جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور العامل الديني في صنع السياسة الخارجية

ايران بعد الثورة الاسلامية (1979–2024) أنموذجا

مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطّالب:

- **وليد بن زيان**

إشراف الأستاذ / الدكتور:

أ.د محفوظ بورابة

لجنة المناقشة

الأستاذ	الدرجة والجامعة	الصفة
أ.د خليفي رابح	أستاذ محاضر بجامعة الأغواط	رئيس
أ.د محفوظ بورابة	أستاذ محاضر بجامعة الأغواط	مقرر
د. صولي خالد	أستاذ محاضر بجامعة الأغواط	مناقشا

السنة الدراسية:2024/2023

شكر وعرفان

الشكر دائما لله عز وجل والحمدلله على ما تفضل وتنعم به في تيسير

و اتمام هذا البحث

كما اتقدم بخالص الشكر للمشرف الاستاذ الدكتور **محفوظ بورايو** الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي على اتمام هذا البحث فجزاه الله عني كل خير وله مني فائق الاحترام والتقدير

كلمة شكري اخرى اوجهها للذين حملوا اقدس رسالة في الحياه وممدوا لي طريق العلم والمعرفة جميع الاساتذة الافاضل بقسم العلوم السياسية جامعة عمار ثليجي وكامل قسم العلوم السياسية ادارة وطلابا

كما اتوجه بالشكر الى كل من شجعنا وقت انجاز هذا البحث

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى روح ابى الغالية والى روح اختي واخي

(رحمهم الله واسكنهم فسيح جنانه)

والى امي جنتي التي سهرت على تربيتي وتعليمي حفظها الله واطال في عمرها ورزقني برَّها

والى زوجتي ورفيقة دربي

والى قرة عيني اطفالي الاعزاء محمد الامين واسماعيل وسيم حفظهم الله

الى اخوتي وكل عائلة بن زيان

مقدمـــة

مقدمة:

بالرغم من ان الدين لم يلعب دورا هاما في التوجهات التي سادت دراسة العلاقات الدولية في فترة الخمسينيات وحتى اواخر السبعينيات من القرن العشرين الا ان مراجعة الكتابات الغربية في المرحلة التالية تزايد الاهتمام بدراسة دور الدين في تحليل العلاقات الدولية .كما انه من الصعب تجاهل تأثير المعتقدات الدينية التي يؤمن بها العديد من الباحثين على ما ينادون به من مقولات ويستخدم هؤلاء الباحثين تصورات دينية وقيمية في تحليلاتهم، مؤكدين على ان تأثير الدين في العلاقات الدولية ليس بجديد.

وتعد قضية البعد الديني من أهم المجالات التي يمكن دراستها في ميدان العلاقات الدولية حيث أن هذا البعد أخذ حيزا واسعا بعد الحرب الباردة و إلى يومنا هذا وبرز كعامل جديد ومؤثر في النسق الدولي كما اثر على حركة التفاعلات الدولية اتجاه القضايا الدينية والتي أثرت بدورها على النظام الدولي بشكل عام ، ومنه يمكن القول أن الدين كعامل أساسي يمكن أن يكون له دور سياسي مؤثر في صنع السياسة الخارجية، وعليه تسعى الدول في عصرنا الحديث لاستعمال العامل الديني كقوة ناعمة في العلاقات الدولية لممارسة السياسة الخارجية و الضغط على الدول، وهو ما يبين لنا سرعة التغير في مجريات العلاقات الدولية، حيث شمل هذا التغير حتى العوامل و المتغيرات القاعدية و الأساسية في النظام الدولي.

شهدت منطقة الشرق الأوسط بروز ايران كمؤثر إقليمي جديد ، يحمل من المقد رات والإمكانيات والطموحات والمؤشرات ما يؤهله ليصبح قوة إقليمية فعالة وكبرى في المنطقة.

بإلقاء الضوء على التوجهات الكبرى لدولة ايران خصوصا على المستوى الإقليمي ، نجد انها اعتمدت على الجمع بين أبعاد متباينة منها العقائدي الديني ومنها المذهبي ، ومنها القومي الفارسي كلها مطروحة طرح براغماتي ، بادراك واضح للواقع الإقليمي والعالمي لكي يكون لها سلوك خارجي مخالف وفريدا من نوعه.

لقد كان للعامل الديني بما يحمله من خصوصية وحساسية دور اساسي في السياسة الخارجية لدولة إيران وتوجهاتها ، وهو يمثل احد الأدوات والأهداف التي تعتمد عليها إيران في سلوكها الخارجي ، لان المؤسسة الدينية هي المهيمنة على عملية صنع القرار وتعتمد على هذا البعد لتنفيذ مشروعها ، لهذا هدفت الد راسة للتعرف على دور العامل الديني في صنع السياسة الخارجية الإيرانية أنموذجا.

1- دوافع اختيار الموضوع:

الدوافع الذاتية:

- الرغبة في معرفة ود راسة الجانب الديني في سياسات الدول الخارجية .

- لأهمية هذه مواضيع في إعادة تصحيح المفاهيم الخاطئة واعادة تشكيل مفاهيم أخرى.

- الرغبة في فهم خصوصية الثورة الاسلامية والنظام السياسي الايراني عن غيره من الانظمة .

الدوافع الموضوعية:

اهمية البحث عن الأبعاد القيمية التي همشت ولو نوعا ما في د راسة العلاقات الدولية أهمها البعد الديني و الذي لم يكن محل الاهتمام و الد راسة في سياسات الدول.

محاولة معرفة مدى تأثير العامل الديني في صنع السياسة الخارجية الإيرانية. وكيفية التعامل مع هذا البعد من طرف صانع القرار، وصياغة السلوك الخارجي تجاه الطرف الآخر و معرفه عواقب هذا التأثير.

2- أهداف الد راسة:

يهدف موضوع الدراسة الى ابراز اهم المدارس والنظريات التي تفسر دور الدين في السياسة الخارجية، كما تهدف هذه الدراسة إلى تحليل و دراسة مدى تأثير العامل الديني في صنع السياسة الخارجية بشكل عام وتوضيح دور العامل الديني في السياسة الخارجية الايرانية أنموذجا، من خلال البحث عن اهم العوامل الدينية المؤثرة في السياسة الخارجية

الايرانية و الادوات الدينية التي استخدمها النظام الايراني في سياسته الخارجية كما تهدف الى معرفة مستقبل دور الدين في السياسة الخارجية الايرانية .

3- أهميه الموضوع:

- ينتمي هذا الموضوع الى حقل العلاقات الدولية الذي هو مجال تخصصي و تكمن الاهمية في فهم مدى تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية.
- اهمية هذا الموضوع انه يساعد صانع القرار في فهم اهمية البعد الديني في صناعة واتخاذ القرارات في السياسة الخارجية .
- كذلك العمل على معرفة السياسة الخارجية من الجانب العقائدي الديني باستعراض التفسيرات النظرية لهذا المنطلق.
- د راسة مدى تأثير العامل الديني على رسم التوجهات العامة للسياسة الخارجية لإيران
- التعرف على مدى تأثيره العامل الديني في علاقات إيران مع الدول الاخرى.

4- تحديد المفاهيم:

أ- الدين:

- لغة: من دان أي خضع وذل - ودان بكذا فهي ديانة وهو دين، وتدين به فهو متدين، والدين إذا أطلق يراد به ما يتدين به الرجل، ويدين به من اعتقاد وسلوك. وبمعنى آخر، هو طاعة المرء والتزامه بما يعتنقه من أفكار ومبادئ.

- اصطلاحا: هو مجموعة الأفكار والعقائد التي توضح بحسب معتنقيها الغاية من الحياة والكون كما يعرف عادة بأنه الإعتقاد المرتبط بما وراء الطبيعة أي الإلهيات، كما يرتبط بالأخلاق، المؤسسات والممارسات المرتبطة بذلك الإعتقاد، وبالمفهوم الواسع، عرفه البعض على أنه المجموع العام للإجابات التي تفسر علاقة البشر بالكون.

ب- ولاية الفقيه:

المقصود بولاية الفقيه السلطة وبالتحديد سلطة الفقيه على الناس في عصر الغيبة الكبرى، وبتعبير أدق حق السلطة التي الزمها القيام بأمر المولى عليه وتدبيره وأن له حق الطاعة عليه ، والفقيه هو الشخص الذي يمتلك القدرة على استنباط الأحكام الشرعية وعلى الفهم العلمي من النص الديني لكن كونه فقيها هو أحد الشروط المعتبرة فيه، إذ لابد من توفر شروط أخر.

ورد ذكر ولاية الفقيه في المادة الخامسة من دستور الثورة لسنة 1979 حيث جاء فيه " في زمن غيبة الامام المهدي تكون ولاية الامر وامامة الامة في جمهورية إيران الاسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الادارة والتدبير ممن أقرت لهم أكثرية الامة وقبلته قائد لها ، ويتضح من خلال هذا التعريف الدستوري أن النظام السياسي في إيران يقوم على مفهوم " ولاية الفقيه "وهي تعني تولي رجال الدين الذين تتوفر فيهم الشروط المذكورة في المدة الخامسة من الدستور لتسيير الشأن العام والقدرة على إدارة شؤون الامة.

ج- المذهبية:

هو مصطلح سياسي ظهر بعد الثورة الإيرانية عام 1979 ، والتي تميزت بوصول رجال الدين إلى سدة الحكم في إيران وازالة نظام الشاه، فاتبع رجال الدين بعد توليهم السلطة السياسة تصدير الثورة الإيرانية خارج حدود إيران عن طريق استنهاض الروح الطائفية عند الشيعة، وتدعيم فكرة الطائفة لتكون الأساس وليست القومية، والدعوة إلى ولاية الفقية، وأيضا إطلاق إيران بأنها الدولة الإسلامية الشيعية الوحيدة.

د- السياسة الخارجية:

هي القرارات التي تحدد اهداف الدولة الخارجية والاعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات، ان سياسة الدولة ليست من صنع الدولة ذاتها وانما هي من صنع افراد رسميين يمثلون الدولة ويعرفون بصناع القرار.

وكتعريف إجرائي للسياسة الخارجية، هي مجموعة من السلوكيات والتوجهات التي تعتمدها دولة معينة اتجاه محيطها الخارجي بغية تحقيق أهدافها (قصيرة ، متوسطة أو بعيدة المدى)، من خلال الوسائل المعتمدة (دبلوماسية، اقتصادية، عسكرية، دعائية)... وذلك حسب طبيعة الهدف، إذ كل دولة تسعى لتحقيق أهدافها انطلاقا من الوسائل والإمكانيات والموارد المتاحة لها، لتوجهها لمحيطها الخارجي.

5 – ادوات الدراسة:

- مناهج البحث: بما إن كل د راسة تسعى إلى المعرفة والوصول إلى حقائق علمية مفيدة فقد ارتأينا الاعتماد

على مقاربة منهجية تمثلت في:

المنهج التاريخي :تمت الاستعانة بهذا المنهج الذي عادة يركز على التغير والتطور في الأفكار والاتجاهات والممارسات لدى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات الاجتماعية المختلفة، كما أن هذا المنهج يساعدنا على وصف وتسجيل الأحداث والوقائع التي جرت وتمت في الماضي، ولكنه لا يقف عند مجرد لوصف والتاريخ لمعرفة الماضي فحسب، وانما يتضمن تحليلا وتفسيرا للماضي بغية اكتشاف تعميمات تساعدنا على فهم الحاضر والتنبؤ بأشياء وأحداث في المستقبل.

المنهج الوصفي :الذي يساعد في التعرف على ظاهرة الد راسة ووضعها في إطارها الصحيح وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، ويعد ذلك بداية الوصول إلى النتائج التي تتعلق بالبحث، وبلورة الحلول التي تتمثل في التوصيات والمقترحات.

منهج دراسة الحالة : من خلال التركيز على دراسة دور الدين في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الايرانية ، اي التركيز على دراسة وحدة فرعية من وحدات الدراية قصد الاحاطة بالعوامل المؤثرة فيها.

- نظريات البحث:

لقد برزت بعض الاتجاهات النظرية الجديدة التي حاولت اعطاء اهمية لدور المتغيرات الثقافية والدينية في تحليل العلاقات الدولية ، وفي تحديد سلوكيات الفواعل الدولية في الفترة التي اعقبت نهاية الحرب الباردة ،او في عصر ما بعد العولمة

حاولت النظريات الاجتماعية وعلى راسها النظرية البنائية ادراج المتغيرات الاجتماعية عموما، والمتعلقة بثقافات الشعوب وعاداتها وكذا انتماءاتها الدينية والعرقية كمستويات اساسية في تحليل وفهم السلوكيات الدولية والانماط المختلفة التي تظهر من خلالها العلاقات الدولية . كما حاول المنظور المعياري قبلها بعد الحرب العالمية الاولى التركيز على اهمية الأخلاق والقيم مثل السلام والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان في العلاقات الدولية، ورفض استخدام القوة كوسيلة لحل النزاعات، و اللجوء إلى الحلول الدبلوماسية والتفاوض لعبت النظريات المعيارية دورًا هامًا في تأسيس المنظمات الدولية مثل عصبة الأمم، والتي سعت إلى الحفاظ على السلام العالمي وتعزيز التعاون الدولي، مصادر هذا الاتجاه هي الأفكار التي جاءت في أفكار الفلاسفة و الاديان، والقانون الطبيعي.

6- حدود البحث:

-الحدود العلمية: تسعى الدراسة الى توضيح دور العامل الديني في صنع السياسة الخارجية ،مركزة على نموذج السياسة الخارجية الايرانية وكيف يساهم البعد الديني في صياغة وتوجيه هذه السياسة

-الحدود المكانية: ينصب هذا البحث على دراسة دور الدين في السياسة الخارجية الايرانية التي هي امتداد للسياسة الدخلية، حيث ان الدين يلعب دورا اساسيا في المجتمع الايراني، اي ان الحدود المكانية تتمثل في دولة ايران.

-الحدود الزمانية: ينطلق البحث من تتبعه لتأثير البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية ولعل هذا التأثير جاء بعد قيام الثورة الاسلامية في ايران وانشاء جمهورية ايران الاسلامية أي سنة 1979 .

7- إشكالية الدراسة:

تتمثل المشكلة البحثية التي يعالجها الموضوع، في محاولة التعرف على دور العامل الديني في صنع السياسة الخارجية الايرانية أنموذجا ولذلك تمركزت الدراسة في جوهرها حول البحث والإجابة عن عدة تساؤلات

تتصدرها الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى ساهم العامل الديني في صنع السياسة الخارجية الإيرانية ؟

وتدخل ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم الدين والسياسة الخارجية؟

- ما مكانة الدين في النظريات المفسرة للسياسة الخارجية ؟

- كيف اثرت مبادئ الثورة الاسلامية ومبدا ولاية الفقيه على السياسة الخارجية الايرانية؟

- ماهي الادوات الدينية التي استخدمها النظام الايراني في سياسته الخارجية ؟

- ما مستقبل دور الدين في السياسة الخارجية الايرانية ؟

8- فرضيات الدراسة:

نحاول في هذا البحث الإجابة على الإشكالية السابقة على ضوء الفرضيات التالية:

- تقر بعض النظريات بأهمية دور الدين في السياسة الخارجية ونظريات اخرى تهمل دوره في السياسة الخارجية .

- يلعب الدين دورا بارزا في رسم السياسة الخارجية الإيرانية في شكلها العام منذ الثورة الإسلامية إلى يومنا هذا.

- مبادئ الثورة الإسلامية والمرجعية الشيعية دفع بإيران إلى تمرير وتصدير هذه الثورة إلى دول المنطقة.

- إن حجم القاعدة الشعبية للشيعة في دول الجوار يمكن أن يوفر لإيران بيئة تعاونية حاضنة لعلاقاتها الإقليمية، وهذا ما يجعل دور العامل الديني مؤثرا في السلوك السياسي الخارجي لإيران .

9- أدبيات الدراسة:

يرى فان دالين ان استعراض البحوث والدراسات السابقة يزود الباحث بالعون اللازم لكي يضع اساس سليما لبحثه ككل ،فاستعراض هذه البحوث والدراسات يؤدي الى اثراء فكر الباحث واستشارته، فيلاحظ ثغرات في المعرفة والنتائج المتضاربة، فأعمال غيره من الباحثين توقفه على الطريق للتصدي لمشكلته وعلى زيادة كفاءة عمله وتحسين نوعيته، وفي اطار هذه الدراسة تمت محاولة جمع مجموعة من الدراسات التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بموضوع الدراسة ،نوردها فيما يلي:

1- دراسة :مرنا وليد محمد نصار" بعنوان: "المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول الشرق الأوسط 2015/2003 وفيها اكد الباحث على وجود محددات داخلية وأخرى خارجية تؤثر على طبيعة القرار الخارجي، وانطلق في د راسته بالتعريف ببيئة النظام السياسي الإيراني، و أهم محدداته التي تعتبر مدخلات تؤثر على طبيعة هذا النظام، وصولا إلى الحديث عن إيديولوجية الثورة الإسلامية الإيرانية وما لها من خصوصيات أحدثت الفارق في تغير طبيعة نظام الحكم.

2-دراسة:مصطفى محمود عبده عنتر: تأثير العامل الديني في السياسة الخارجية الايرانية(دراسة تحليلية) ابتدأ الباحث بنبذة مختصرة عن الدين في ايران انطلاقا من الثورة الاسلامية التي كانت بمثابة عامل تغيير جذي للنظام السياسي ثم عرج الباحث لولاية الفقيه ومكانته في الدستور الايراني ثم وضح الباحث نقاط القوة والضعف للدين في الجمهورية الايرانية، ثم تطرق الى تأثير الدين في السياسة الخارجية الايرانية حيث عدد مبادئها واسسها، وفي ختام هذا البحث يصل الى ان السياسة الخارجية الايرانية يشوبها نوع من الغموض وصعوبة الفهم وذلك لتعدد مراكز صناعة القرار والتداخل بين الديني والعقائدي والبعد البراغماتي المصلحي.

3- دراسة: الوليد ابوحنيفة: البعد الديني في السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية: المنطلقات والاهداف، حيث اكد الباحث ان الثورة الاسلامية سنة 1979 مهدت الطريق لتأسيس كيان سياسي جديد قائم على توجهات جديدة ومغايرة، حيث برز في الخطاب السياسي الإيراني النزعة إلى أسلمة التوجهات العامة للسياسة الخارجية الإيرانية. كما تناولت الدراسة محور اول تناول الباحث فيه دور الدين في السياسة الخارجية وانطلق من مكانة الدين في الفكر الاستراتيجي الايراني والتوظيف السياسي له ثم عرج على مبادئ ومميزات السياسة الخارجية الايرانية، المحور وتنال فيه السياسة الخارجية الايرانية تجاه بعض الدول العربية ودول الخليج .

4- دراسة: وليد عبد الحي: بنية القوة الايرانية وافاقها، وصدرت عن مركز الجزيرة للدراسات عام 2013 وتناولت هذه الدراسة متغيرات القوة الايرانية في اطار المنظور الجيوستراتيجي، ويرى الكاتب الى افاق ايران المستقبلية على ثلاث مستويات داخلية تتمثل في استقرار النظام واستبعد وجود تغيير جذري للنظام ،اما على المستوى الاقليمي ان ايران لن تتوقف عن السعي لتعميق دورها في العراق خلال الفترة القادمة، كما لن تتوقف عن جهودها لإقناع دول الخليج بأية ترتيبات إقليمية تجعل المنطقة أقل تضييقًا على إيران وتفتح لها بعض النوافذ اما البعد الديني فيرى الكاتب ان هناك خيارين الاول استراتيجي يذهب بها بعيدا عن استخدام الدين والمذهبية كأداة سياسية، والخيار الثاني تكتيكي يقوم على استثمار الاستعداد الذاتي لقوة محلية للارتباط بإيران، بمعنى أن لا ترفض إيران استعداد قوى سياسية ذات خلفية شيعية تسعى للتعاون معها.

5- دراسة: الباحثة إسراء شريف الكعود بعنوان: " السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول الخليج، آفاق مستقبلية." انطلقت الباحثة فيها من فكرة أن منطقة الخليج هي من أهم دوائر المجال الحيوي لإيران نظرا لما تتمتع به المنطقة من موقع استراتيجي، وتوصلت، في النهاية، إلى ثلاثة مشاهد مستقبلية محتملة للسياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول الخليج، وهي كالآتي:

-احتمال استمرار السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول الخليج.

-احتمال تغير السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول الخليج.

- احتمال الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول الخليج.

10- تقسيم البحث:

لمعالجة موضوع " دور العامل الديني في صنع السياسة الخارجية لدولة ايران نموذجا " ، والإجابة على الإشكالية المطروحة واختيار فرضيات الدراسة بنينا خطة، يمكن أن تستجيب وتتوافق مع موضوع الد راسة وعليه جاء تقسيمنا للبحث من خلال ثلاث فصول اساسة فضلا عن مقدمة وخاتمة:

جاء الفصل الأول لضبط تصور واضح بخصوص المفاهيم المطروحة في السياسة الخارجية والدين، بحيث سيتم تحديد مفهوم واضح للسياسة الخارجية في المبحث الأول، وذلك من خلال التطرق للتعاريف والمحددات و التطرق إلى أهداف وسمات السياسة الخارجية، أما المبحث الثاني لهذا الفصل فقد تم تخصيصه لضبط مفهوم الدين واهم المفاهيم المتقاربة معه في العلاقات الدولية، ومبحث ثالث نتطرق فيه لعلاقة الدين بالسياسة الخارجية

في الفصل الثاني المعنون النظريات والمدارس الفكرية التي تفسر دور الدين في السياسة الخارجية في المبحث الاول تم عرض النظريات المفسرة للدين والمبحث الثاني خصص للنظريات التي تقصي العامل الديني في السياسة الخارجية والمبحث الثالث تم التطرق الى النظريات التي لا تقصي العامل الديني في السياسة الخارجية

الفصل الثالث فهذا الفصل الأهم والذي يعالج الجزء الأكبر من الدراسة حيث في المبحث الأول تناولنا فيه العوامل الدينية المؤثرة على السياسة الخارجية الايرانية، أما المبحث الثاني والذي سيتم التركيز فيه عن الادوات أو الوسائل الدينية في السياسة الخارجية الايرانية ،كما نتطرق في المبحث الثالث تأثير الدين على علاقات ايران مع الدول الاخرى وخصص المبحث الرابع لمستقبل دور الدين في السياسة الخارجية الايرانية.

الفصل الاول

الاطارالمفاهيمي للدراسة

تمهيد:

يتفق معظم المهتمين بميدان البحث في العلوم الاجتماعية على اعتبار ان الخطوة الاساسية لدراسة أي ظاهرة من ظواهر هذا الميدان ، تكمن بالدرجة الاولى في القيام بتشخيص دقيق وتعريف شامل لها.

يعتبر مصطلحي السياسة الخارجية و البعد الديني متغيران أساسيان في هذه الدراسة، و ذلك لارتباطهما ارتباطا وثيقا بالموضوع، وهذا ما استدعى تخصيص فصل نظري ومفاهيمي يبحث في ماهية هذان المتغيران. وكيفية تناول المتغيرين في مجال العلاقات الدولية.

المبحث الاول: مفهوم السياسة الخارجية

إن التطرق لأي مفهوم لمصطلح معين ننطلق من خصائصه المشتركة لتوصيف حدوده ، وهنا تطرح قضية التعقيد بالنسبة لتحديد المفاهيم لأننا في الواقع نصطدم بتعدد واختلاف التعاريف، وذلك حسب اختلاف المرجعية الفكرية لدى الباحثين والمفكرين، وعلى الرغم من ذلك لا يخلو ميدان العلوم السياسية من بعض التعاريف التي تشرح مصطلح السياسة الخارجية ولكشف جزء من هذا التعقيد نطرح أهم المحاولات.

المطلب الاول: تعريف السياسة الخارجية

يجابه السعي الرامي إلى تعريف السياسة الخارجية وتثبيت إطار موضوعها بمشاكل عدة كما يقول ويليام والاس (William Wallace)، ولا سميا تلك التي تبدو كأنها تعكس ذلك الاتفاق الضمني بين الدارسين لها على عدم الاتفاق على مضمونها وذلك لسبب أساسي مفاده أنها تعكس معاني مختلفة لأشخاص يختلفون فلسفيا وفكريا وأكاديميا عن بعض وهو ما صرح به المتخصص في السياسة الخارجية كالفي هولستي (K.J. Holsti)

إن هذا الكلام يشير إلى حقيقة واحدة مفادها أن تعريف السياسة الخارجية قد يبدو بعيد المنال، فبالرغم من مركزيته في حقل العلاقات الدولية، ويصفه المتخصص البارز في حقل السياسة الخارجية. وهو جون غروم (A.John.R. Groom)في دراسته عام 2007 عندما قال " كلنا نعرف ما هي السياسة الخارجية حتى اللحظة التي نحاول فيها تعريفها".

يمكن إعطاء بعض التعاريف التي تعطي مفهوم للسياسة الخارجية ثم إعطاء تعريف إجرائي للسياسة الخارجية.[1]

يعرفها حامد ربيع بأنها: جميع صور النشاط حتى ولم تصدر عن الدولة كحقيقة تضامنية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرت الذاتية لصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه اسم السياسة الخارجية. [2]

[1] فهيم رملي، **محاضرات مقياس السياسة الخارجية** ، مقدمة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية ،2021-2022،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة البليدة2:لونيسي علي ،ص9

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة العربية ، ط 1، 1998)،ص 7

في حين يعرفها سبوري (SIBOURI) بأنها: " مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية بأعمال النفوذ والقوة والعنف في بعض الأحيان ".[1]

أما هود لسكي (HOOD LESKI)عرفها على أنها " : نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية ، وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة و هما : المدخلات والمخرجات ."

وحسب ريتشارد سنايدر(Richard Snyder) بأنها " : إن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبنون المناصب الرسمية للدولة "[2]

و نجد أن كورت (Kurt) يعرفها على أنها: " برنامج يحدد مسلك الدولة تجاه دولة أخرى، الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب. " [3]

وأما محمد السيد سليم فيعرف السياسة الخارجية بأنها: " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.[4]

و عموما فقد فهمت السياسة الخارجية على أنها مجموع النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك، أو أنها الخطة أو مجموعة الخطط للسياسة الخارجية، أو هي القرارات السياسية الخارجية، أو هي الغايات التي ترنو الدولة إلى إنجازها والأساليب والاستراتيجيات التي تعتمدها لهذا الغرض، أو هي المبادئ العامة التي تتحكم في ردود أفعال الدولة على ظروفها الدولية، أو هي النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى تغيير البيئة الخارجية لدولته، أو هي الأحداث السياسية الخارجية، أو هي مجموعة ردود الأفعال على التغيرات البيئية، أو هي السياسة التي تنطلق منها الدولة خيال غيرها، أو

[1] نفس المرجع،ص8
[2] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، (عمان :دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1 ،2012) ، ص21
[3] عبد الناصر جندلي، **الإطار المفهوماتي والنظري للسياسة الخارجية**، محاضرات غير منشورة مقدمة لطلبة العلوم السياسية، قسم الماجيستر، جامعة باتنة، 2006 ، ص3
[4] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص12

هي منهج العمل الواعي الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع القومي قصد تثبيت موقف دولي أو تغييره في النظام الدولي يتفق والهدف أو الأهداف المحددة سلفا، أو هي أفعال حكومة إحدى الدول في علاقتها مع ظروفها ولاسيما علاقتها مع حكومات الدول الأخرى.

من خلال ما قدمنا من تعريفات للسياسة الخارجية يمكن تعريفها إجرائيا بأنها مجموعة من السلوكات والتوجهات التي تعتمدها دولة ما اتجاه محيطها الخارجي لأجل تحقيق أهداف مسطرة سواء كانت قصيرة، أو متوسطة، أو طويلة المدى، (دبلوماسية، اقتصادية، عسكرية ...) بحيث أن كل دولة تسعى لتحقيق أهدافها ومصالحها بحسب الوسائل و الإمكانيات المتاحة لها و توجيهها مباشرة إلى محيطها الخارجي. [1]

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية

لتحديد الأبعاد الرئيسية لمفهوم السياسة الخارجية، يتطلب تحديد مجموعة من المتغيرات إذ يرتكز المنطق العلمي على افتراض أن السياسة الخارجية لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة و إنما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات التي تتفاعل مع بعضها البعض ويمكن تقسيم تلك المتغيرات إلى ثلاث مجموعات أساسية و كذلك عناصر المقدرات المتمثلة في المحددات الجغرافية، و موارد طبيعية و محددات بشرية ومحددات شخصية وسياسية.

ويمكن تحديدها كمايلي: [2]

1- المتغيرات الموضوعية:

يقصد بها تلك المتغيرات الكامنة في بيئة عملية من صنع السياسة الخارجية، مستقلة عن فهم صانع السياسة الخارجية لتلك المتغيرات وتشمل

تلك المتغيرات نوعين:

أ- المتغيرات الداخلية:

هي متغيرات تقع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي ولا تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى، وتشمل:

[1] فهيم رملي، مرجع سابق، ص12

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص ص 137.40.38

المتغيرات الموضوعية القيادية:

يقصد بها مجموعة الدوافع الذاتية في الخصائص الشخصية للقائد السياسي أو القادة السياسيين الذين يصنعون السياسة الخارجية، وتتميز هذه المتغيرات بأنها، بخلاف المتغيرات الموضوعية الأخرى، تؤثر في السياسة الخارجية بشكل مباشر.

المتغيرات الموضوعية البنيوية:

هي تلك المتغيرات المرتبطة بالتكوين البنيوي للوحدة

الدولية، وتشمل الخصائص البنيوية والنظام السياسي للوحدة الدولية.

ب- **المتغيرات الخارجية:**

وهي تلك المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية اي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها ، أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى ، وتشمل تلك المتغيرات النسق الدولي ، والمسافة الدولية ، والتفاعلات الدولية ، والموقف الدولي ، ويركز المتغير النسقي على تفسير سياسة الوحدة الدولية بالنظر إلى خصائص النسق الدولي، ومن ذلك تأثير حالة الاستقطاب والوحدات الدولية الأخرى المتعاملة معها ، وعلى سبيل المثال ، فإن المسافة الجغرافية أو التماثل الثقافي بين وحدتين دولتين يؤثر على سياسة كل منهما تجاه الأخرى ، كما أن متغير التفاعلات الدولية يختص بتفسير السياسة الخارجية للوحدة الدولية ، على ضوء سياسة الوحدات الأخرى تجاهها ، فمثلا السلوك الصراعي المصري تجاه إسرائيل في مرحلة معينة على ضوء سياستها الخارجية من مرحلة سابقة، اما متغير الموقف الدولي فإنه يركز على الخصائص التي تميز سياق الموقف الخارجي الذي تصنع السياسة الخارجية في إطاره، فموقف الأزمة الدولية مثلا ينتج مجموعة من الآثار المتميزة بالنسبة لعملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية .

2-المتغيرات الوسيطة:

و يقصد بها تلك المتغيرات التي تتداخل في التأثير في شكل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. فأثر المتغيرات الموضوعية يتحدد بشكل معين بعملية صنع السياسة الخارجية بما في ذلك عملية صنع القرار و بالأخص متغيرات الأمن القومي الذي يؤثر ويتأثر في نفس الوقت بالسياسة الخارجية، وتشمل المتغيرات الوسيطة المتغيرات

المرتبطة بصنع السياسة الخارجية، وهي تشمل هيكل وعملية صنع تلك السياسة بما في ذلك عملية صنع واتخاذ القرار، و تتفاعل في تحديد مختلف أبعاد السياسة الخارجية ويتسم هذا التفاعل بأنه تفاعل منتظم بمعنى انه يحدث طبقا لأنماط يمكن فهمها والتنبؤ بها ويحاول التحليل العلمي للسياسة الخارجية اكتشاف تلك الأنماط.

3-المحددات المجتمعية : وتتضمن عناصر منها: [1]

خصائص الشخصية القومية:

وهي الصفات والمقومات العامة التي يشترك بها جميع سكان الدولة والتي تميزهم عن الشعوب الاخرى، حيث ان صانعي القرار يحملون تلك الصفات والمقومات وهو ينعكس على خياراتهم في السياسة الخارجية.

الاحزاب السياسية :

تعرف بانها جماعة من الناس تحكمهم ايديولوجية معينة ويهدفون الى الوصول للسلطة، وتأثيرها يبرز في الدول الديمقراطية.

مؤسسات المجتمع المدني: يشمل مفهوم مؤسسات المجتمع المدني كافة المؤسسات المستقلة وغير حكومية وتعمل لنصرة قضية مجتمعية معينة وقد يكون لها دور في السياسة الخارجية للأنظمة الديمقراطية.

الراي العام :

ويعرف بانه موقف الجماهير تجاه قضية او موقف معين .

4-المحددات الجغرافية:

وتشمل الوقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ، وهي العناصر الاساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة ،والتي تؤثر بشكل مباشر على سياستها الخارجية وتحديد مركزها الدولي ،وتبرز اهمية المحددات الجغرافية في السياسة الخارجية للدول من خلال اهمية موقعها الاستراتيجي وامكانية ان تلعب دورا اقليميا اوعالميا بسبب موقعها الجغرافي، وكمثال لدور الموقع الجغرافي ان الدول التي تتوسط عدة دوائر اقليمية يمكنها لعب دور اقليمي مهم ،بينما الدول المغلقة لايمكن لها تبوا دور اقليمي فاعل .

[1] اسلام احمد سليم العياصرة، محددات السياسة الخارجية ،**المجلة العلمية للنشر العلمي**، العدد:9، تاريخ الاصدار 2019/07/02،ص ص 8.9

5-الموارد الطبيعية: [1]

تشمل الموارد الطبيعية مجموعة من مصادر الطاقة والمتمثلة في البترول، الفحم، الغاز الموارد النووية، وغيرها من المعادن مثل الحديد، القصدير، النحاس، المواد الغذائية كالقمح، الذرة، و توفر هذه الموارد للدولة زيادة في إقتصادها مما يساهم في استقلاليتها النسبية، مما يعزز مكانتها ويجعلها فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية.

6- المحددات البشرية:

إن الكم السكاني يرتبط بعامل الكيف حتى يكون للدولة تأثير في العلاقات الدولية ، إلا أن هناك دول ذات تعداد كبير من السكان مثل الهند و أند ونسيا ولكن ذلك لا يؤثر على سياستها الخارجية، كما أن عدد السكان قد لا يعد أساس للقوة العسكرية أمام التطور التكنولوجي. [2]

وفي هذا الصدد يمكن ان تعاني الدول ذات التعداد السكاني الكبير من مشاكل دخلية كالانفجار السكاني، والفقر، والبطالة، وغير ذلك من مشاكل، الامر الذي يحتم على الدولة التخفيف من تلك المشاكل عن طريق الاقتراض، وهذا يؤثر على سياستها الخارجية ويجعلها تابعة لتوجهات سياسة الدول الدائنة.[3]

7-المحددات الشخصية لصانع القرار:

يجب التركيز على شخصية صانع القرار لأن العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي خاصة في دول العالم الثالث، وذلك بحكم المعطيات والظروف التي تتسم بها تلك الدولة، بحيث أن شخص الرئيس يمثل فيها العامل الحاسم في عملية صناعة القرار، وبما أن القرارات الصادرة عن الوحدة الدولية هي في النهاية من صنع شخص أو مجموعة أشخاص، كان تأثير صالح القرار كبير، فاتخاذ أي موقف خارجي يتوقف على طبيعة معتقدات و تصورات صناع القرار و كيفية تقييمهم للموقف.[4]

وتؤثر الشخصية الكاريزمية للقائد السياسي على أسلوب تعامله مع السياسية الخارجية

---

[1] زايد عبد الله مصباح، **القوة الخفية في السياسة الخارجية- د راسة تحليلية في أهمية الاستخبا رات-** ، (بيروت : دار الرواد ،ط 1 ، 2009) ، ص138

[2] نفس المرجع، ص156

[3] اسلام احمد سليم العياصرة، مرجع سابق، ص8

[4] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت :الجامعة اللبنانية، دار أمواج للطباعة و النشر، 2003)، ص 282

ويقصد بالدوافع الذاتية مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية(المادية المعنوية)للإنسان والتي تدفع الفرد إلى التصرف بشكل معين كالدوافع نحو القوة والحاجة إلى الانتماء والحاجة إلى الإنجاز واحترام الذات والنزعة نحو السيطرة والخضوع وغيرها.[1]

8-المحددات السياسية:

تلعب المحددات السياسية دورا مؤثرا في السياسة الخارجية فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سليمة وهي نظم تتسم بالتعددية الحزبية وارتفاع المشاركة السياسية عكس الأنظمة التسلطية التي تعكس سياسيات عدوانية مرتبطة لشخصية القائد السياسي وهناك من يرى أن الأنظمة السياسية ذات الطبيعة التسلطية هي أكثر نجاحا في مجال السياسة الخارجية من النظم السياسية ذات الطبيعة الديمقراطية، لأن الأولى أكثر قدرة على التحرك الديناميكي في عملية صنع القرار، وأكثر دقة في أدوات الاتصال، كما انها تتسم بالقدرة على ضمان سرية المعلومات وعدم تسريبها خارج دائرة أجهزة وقنوات عملية صنع السياسة الخارجية ويلعب الاستقرار السياسي دورا فاعلا في تبلور السياسة الخارجية للدولة، بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها.[2]

كما أنه عند توفر الموارد السياسية للنظام السياسي من عدمه له تأثير قوي على السياسة الخارجية، وتتمثل أساس في حجم الأنشطة الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام على توظيفها في ميدان السياسة الخارجية، وهذا بالإضافة إلى درجة التأييد الشخصي التي يتمتع بها النظام السياسي، بحيث يؤثر هذه المتغيرات الثلاثة في قدرة النظام على الحركة في مجال السياسة الخارجية.[3]

9-المحددات العسكرية:

يعتبر المحدد العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة مع توفير عقيدة عسكرية فعالة ، كل هذا

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص385
[2] زايد عبد الله مصباح، مرجع سابق، ص156
[3] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص227

يعطي للدولة وزن وهيبة دوليين ويساعدها على تحقيق أهداف السياسة الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو شن الحروب.[1]

المطلب الثالث: اهداف وسمات السياسة الخارجية

تبنى الدول سياستها الخارجية مع الدول الاخرى وفق رؤيتها للاوضاع والظروف التي يتصورها صانع القرار لتحقيق الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في محيطها الخارجي، ومن الصعوبة تحديد اهداف السياسة الخارجية للدول، اذ ان ما يعد هدفا لدى وحدة دولية قد يكون وسيلة لها في فترة زمنية سابقة او وسيلة لدولة اخرى . وعلى العموم فان اهداف السياسة الخارجية تعكس خصوصية و تصور كل الدولة لمحيطها وامكانياتها ومستقبل العلاقات الدولية .

اولا: اهداف السياسة الخارجية :

إن كل دولة تلجا إلى تبني أهداف معينة في تعاملها مع النظام الدولي، وتسخر جميع الإمكانات و الوسائل لتحقيقها، وتتلخص الأهداف التي يمكن للدول تحقيقها فيما يلي: [2]

1- حماية السيادة الإقليمية

2- تنمية مقدرة الدولة من القوة

3- زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة

4- التوسع

5- الدفاع عن إيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج

6- دعم التراث الثقافي و المحافظة عليه ونشر اللغة

تصنيف أهداف السياسة الخارجية:

يمكن تصنيف أهداف السياسة الخارجية إلى ثلاثة فئات عامة هي : [3]

1- فئة الأهداف المحورية:

[1] محمد فهمي عبد القادر، **المدخل إلى الدراسة الإستراتيجية**، (عمان : دار المجدلاوي للنشر و التوزيع ،2006)،ص46

[2] رياض حمدوش ، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الاروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011-2012)،ص 11

[3] نفس المرجع، ص12

وهي التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون سبب وجود الدولة أحيانا، وتوظف كافة الإمكانيات و الوسائل للحفاظ عليها.

2- فئة الأهداف المتوسطة المدى:

تفرض إحداث تغير في المحيط الخارجي للدولة، والالتزام بهذه الأهداف ولو أنها لا توازي أهمية الأهداف المحورية، ومن بين هذه الأهداف مثلا :بناء نفوذ سياسي في العلاقات الخارجية أو لعب دور ريادي في النظام الدولي.

3- فئة الأهداف البعيدة المدى:

الدولة هنا لا تعبئ إمكاناتها لتوظيفها في خدمة هذه الأهداف كما تفعل بالنسبة للأهداف الأولى، فهي مجرد تصور لبنية النظام الدولي.

ثانيا: سمات السياسة الخارجية :

من جانب آخر تتصف السياسة الخارجية بمجموعة من السمات التي يمكن ابتداء منها توصيف السياسة الخارجية لمختلف الوحدات الدولية وتفاعل هذه العناصر يساعد على تحديد هاته السمات أو الخصائص أو بالأحرى المميزات وتتمثل في : [1]

1- الطابع الواحدي للسياسة الخارجية:

أن السياسة الخارجية تنصرف إلى سياسة وحدة الدولة أي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية الأخرى، وهذا البعد ما يميز السياسة الخارجية على العلاقات الدولية. فالعلاقات الدولية ليست المجموع الكمي للسياسات الخارجية، بل هي علاقات التفاعل السياسي التي تدخل في نمط من الصراع والتعاون بين دولتين أو أكثر، فمجرد المقارنة بين المفاهيم والتعاريف يبدو هناك تباين واضح لعملية الاتصال بين الوحدة الدولية وتفاعلها إقليميا، عالميا، والسياسة الخارجية هي سياسة وحدة دولية واحدة لا يعني بالضرورة أن تلك الوحدات تنفذ سياستها الخارجية مستقلة عن غيرها من الوحدات أو تلك الوحدة لا تتأثر بغيرها من الوحدات في صياغة تلك السياسة.

2-الطابع الاختياري للسياسة الخارجية :

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص77

يعني أن المواقف والحالات الدولية المرتبطة بالسياسة الخارجية عادة ما تكون متعددة الأوجه وهو ما يترك للدول مجالا معتبرا عن حرية التصرف والمناورة، فكل موقف دولي يعزز على الأقل بديلين تتفرع عنهما حملة من البدائل، فالصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية قد تمت من خلال هؤلاء الذين يدعون أنهم، رسموا تلك السياسة وليس آخرين خارج النظام السياسي.

3-الطابع الهدفي للسياسة الخارجية:

يتضح أن السياسة الخارجية تتضمن مجموعة من الأهداف محددة لها علاقة بالقيم والمصالح الأساسية للدول، ولتحقيق تلك الأهداف يجب تخصيص بعض الموارد المتاحة، فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل للبيئة الخارجية ولكنها بالأساس عملية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية، ولا يمكن أن تتصور وجود سياسة خارجية خالية من مجموعة أهداف والظاهر أن السياسة الخارجية كعملية هدفية يمكن تصوره لكن ببعض المزايا الرئيسية في تحليلها و هي:

- أنه يسمح بالتمييز بين السياسة الخارجية وبين مجموع التفاعلات التي تحدث بين الوحدة الدولية وبيئتها الخارجية ، فالسياسة الخارجية هي مجرد واحد من الروابط التي تنشئها الوحدة الدولية مع بيئتها.

- ان تحديد أهداف السياسة الخارجية يسمح لدارسي السياسة الخارجية بتصور السياسات الممكن إتباعها، وذلك أن تحديد مجموعة من الأهداف ينطوي على تمديد نطاق البدائل المتاحة لتحقيق تلك الأهداف.

- أن تحديد أهداف السياسة الخارجية للوحدة الدولية يسمح بتقويم أداء تلك الوحدة.

المطلب الرابع: أدوات ممارسة السياسة الخارجية:

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية لأي دولة مجموعة من الآليات و الوسائل و الأدوات، وذلك أن بدون توافر الإمكانيات و المؤهلات إضافة إلى المهارات يصبح من الصعب تحقيق إرادة السياسة الخارجية، وفي الواقع أن أهمية أدوات السياسة الخارجية لا تنحصر فقط في مدى تحقيقها للأهداف القوية ولكن أيضا تبرز وتتجلى أهميتها في تحديد

مسار هاته السياسة، فالدولة التي تمتلك القوة العسكرية ستتجه بسياستها للدول التي لا تمتلك هذه القوة.

وعليه فان تشارلز هيرمان يقسم أدوات السياسة الخارجية إلى 8 تصنيفات محددة:

1-الأدوات الدبلوماسية: هي إحدى وسائل تنفيذ السياسة الخارجية، بل هي أهمها وأقدمها في زمن السلم، ولكنها لا تنقطع في زمن الحرب، ولذلك فإن وزارات خارجية الدول تنفذ قرارات السياسية الخارجية عبر أجهزتها الداخلية، واتصالاتها بسفراء وممثلي الدول والمنظمات الدولية ، أو عبر سفرائها وممثليها في الخارج. وتعتبر المفاوضات السرية والعلنية التي يجربها الدبلوماسيون، والحصول على نتائج مثمرة من خلالها هي الافضل لانها عملية سلمية، ولو أنها غير بعيدة عن الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولكنها عملية أخذ وعطاء، وتعاون وصراع لكل طرف من اجل الحصول على الاهداف او جزء منها ،وما تتخللها من مساومات واغراءات وتهديدات مبطنة، وأفعال محدودة.[1]

2-الأدوات الرمزية :

يندرج تحت الأدوات الرمزية مجموعة من أدوات السياسة الخارجية التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين وتشمل تلك الأدوات، الأدوات الدعائية و الإيديولوجية والدينية والثقافية. وتنصرف الأدوات الدعائية إلى التأثير في مفاهيم الإفراد العاديين و النخب الغير رسمية في الوحدات الدولية الأخرى، أما الإيديولوجية فإنها تهدف إلى نشر تصور مثالي شامل لما ينبغي إن يكون عليه المجتمع في المستقبل.

وتختلف الأدوات الثقافية عن الأدوات الدعائية والإيديولوجية في أنها تركز على توظيف الإنتاج الثقافي و التراث الشعبي في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى، أما بالنسبة للأدوات الدينية أو الوسائل الدينية فتتمثل في، عقيدة الدولة الدينية والمؤسسات الدينية الداخلية وكيف تؤثر على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وتوجيه مسارها نحو

[1] خولة جغبلو، **تحليل السياسة الخارجية**، محاضرات غير منشورة مقدمة لطلبة العلوم السياسية، قسم السنة الثالثة ليسانس، باجي مختار-عنابة، 2023/11/15، ص41

القضايا الدولة الراهنة خصوصا، وقد برز العامل الديني على الساحة الدولية كأحد العوامل الرئيسية في تحريك العلاقات الدولية.[1]

3- **الأدوات الاقتصادية:** هي وسائل ذات أهمية بالغة في التأثير، تلجأ إليها معظم الدول لفرض سياساتها وخدمة مصالحها، منها فرض الضرائب الجمركية على على الواردات كوسيلة انتقامية أو أداة للمساومة والضغط والاغراء، او تخفيض حصص محدودة من الواردات للحد من تدفقها او سياسة الحظر الجزئي والكلي على المبادلات التجارية من اجل الحاق الاذى بالدولة المعينة والحظر الاقتصادي بشكل عام، او المقاطعة الاقتصادية، او تقديم المساعدات والقروض ،واغراء الدول المتلقية لها لاتخاذ سياسات خارجية متوافقة مع اهداف الدول المانحة، او تربطها بشروط معينة تقيد استقلال الدول.

وبشكل عام فان الوسيلة الاقتصادية تساهم في تنفيذ السياسات الخارجية وبدرجات متفاوتة تبعا لقدراتها وتأثيراتها وتوظيفها في الاوقات المناسبة .[2]

محدودة من الواردات للحد من تدفقها أو سياسة الحظر الجزئي والكلي على .

4- **الأدوات العسكرية:** وهي مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها و تدريبها و توزيعها و استعمال التهديد باستخدام القوة و المساعدة العسكرية والغزو المسلح و تقسيم عمليات توزيع القوات سواء بالنقل البحري أو الجوي، و التهديد بالأدوات العسكرية و تطوير الأسلحة و تغيير حجم المقدرات العسكرية وتقديم المشورة العسكرية وعقد التحالفات مع القوى الأخرى.[3]

5- **أدوات السياسة الداخلية:** تنصرف أدوات السياسة الداخلية إلى تلك المهارات و الموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشكل مورد من موارد السياسة الخارجية يقوي من شوكة الدولة في التعامل مع الوحدات الدولية الأخرى، ومن ثم فان قدرة صانع القرار في السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف القوى السياسية في دولته، و

[1] السيد محمد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (بيروت: دار الجيل، ط 2 ،2001)،ص92
[2] خولة جغبلو، مرجع سابق، ص44
[3] السيد محمد سليم، نفس المرجع، ص93

اكتساب تأييدها لسياسته و فهمه لحركة النظام و أدواته من بين الأدوات المهمة التي يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية.

6- **الأدوات الاستخباراتية:** ويقصد بها المهارات و الموارد المستعملة لجمع و تفسير المعلومات، المتعلقة بمقدرات وخطط ونوايا و سلوكيات الوحدات الدولية الأخرى ،وتشمل تلك الأدوات المهارات الخاصة بكيفية جمع المعلومات و تفسيرها ، كما تشمل مجموعة من الموارد و أدوات التجسس و الاستطلاع و أدوات الرموز وفك الرموز وغيرها.

7- **الأدوات العلمية و التكنولوجية:** تشمل الأدوات العلمية و التكنولوجية للسياسة الخارجية الموارد و المهارات التي تنطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية و تطبيقها لحل مشكلات معينة و تتراوح تلك الأدوات ما بين مجرد التبادل العلمي و برامج المساعدة الفنية إلى توظيف الأقمار الصناعية لأغراض الاتصال الخارجي و المحيطات بالاشتراك مع الآخرين.

8 -**الموارد الطبيعية:** يقصد بها جميع الموارد المتاحة للمجتمع و التي تكون هبة خالصة من الله و ليس للإنسان دخل في وجودها وتشمل الأراضي الزراعية و ما تحتويه الأرض من معادن في باطنها وما تظهره من أشجار.[1]

[1] السيد محمد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (بيروت: دار الجيل، ط 2 ،2001)، نفس المرجع، ص94

المبحث الثاني: ماهية الدين

يعتبر الدين ظاهرة اجتماعية ملازمة لنشأة و قيام مجتمع بشري، وهو من الجوانب الرئيسية التي تلعب دورا هاما في حياة كل من الفرد و الجماعة و المجتمع.

لقد قدمت ولا تزال تقدم لنا الدراسات و البحوث المهتمة بالدين العديد من الآراء و التصورات و الاقتراحات حول تعريف الدين و تحديد ماهيته إلا إن تعدد مظاهر الدين و إشكاله على مدار التاريخ و على عموم المجتمعات، هو الذي يبرر لنا هذا الاختلاف و التعدد في الأطروحات، وللحد من هذه الفوضى و التقليص من هذا الخلط ينبغي علينا إن نعيد ترتيب هذا المتموج من خلال نبش كل جوانبه و استخراج كافة عناصره و أجزائه.

المطلب الاول: تعريف الدين

إن فهم معنى الدين بتتبع لغويا واصطلاحيا ليمكننا بالإفادة في إعطاء صورة عامة عن الإطار الذي تشكلت في ضوئه جملة التعريفات المختلفة للفظة الدين في الفكر الإنساني بإعتبارها كلمة تنطوي على معاني عدة ومشعبة تصل لحد إستعمالها بمعاني متباعدة ومتناقضة أحيانا.

1- التعريف اللغوي للدين:

الدين كما عرفه المعجم الوجيز هو اسم لجميع ما يتدين به وجمعه أديان أما المعنى الحرفي للفظة الدين فلها معاني شتى عند العرب، يقال: دانه دينا أي جازه ومصداق ذلك قوله تعالى: " إنا لمدينون " أي " مجزيون محاسبون على أفعالنا."[1]

والدين: الجزاء والدين: الحساب ك كما في قوله تعالى " مالك يوم الدين "[2] والدين: الطاعة وقد دنته ودنت له، أي طعنته، والجمع: الأديان، والدين: العادة و الشأن كما قول العرب: مازال ذلك ديني وديدني أي عادني.[3]

وفي التدفق اللغوي لكلمة الدين نجده يعني: [4]

أ- الحاكمية والسلطة العليا .

---

[1] القرآن الكريم، سورة الصافات، الآية 53

[2] القرآن الكريم ،سورة الفاتحة، الاية 4

[3] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**، (القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع، طبعة، 2009)، ص241

[4] مراد زعيمي، **النظرية العلم اجتماعية برؤية إسلامية**، رسالة دكتوا ره غير منشورة،(جامعة قسنطينة: معهد علم الاجتماع ،1997)،ص228

ب- الطاعة والاذغان لتلك الحاكمية .

ج- النظام الفكري والعلمي المتكون تحت سلطات تلك الحاكمية.

د- الجزاء المتربي عن الطاعة أو عدمها.

مجمل القول في هذه المعاني اللغوية أن كلمة (الدين) عند العرب كذلك تشير إلى علاقة بين طرفين يعظم أحدهما الأحد ويخضع له، وصف بها الطرف الأول كانت خضوعا ، واذا وصف الطرف الثاني كانت أمرا وسلطانا وحكما إلزاما واذا نظر لها إلى الرباط الجامع بين الطرفين كانت هي الدستور المنظم لتلك العلاقة أو المظهر الذي يعبر عنها. [1]

2- التعريف الاصطلاحي للدين:

تتعدد التعاريف الاصطلاحية للدين حسب وجهة النظر الذي يؤمن بها ويعتقد فيها صاحب التعريف، وتعريف اكثر المسلمين (بانه الشرع الالهي المتلقي عن طريق الوحي)، ويلاحظ على هذ التعريف قصره على الدين السماوي فقط مع ان الصحيح ان كل ما يتخذه الناس ويتبعون له يصبح دينا سواءا كان صحيحا او باطلا بدليل قوله عز وجل: "لكم دينكم ولي دين " حيث اطلق الله على ما كان عليه مشركو العرب والوثنية دين.[2]

وهو أن الدين هو الإيمان بالقيم المطلقة والعمل بها كالإيمان بالعلم أو الإيمان بالتقدم أو الإيمان بالكمال، والإيمان بالإنسانية، ومنها أن الدين مؤسسة اجتماعية تضم أفرادا يتكون بالصفات التالية: [3]

أ- ميولهم لبعض الأحكام المشتركة وقيامهم ببعض الشعائر .

ب- إيمانهم بقيم مطلقة وحرصهم على تأثير هذا الإيمان وحفظه .

ج- اعتقادهم ان الإنسان متصل بقوة روحية أعلى منه .

[1] يوسف القرضاوي، **الدين والسياسة**، (لندن: المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، 2007)،ص11

[2] سورة الكافرون، الآية 6

[3] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**،(بيروت: دار الكتاب اللبناني، المجلد الأول، 1978) ، ص ص572-573

- تعاريف الأنثروبولوجيين:

و التي يمكن جمعها على سبيل المثال لا الحصر في: [1]

-دين تايلور(Dean Taylor): الدين هو الاعتقاد بوجود كائنات روحية.

-ماكس مولر(max Müller) :الدين هو محاولة التعبير عما لا يمكن تصوره والتطلع إلى الله بإعتباره الكامل المطلق النهائي.

-جيمس فريز (freezer James): الدين هو الاعتقاد في قوة غيبية غير مشخصة.

- تعريفات الفلاسفة:

أما عند بعض فلاسفة العصر الحديث فهو كما يلي: [2]

ايمانويل كانط (Emmanuel Kant): الدين هو الشعور بواجباتنا من حيث كونها قائمة على أوامر الاهية سامية.

هاربرت سبانسر(Herbert spencer) :تعبر الأديان عن اقتناع ضمني بأن وجود العالم بما فيه وبما يحيط به، يعتبر شيء غامضا يتعذر تفسيره.

المطلب الثاني: المؤسسات الدينية ووظائفها

تتمثل الآليات والوسائل الدينية داخل الدولة في المؤسسات الدينية التي تلعب دورا هاما في المجتمع و التي تحدد مجموعة من التشريعات التي تحكم نظام سير المجتمع و بدورها تؤثر هذه المؤسسات على توجهات السياسة الخارجية للدولة إزاء القضايا الدينية الدولية.

1- تعريف المؤسسات الدينية:

نقصد بها المساجد و الكنائس و مختلف دور العبادة و الجمعيات، وما يرتبط بها من مؤسسات أو أشخاص، يوظفون الدين لتلقي أفكار سياسية عامة لأفراد المجتمع، وتنتشر هذه المؤسسات في المجتمعات خصوصا الدول الإسلامية، تأخذ هذه المؤسسات شكل منظمات سياسية مباشرة كالأحزاب أو شكل جمعيات خيرية أو جمعيات الوعظ والإرشاد أو مجرد دور عبادة، يلعب الدين دورا كبيرا في حياة الناس خصوصا في دول العالم الثالث .

[1] مليكة قادري، **مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية- د راسة حالة التدخل الأمريكي في العراق-** ، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية،(جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009)،ص57

[2] نبيل محمد توفيق السمالوطي، **الدين والبناء الاجتماعي**، الجزء الثاني،(جدة: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1، 1981)، ص24

من المعروف أن الدول الغربية المحصية طبقت العلمانية التي تفصل بين الدين والسياسة وبالتالي قلصت من قدرة المؤسسات الدينية على تأثير الحياة السياسية، وبالرغم من ذلك فقد شهدت الولايات المتحدة الامريكية و أوربا احياء لأصولية جديدة توظف الدين لإخفاء العنصرية الممارسة ضد المسلمين ومنهم من غير البيض كما تلعب الكنيسة دورا في التأثير على الرأي العام الاوربي بالنسبة لبعض القضايا السياسية الداخلية والخارجية بل قد تمارس ضغط على الحكومات لإجبارها على اتخاذ قرارات معينة كما تمارس المؤسسات الدينية دورا في عملية التنشئة السياسية من خلال المنشورات التي توزعها أو الندوات التي يقوم بها رجال الدين أو رجال محسوبين على الكنيسة إلا أن أهم هذه الأدوار بالرغم من محدوديتها على النسق السياسي العام هو البرامج الإذاعية والتلفازية التي تتوفر عليها بعض المؤسسات الدينية المسيحية. [1]

2- انواع المؤسسات الدينية ووظائفها:

أ- المؤسسات الدينية الإسلامية:

- المسجد:

إن الأسرة الإسلامية اليوم لم تعد في عصرنا الراهن كما كنت من قبل المؤسسة التربوية الرئيسية في تنشئة الأبناء بل أصبحت هناك مؤسسات أخرى تشارك الأسرة في هذا المجال لكن المسجد كمؤسسة دينية يبقى أهمها قيمة في بناء الشخصية الإسلامية من خلال التنشئة الاجتماعية السوية للأبناء، وان كلمة مسجد من الناحية اللغوية تطلق على كل مكان يسجد فيه، وبعد بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم، أصبح يطلق على المكان المخصص لإقامة الصلوات الخمسة و كان أول ما فعله الرسول عندما هاجر إلى المدينة مع أصحابه هو تشييد أول مسجد في الإسلام وهو "مسجد قباء"، وهذا ما يدل على مكانة المسجد الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية الهامة في المجتمع الإسلامي كمؤسسة فاعلة .

- وظائف المسجد في المجتمعات الإسلامية:

•أداء الصلوات و الطقوس الجماعية في أماكن العبادة المختلفة كشعيرة توحد بين المسلمين، وتؤدي إلى التماسك و التضامن الاجتماعي بينهم.

[1] "المؤسسات الدينية "، في مركز المسبار للدراسات والبحوث شريك اليونسكو في دعم الشباب وحوار الثقافات (2017/02/15) http://www.almesbar.net

•الدعوة إلى التمسك بأدب الدين بين أفراد المجتمع باعتبار الدين أداة رئيسية من أدوات الضبط الاجتماعي بينهم.

•قيامه بمهمة تفسير النصوص الدينية و تعاليمها و شرحها بين اتباع الدين و معتنقيه.

•يؤدي الدين دورا في غاية الأهمية فيما يتعلق بالتماسك و التضامن الاجتماعي، و كذا التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

•يؤدي المسجد دور حفظ القران الكريم كما يلعب دورا في تشكيل الشخصية الإنسانية المؤمنة المتكاملة من حيث التوجيه والإرشاد في مجال الدين والدنيا معا في التشريع و العبادة و المعاملات.

و الأمثلة عن تجسيد دور المسجد في المجتمعات الإسلامية كثيرة أبرزها دور مسجد الأزهر الشريف في مصر(361 ه . 972 ه) المؤسس من طرف الدولة الفاطمية، و القائم بدور نشر المذهب الفاطمي الإسماعيلي، والدور الكبير الذي يلعبه في توجيه الرأي العام المصري والتدخل في القضايا الدينية الدولية وإبداء أحكامه وأحكام الإسلام حولها.[1]

وعليه يتضح لنا إن المساجد و الجوامع في العلام الإسلامي لعبت دورا حيويا في نشر تعاليم الدين الإسلامي وصقل مقومات الشخصية الإسلامية من دين ولغة وعادات وتقاليد....الخ، والاهتمام بتدريس كل العلوم لا سيما النحو و الفقه و التفسير، التي ترتبط بالدين الإسلامي لتحقق وحدة فكرية و دينية و في ربوع العالم الإسلامي.

ب-المؤسسات الدينية في المجتمعات المسيحية

- الكنيسة:

جاء مصطلح الكنيسة ليدل على مبنى أو مؤسسة و هو الإكلسيا اليوناني الأصلي The " Original " Greek Ekklesia، و الذي معناه اللقاء أو التجمع وهو الأساس لكلمة جماعة و هدف الله من الكنيسة لتكون مجموعة من الناس، كانت الكنيسة كمبنى روحي للعباد سواء الأجانب و أوائل المؤمنين، وتعني أيضا المبنى الذي اجتمع فيه الناس، ولكن اصح معنى لمصطلح الكنيسة هو مجموعة من المؤمنين، كما ورد في الكتاب المقدس " كورنثوس " وهو من الكتب المسيحية القديمة تعريف الكنيسة بان: " المسيح هو رأس

[1] الناجم مولاي، **المؤسسة الدينية ودورها في الحفاظ على الهوية الوطنية**، (الجزائر: معسكر: ملتقى وطني منظم من طرف مخبر العلوم الإنسانية و الاجتماعية) ، مدونات إيلاف ، http://elaphblogs.com /.

الكنيسة و الكنيسة هي جسد المسيح، أعضاء الجسم كلها هي المسيحيين " كما ورد فيه أيضا في الآية 12 :" لأنه كما أن الجسد هو واحد و له أعضاء كثيرة و كل أعضاء الجسم على الرغم من تعددها هي جسد واحد، هذا هو حال المسيح في روح واحدة كلنا عمد كلنا جسد واحد، اليهود أو اليونانيين العبيد أو الخالية، و قدموا جميعهم للشرب من روح واحدة ليتكون الجسم من عضو واحد و لكن من الكثيرين "، ويتم تعريف الكنيسة أيضا بالجامعة. [1]

- الدير:

أصل كلمة الدير في المسيحية القديمة هو Monastérum ، وفي اليونانية القديمة Monastérion، ويقصد بمصطلح الدير المكان أو الإقامة أو المنزل الذي يقطنه مجموعة من الناس و خاصة الذين يعيشون مع بعض تحت راية المذهب أو الدين، ويؤرخ للكلمة أنها منذ 1400سنة ميلادي، وتم استخدامها في دور العبادة المسيحية الفرنسية واللاتينية. [2]

المطلب الثالث: الدين والمفاهيم المتقاربة

1-الدين والايديولوجيا:

من الشائع في عالم اليوم تحويل الدين إلى ايديولوجيا و هذا الأمر كان رائجا كذلك في العالم القديم وفي الثقافات العالمية برمتها شرقية كانت أو غربية بحيث تحول الدين إلى أداة ومنطلق ومجال للتوظيف والإستعمال في الصراعات والحروب بين الأمم والممالك والدول والشعوب والأديان والمذاهب والفرق والطوائف والحضارات والجماعات، وازداد هذا الأمر مع تقارب الدين والإيديولوجيا بشكل غير مسبوق في تاريخ الحضارة الإنسانية. [3]

يمكن عرض تعريف الإيديولوجيا على أنها هي:" مجموعة من الأفكار المتجانسة بدرجة أو بأخرى، والتي تمثل المحرك الأساسي لحركة سياسية منظمة، سواء أكانت تهدف المحافظة على نظام القوى السائد، أو تعديله، أو الإطاحة به"، فالإيديولوجيا تقدم تصورا

[1] Compelling truth," what is the difinition of the church" ,on:http//www.compellingtruth/definitionchurch.html, (21/12/2017).

[2] " the difinition of monasterion", on: http//www.dictionnary.com.

[3] يونس قساس، **اثر البعد الديني في السياسة الخارجية الامريكية تجاه المملكة العربية السعودية،200-2008** مذكرة لنيل شهادة الماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام ،2008)، ص12

للنظام السائد في صورة رؤية للعالم، وتقدم كذلك نموذجا للمستقبل المنشود، أو المجتمع الأفضل المرجو، وتعطي تصور لكيفية التعبيرفيه . [1]

وعموما فإن الغالبية من الباحثين يرون أن الدين ليس ايديولوجيا و في عصر ازدهار الإيديولوجيات الكبرى وإعلانها حروبا وجودية شرسة على الأديان كما فعلت الإيديولوجية الشيوعية في الإتحاد السوفياتي المنهار والصين وغيرها من الدول التي تبنت الشيوعية، بقي الدين صامدا وقويا وفعالا ومؤثرا وهو ما يوضح و يدل أن الدين يتسم بقوة أكبر من الإيديولوجيا بسبب البعد العقائدي للدين والذي يساعد المؤمنين به على الصمود والمقاومة في ظروف صعبة ومعقدة . [2]

2- الدين و الأخلاق:

إن ارتباط الدين بالأخلاق قوي جدا، حيث أننا نجد أنظمة خلفية فلسفية، لا ترتكز على أساس ديني، لكن ليس هناك أي دين من دون أخلاق، وإذا وضعنا العقائد الدينية المتعلقة بخلق العالم والكون ومصيره جانبا، فالباقي من الدين، وهو الجزء الأكبر والأهم هو من الأخلاق، وإذا كان هدف الأخلاق غير الدينية تحقيق ازدهار المجتمعات، فهدف الأخلاق الدينية تحقيق نقاء النفس الذي تعتبره الأديان أساس كل رقي إجتماعي. [3]

والملاحظ في الكثير من الأحيان حدوث تداخل ونفاذية بين لفظ الدين والأخلاق، لكن بالتدقيق يمكن ملاحظة فوارق، فالأخلاق باعتبارها: قواعد وممارسات تنظم سلوك الأفراد تجاه بعضهم البعض وتجاه الجماعة التي يشكلونها.

من جانب آخر، ثبت تاريخيا أن كل من الدين والأخلاق لا يسيران على نفس النمط والوتيرة ، إذ ثبت تاريخيا وجود أنظمة أخلاقية واسعة الإنتشار لا تهتم بواجب الآلهة، ولا ترى فيها مصدرا للشرائع وثبت تاريخيا وجود أديان لا تهتم بالأخلاق. [4]

---

[1] محمد الرحموني، **الدين والايديولوجيا: جدلية الديني والسياسي في الاسلام وفي الماركسية**،(بيروت: دار الطليعة ،2006)،ص13

[2] عصام عبد الشافي، **البعد الديني في العلاقات الدولية :الماهية والتأثير**،(الاسكندرية: مكتبة الاسكندرية،2014)،ص ص.18-19

[3] أديب صعب، **المقدمة في فلسفة الدين**،(بيروت: دار النهار للنشر،1994)،ص ص.26-27

[4] يونس قساس، مرجع سابق، ص ص.18-19

3- الدين والثقافة:

إن الدين في جانب منه أهم مكونات الثقافة، وأكثر مكونات الثقافة تأثيرا واستمرارا واستقرارا، وفي جانب مهم آخر يكون الدين مصدر هذه الثقافة، والدين الإسلامي الحنيف هو النموذج الأبرز في هذا المجال فلقد كان مصدرا لثقافة وحضارة عربية إسلامية عظيمة ترسخت أركانها استنادا لما جاء به الدين الإسلامي من مفاهيم جديدة وقيم سمحة وشرائع للبشر و أطروحات دينية ودنيوية .[1]

يوجد ارتباط وثيق بين الثقافة والدين، وحضور البعد الثقافي في الخبرة الدينية ظاهرة موضوعية، ولذلك فإن توسيع دائرة التعامل بين الدين والثقافة هي مسألة يمليها الواقع الموضوعي، وفي هذا السياق يرى ت. س إليوت أن الدين والثقافة وجهان لشيء واحد، وهما شيآن مختلفان، ولا يوجد دين يمكن فهمه فهما كاملا من خارجه، فلا أظن أن ثقافة أوربا يمكن أن تبقى حية إذا اختفى الإيمان المسيحي، وإذا ذهبت المسيحية فستذهب كل ثقافاتنا.[2]

ويجب التذكير أنه في دراسات العلاقات الدولية برز اهتمام كبير بالبعد الثقافي، وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وبروز العولمة والتي هي ليست فقط سوق عالمي للسلع والخدمات المادية وإنما تخلق مجالا ثقافيا عابرا للقوميات والدول، بحيث تساهم العولمة في تأكل الإختلافات الثقافية الموجودة على المستوى الوطني.

لقد صاغ وأسس المفكر الأمريكي صمويل هنتغتون نموذجا رائدا لتفسير العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة تمثل فيه الثقافة الإطار الكلي المحدد للعلاقات الدولية، ويرى هذا النموذج أن المصدر الأساسي للنزاعات والصراعات في عالم ما بعد الحرب الباردة لن يكون ايديولوجيا أو اقتصاديا في المقام الأول، وأن الإنقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، وأن لب الثقافة يتضمن اللغة والدين والقيم والتقاليد والعادات، وأهم ما تتضمن الثقافة هو الدين، وأن صدام الحضارات يحل محل الحرب الباردة كظاهرة مركزية للسياسة العالمية .[3]

---

[1] نفس المرجع،ص22

[2] عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص20

[3] نفس المرجع، ص ص.21-22

وفي هذا السياق يلاحظ حدوث تداخل والتباس بين الدين ومفاهيم عديدة أصبحت رائجة في الأدبيات الفكرية والسياسية والإعلامية الدولية كالإيديولوجيا والأخلاق والثقافة.

4- الدين والدولة:

هناك جدل قديم ومتجدد يتعلق بعلاقة الدين والدولة، حيث أنه لما كان الدين مفهوما عقديا وتشريعيا يحكم العلاقة بين الله والانسان من جهة، وبين الانسان والانسان من جهة أخرى، فانه يترتب عن هذا التعريف ان الدين هو أحد أهم وأقوى المؤثرات في حياة الانسان والمجتمع، فهو ينظم حياة الانسان ويؤطر اهتماماته النظرية والعملية وسلوكه تجاه الآخر، إذ أنه يعمل على تشكيل علاقات الأفراد والجماعات. وفقا لهذا التعريف فإن الدين في كل مكان مهما كان نوعه اسلاميا او مسيحيا. بوديا ...) أمر مسلم به.[1]

[1] عبد الرحمان رحاب، **تحليل الخطاب السياسي للحركتين الاسلاميتين في السودان وتركيا 1989-2009**، (تركيا: انقرة، مداخلة منشورة في كتاب جماعي لمؤتمر الثقافة ودراسات الشرق الاوسط، للمؤتمر العربي التركي الاول للعلوم الاجتماعية، فيفري 2012)، ص ص54-57

المبحث الثالث: علاقة الدين بالسياسة الخارجية

أنهى مؤتمر واستفاليا 1648 م حربا دموية دينية بين الكاثوليك و البروتستانت دامت لسنوات و كان بداية لظهور الدولة الأمة أو الدولة في شكلها الحالي من جهة و ساهم في تراجع دور الدين في العلاقات الدولية و تكريس العلمانية خاصة في النظم الغربية من جهة أخرى و منذ ذلك التاريخ استبعد الدين عن السياسة و حتى وجوده في حالات كثيرة كان محاط بالتعتيم لكن بعد نهاية الحرب الباردة عاد الدين للساحة الدولية وأصبح احد أهم المداخل التي تعتمد لتفسير سلوك الدول سواء الداخلي أو الخارجي .و هو ما سنحاول تبيانه من خلال هذا المبحث.

المطلب الاول: البعد الديني وتغيير طبيعة دراسة السياسة الخارجية

كان لتزايد الاهتمام بالبعد الديني في دراسة وتحليل السياسة الخارجية، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، العديد من التأثيرات على طبيعة هذه الد راسة على عدة مستويات، سواء ما يتعلق منها بالفواعل الرئيسة في السياسة الخارجية، أو في العمليات التي تقوم عليها، و كذلك في القضايا التي تتصدى لها، سواء كانت هذه القضايا جديدة ذات بعد ديني أو قضايا تقليدية تصاعد الاهتمام بالبعد الديني فيها وسوف نرى العديد من المفاهيم التي تغيرت وتكيفت مع طبيعة السياسة الخارجية بظهور الدين.

.و من المستويات التي أثرعليها البعد الديني نجد:

1- الفاعلون الدوليون:

في إطار التعريف الحديث للسياسة الخارجية، وخاصة وفق مقولات منظور المجتمع العالمي، يتم تعريف وحدات هذه السياسة، أي الفاعلين المؤثرين فيها، طبقا لمعيار الاستقلال ، أي القدرة على صياغة وتطبيق برنامج عمل قادر على التأثير في مسار السياسة الخارجية، وبالتبعية في مجرى العلاقات الدولية وبشكل لا يمكن التنبؤ به بمجرد معرفة خصائص الوحدات الأخرى، [1]وذلك في إطار تنظيمي معين في إطار هذا التعدد للفاعلين المؤثرين في السياسة الخارجية.

[1] عصام عبد الشافي، البعد الديني في السياسة الخارجية : جدالات الفكر والحركة، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 191 ، (يناير) 2013 ، ص12

برز تأثير البعد الديني من خلال وجود فاعلين غير حكوميين داخليين، ممن لهم توجهات قيمية ودينية، كان لهم تأثير واضح ليس فقط على السياسة الخارجية للدول التي ينطلقون منها أو ينتمون إليها، ولكن في العديد من الدول، كما برز تأثير التيارات الدينية في تشكيل توجهات ورؤى العديد من الوحدات الفاعلة في السياسة الخارجية، هذا جانب تأثير المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وحرياته، سواء الوطنية أو الدولية غير الحكومية، والتي تنطلق من اعتبارات قيمية، على سياسات العديد من الدول، وخاصة عند استخدام هذه القضية كورقة للضغط على بعض الدول لتغيير أو تعديل سياساتها الخارجية.

2- العمليات:

كان تصاعد الاهتمام بالبعد الديني في السياسة الخارجية من أكثر الركائز التي تقوم عليها هذه السياسة بروزا، وفق للمنظور الراهن، ومن أهم العمليات التي شكل البعد القيمي الديني ركيزتها الأولى القوة المرنة، والدبلوماسية العامة والتدخل الإنساني.

3- القضايا:

ساعد الاهتمام بالأبعاد الدينية في دراسة السياسة الخارجية، على بروز مجموعة من القضايا الجديدة، التي تشكل هذه الأبعاد محورا في تكييفها، وتحديد طبيعتها وخصائصها، كقضايا حرب الأفكار رئيسا والتغير الثقافي، والدفاع عن الحقوق والحريات الإنسانية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد ساعد هذا الاهتمام، على إثارة منظري السياسة الخارجية للبحث عن موقع هذه الأبعاد في القضايا الصلدة التقليدية للسياسة الخارجية.

المستويات الثالثة السابقة الذكر هي التي استطاع الدين أن يتداخل معها بشكل كبير، خاصة بعد الحرب الباردة أين تغيرت النظرة للسياسية الدولية.[1]

المطلب الثاني: تأثير البعد الديني على مكونات السياسة الخارجية.

تكشف المقاربة الدقيقة لما تقوم عليه السياسة الخارجية تحليلا و ممارسة من مكونات وأبعاد، عن وجود تأثيرات فاعلة للبعد الديني في هذه المكونات، وذلك على النحو التالي:

1- البعد الديني و أدوار السياسة الخارجية:

تتبنى الدول في سياساتها الخارجية العديد من الأدوار، وفقا لرؤيتها مكانتها وقدراتها و

[1] نفس المرجع، ص13

إمكاناتها التأثيرية، وتتمثل هذه الأدوار في قاعدة الثورة العالمية، المعادي للاستعمار والمؤيد لحركات التحرير، والمستقل النشط، والمعادي للشيوعية، ورجل الشرطة العالمي، والموازن الدولي، والوسيط الدولي، وصنع السلام العالمي، والقائد التنموي، والجسر الدولي، والحليف المخلص، والنموذج، وصنع التنمية الداخلية، والمدافع الإقليمي، وقائد التكامل الإقليمي.

وفي إطار هذه الأدوار يبرز تأثير البعد الديني بصورة مباشرة في دور المدافع عن العقيدة كالذي مارسته فرنسا في القرن التاسع عشر الميلادي، وكل من المملكة العربية السعودية والفاتيكان في القرن العشرين والدولة المدافعة عن العقيدة هي التي تتسم بوجود وعاء عقيدي يستوعب اختصاصاتها، استيعاب وجود وتأسيس واستيعاب ناشط ومسار، فإن هي ارتضت أن يكون للوعاء العقيدي شريك آخر يستوعب وجودها ومسارها أو قبلت بإقصائه، مانحة الأولوية في اختصاصاتها لمكون آخر، فإنها تكون قد وضعت عقيدتها موضع التشكيك والتساؤل . [1]

2- البعد الديني و قضايا السياسة الخارجية:

تتنوع قضايا السياسة الخارجية، وفق المنظور التقليدي لهذه السياسة حيث تتضمن هذه القضايا: قضايا أمنية عسكرية، وقضايا سياسية دبلوماسية، وقضايا اقتصادية تنموية وقضايا ثقافية وعلمية ورمزية و في إطار هذه القضايا، يؤثر البعد الديني في تشكيل توجهات وسياسات الدولة نحو هذه القضايا، من حيث كونه إطارا مرجعيا عند صياغة هذه التوجهات وتلك السياسات، من ناحية وكونه أداة لتنفيذ هذه السياسات وتحقيق أهدافها من ناحية ثانية، وكونه مصدرا للعديد من القضايا الجديدة التي يفرضها على أجندة هذه السياسة من ناحية ثالثة. [2]

3- البعد الديني ومحددات السياسة الخارجية:

تتمثل محددات السياسة الخارجية بدرجة رئيسة في الخصائص القومية، وطبيعة النظام السياسي ومكوناته، النسق الدولي، المسافة الدولية والتفاعلات الدولية، الموقف الدولي والقائد السياسي، حيث يبرز البعد الديني كأحد العوامل الأساسية في تشكيل الخصائص

[1] عصام عبد الشافي، **البعد الديني في العلاقات الدولية -الماهية و التأثير-** ، مرجع سابق الذكر ، ص. 67
[2] محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص107

القومية وتحديد طبيعة النظام السياسي، واكتساب الدولة مكانة معينة في النسق الدولي، وفي صوغ وتوجيه التفاعلات الخارجية للدولة وفي صياغة وتشكيل البيئة النفسية للقائد السياسي.

4- البعد الديني وأهداف السياسة الخارجية:

تتمثل أهداف السياسة الخارجية في الظواهر والعلاقات التي ترغب الدولة في التأثير فيها وفي أوضاعها المستقبلية، ومن بين أهم الأهداف التي يظهر فيها التأثير المباشر للبعد الديني السعي حنو الدعوة أو التبشير بدين معين، أو نشر أيديولوجيا أو قيم معينة وتحقيق المكانة والهيبة الدولية، وفي حالة معينة يوجد ارتباط وثيق بني مقدرة الدولة على دعم أمنها القومي، وبين إبقائها على بعض الدول ملتزمة أيديولوجيتها، إذا ما كان هذه الدول تأثيرات إستراتيجية معينة على احتياجاتها ومتطلباتها الأمنية وقد يتخذ الأهداف المتعلقة بترويج بعض الدول ايديولوجيتها في الخارج عدة و سائل لتحقيقه ومنها: الدعاية الموجهة لدول معينة، أو تشجيع الثورات التي تتبع نهجا إيديولوجيا مماثلا، أو مساندة تلك التنظيمات أو الأحزاب أو الحركات التي تاخذ بإيديولوجية هذه الدولة. [1]

[1] عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص66

الفصل الثاني

النظريات والمدارس الفكرية التي تفسر دور الدين في السياسة الخارجية

تمهيد:

شهدت العلاقات الدولية تحولات جذرية عرفها العالم في العقود الاخيرة من القرن العشرين على مستويات عدة شملت نمط جديد من التفاعلات على الساحة الدولية، وبروز عوامل ومتغيرات جديدة كانت لها من الاهمية ما جعلها محط دراسة الباحثين في هذا المجال، فكان المكون الديني يمثل متغير جديد اين اصبح الحديث عن دوره في توجيه سلوكيات الدول، وبما ان التطور النظري يحدد على مستويين هما تحليلي يخص المناهج وادوات التحليل، ومستوى ثاني يمس الجوانب الملموسة ولذلك كان من الضروري الاخذ بعين الاعتبار النظريات التي تفسر الدين، إضافة بعض المواقف النظرية حول مدى اهمية وتأثير العوامل الدينية خاصة في مجال السياسة الخارجية وتحديد سلوكيات الفواعل في العلاقات الدولية بين اعطاء الاولوية لهذا العامل او اهماله.

المبحث الاول: النظريات المفسرة للدين

تعد النظرية ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها؛ لأنها تقوم بدور الموجّه والمرشد للباحث، تساعده في فهم الظواهر، وتحليلها، وتفسيرها، واستخلاص النتائج وصولًا لإصدار القوانين والتعميمات التي تفسر ظواهر المجتمع. إن البحث عن تفسير الدين وأصله ليس بالأمر الجديد، و لقد قادنا الاطلاع على النظريات المفسرة للدين، التي تصنيفها في زمرتين، الأولى عقلانية (كلاسيكية) فيما تؤكد الثانية على الغير عقلانية.

المطلب الاول: الاتجاه العقلاني(الكلاسيكي)

إن الاتجاه العقلاني الذي يبقى حتى الآن نظرية كلاسيكية تتمتع ببعض القبول، يرى من خلاله الفيلسوف الاجتماعي البريطاني هربت سبنسر (Herbert spencer) أن البشرية قد مرت في مراحلها الأولى بزمن لم تعرف من خلاله الدين، ثم بدأ الدين بالسكون عندما أخذت الجماعات البشرية بتقديس أرواح أمواتها الراحلين، وتحولت أرواح هؤلاء الأسلاف المبجلين إلى آلهة، تمركز الدين حولها وابتدأ بها، ثم جاء الأنثروبولوجي ادوارد تايلور (Édouard Burnett Tylor) فطور هذه الفكرة المركزية في مذهب سبنسر، ووضع الأسس النظرية المتكاملة للنظرية الارواحية، فمن فكرة الروح التي طورها الإنسان القديم انطلاقا ثم مراقبته لأحلامه انتقل تايلور إلى الربط بين فكرة الروح وتطور مفهوم الآلهة ونشوء الدين، ومن فكرة الأرواح البشرية، انتقل تايلور إلى فكرة الأرواح الحالة في مظاهر الطبيعة، لذلك فقد نقل إيمانه بأرواح البشر إلى الإيمان بأرواح المظاهر الطبيعية، وفسر ما يراه من حركة هذه المظاهر بالأرواح التي تسكنها، وبذلك فالدين عند تايلور إنما ينشأ نتيجة تأمل في العمليات النفسية للإنسان، وبشكل خاص فإن التأمل في الأحلام هو الذي يقود إلى افتراض وجود الروح،[1] إلى عبادة أرواح الأسلاف ومظاهر الطبيعة، وبذلك يكون الدين قد نشأ في تفسيره على عدة مفاهيم ذهنية التي تكونت نتيجة التفكر والتأمل.

[1] فراس السواح، **دين الإنسان**،(دمشق : دار علاء الدين للنشر والتوزيع ، ط 04 ، 2002) ، ص313

النظرية الرئيسية الأخرى في الاتجاه العقلاني هي النظرية الطبيعانية، وقد جاء أصحابها من صفوف الباحثين في أديان الحضارات الكبرى، وقد ساهم في صياغة هذه النظرية عدد من الباحثين أمثال الألماني كوهن(A . KUHN) عام 1859 والفرنسي ميشال

بريال (M .BREAL) عام 1863 ولكن المسؤول الأخير عن صياغتها بشكل واضح وأكثر تأثيرا على العصر هو الباحث ماكس موللر (MAX . MULLER) عام 1878 حين ظهر الموقف العقلاني في تفكيره على أن الاعتقاد الديني لا يتضمن عنصرا لا يقوم على الإد راك الحسي والتصور المسبق لكن ما هي المدركات الحسية التي قادت إلى تكوين الدين؟ ينطلق موللر في دراسة للكتاب المقدس للبراهمة (الفيدا)، أي بلغة السنسكريتية في الهند، فيجد أن معظم أسماء الآلهة الهندو– أوروبية، هي الكلمات دالة على ظواهر طبيعية ، يخلص موللر إلى القول بأن العواصف الدينية في أشكالها الأولى إنما نشأت نتيجة انتشار جاءت في عالم الطبيعة، فقد أدهشت مشاهد الطبيعة المتنوعة والمتغيرة إنسان العصر القديم وزرعت في نفسه بذور الإحساس الديني، كما يرى موللر أن الدين بشكله المنظم لا يبتدئ بالفعل إلا عندما تخرج مظاهر الطبيعة في حالتها المجردة إلى الذهن إلى حالة الفعل ، باعتبارها كائنات روحية تحيا وتفكر وتؤثر في الخارج، ذلك أن الدين الحقيقي هو أفكار وممارسات تتمحور حول شخصيات مستقلة ذات هيئة وكيان، تنتمي إلى عالم الإعجاز الذي طرحته المواجهة مع الطبيعة لقد وجد العقلانيون في الدين نظاما من الأفكار تنطلق من واقعة بيولوجية مثل :الأحلام وواقعة طبيعية مثل ظاهرة ما من ظواهر طبيعية مؤثرة، وهم يؤكدون أن فكرة الألوهية تنشأ في الذهن نتيجة التأمل في موضوع ما [1].

المطلب الثاني: الاتجاه غير العقلاني

إن النظرية غير العقلانية تذهب إلى أن الدين انعكاسا للعواطف الإنسانية و الاستجابة إلى تأملات ذهنية، يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العواطف يذهب وجودها و راء الدين إلى عاطفتين أساسيتين عند البشر هما الخوف والطمع، أي أن منتهى مخاوف الإنسان هو خوفه من الموت، ومنتهى طمعه هو الاستمرار والخلود بعد الممات، لقد توصل أهل هذه النظرية

[1] نفس المرجع، ص. 317

إلى القول بأن الحس الديني هو نتاج ثانوي لعاطفة الخوف من الموت وعاطفة الخلود وأن مفهوم الألوهية لم يترسخ إلا لكي يضمن الإنسان لنفسه خلاصا و بقاءا أبديا .

ينظر فرويد(Freud) إلى الدين على أنه شيء مخدر يعطي معنى زائف لعالم بلا قلب، ويرى كذلك أن بقاء واستمرار الدين وجها لوجه للتفسيرات العلمية شيء طبيعي ولأن الدين له القدرة على إشباع رغبات الإنسان فهو يمزج بين الحس الديني و الحاجة إلى الإله المشخص الذي يقوم مقام الأب، ويرى هناك صراعا بين الميول الغريزية وبين الميول الإنسانية، أي أن هناك صراع بين الدوافع الذاتية الفردية وبين الدوافع الغيرية الجماعية وعادة ما ينتهي بغلبة الدوافع الإنسانية والحد من فاعلية الميول العدوانية الغريزية، على هذا الأساس يميز فرويد(Freud)بين الجانب الفطري الموروث من الدوافع الغريزية في صورتها الهمجية وبين الجانب المكتسب، وهو لا يميز بين الدين والتشريع فيرجع ظهور الدين إلى بدايات ظهور التشريع .[1]

[1]محمد أحمد بيومي، **علم الاجتماع الديني ومشكلات العالم الإسلامي**، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ط2 ،1985)، ص ص 128-127

المبحث الثاني: النظريات التي ترفض العامل الديني في السياسة الخارجية

في العلاقات الدولية تعد دراسة النظريات التي تفسر سلوك الدول في المسرح الدولي مجالا هاما لفهم الديناميكيات التي تشكل النظام الدولي، وتتنوع وتتعدد هذه النظريات من الواقعية الى الليبرالية ومن البنيوية الى ما بعد البنيوية .

بينما تركز بعض النظريات على العوامل المادية والاقتصادية والسياسية في تفسير سلوك الدول تهمل نظريات اخرى او تقلل من شان العامل الديني، فالواقعية بجميع اقسامها تركز على المصالح الوطنية للدول كمحرك رئيسي لسلوكها في السياسة الخارجية وتعتبر القوة العسكرية والاقتصادية من اهم العوامل في تحديد سلوك الدول .

المطلب الأول: الواقعية الكلاسيكية والدين

انطلاقا من دراستهم المستفيضة لفلسفة القوة والمعمقة للتاريخ الدبلوماسي لكل من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية معتمدين في ذلك على المفاهيم الجيوبوليتيكية، استنبط الواقعيون الكلاسيكيون نظريتهم للواقع الدولي، إذ أن الواقعية كنظرية يراد تطبيقها على مشكلات السياسة المعاصرة لم تتبوأ مكانتها المرموقة إلا عقب الحرب العالمية الثانية فهانس مورغانتو اعتمد على التاريخ السياسي للولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب "هنري كسينجر(Henry Kissinger)و جورج كينان (George Kennan) هذا الأخير الذي كان قد اعتمد على تاريخ العلاقات شرق - غرب في دراسته النظرية الاحتواء Containment theory من خلال الواقعية السياسية.[1]

اولا: مسلمات وافتراضات الواقعية الكلاسيكية:

اعتمدت الواقعية الكلاسيكية في قيامها كنظرة في العلاقات الدولية على مسلمات وافتراضات نستعرضها كالآتي:

[1] عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2006)،ص203

أ- مسلمات الواقعية الكلاسيكية:

يلخص ناصيف يوسف حتي مسلمات الواقعية الكلاسيكية فيما يلي: [1]

ا- إن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق كما يقول المثاليون، بل العكس هو الصحيح، وبالتالي فالمبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها على العمل السياسي، ويقول ميكيافيلي: ان الأخلاق هي نتاج القوة.

2- إن النظرية السياسية تنتج عن تحليل وفهم التجارب التاريخية ودراسة التاريخ، ولذلك يرى باروخ سبينوزا (Baruch de Ispinosa) أن رجال الدولة ساعدوا في فهم وشرح السياسة أكثر مما ساهم رجال النظرية.

3- وجود عوامل ثابتة وغير قابلة للتغيير تحدد السلوكية الدولية، وبالتالي فمن الخطأ كما فعل المثاليون، الرهان على أن المعرفة والثقافة يمكن أن تغير بسهولة من الطبيعة البشرية والرأي العام.

4- ان النظرية السياسية تتأثر بمفهوم الدولة حسب فريدريش هيغل (Friedrich Hegel) فالدولة حسب هيغل هي حقيقة موضوعية ذات وجود منفصل عن وجود شخصية مواطنيها ،والدولة لها معايير اخلاقية اعلى من تلك التي عند مواطنيها فاذا كان للفرد الحق الاخلاقي للتضحية بذاته دفاعا عن مبدا اخلاقي فالدولة لا يحق لها ان تقدم موقفا اخلاقيا على حساب عمل سياسي ناجح مثلا.

5- يرى الواقعيون أن امتلاك القوة والحفاظ عليها تكون بواسطة الأفراد والدول كوجود كلي ولا مفر منه

6- يفترض الواقعيون أن القضايا الحقيقية في السياسة الدولية يمكن فهمها عن طريق التحليل العقلاني للمصالح المتنافسة والمحددة في مفهوم القوة.

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** ، (بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الاولى ،1985)،ص ص23-24.

ب- افتراضات الواقعية الكلاسيكية:

يرى روبرت كيوهان (1986) Roberto Keohane أن التحليل الواقعي للسياسة الدولية يتركز حول الافتراضات التالية: [1]

1-افتراض العقلانية: بمعنى عالم السياسة يمكن تحليله فقط إذا كانت الدول تتصرف كفواعل عقلانية وحيدة وتبحث عن الحد الأقصى من المنفعة.

2-افتراض مركزية الدولة: بمعنى الدول أكثر الفواعل أهمية في عالم السياسة.

3- افتراض القوة: يشير هذا الاقتراض إلى أن الدول تبحث في عالم السياسة عن القوة، وتلخص مصالحها الوطنية في مفهوم القوة.

أما ستيف سميث (1986) S .Smith فيلخص الواقعية السياسية في الافتراضات التالية:[2]

1 - يفترض الواقعيون أن الشر ميل يتعذر استئصاله .

2 يفترض الواقعيون أن الوحدة المهمة للحياة الاجتماعية هي الجماعية.

وأن في السياسة الدولية الفاعل الجمعي المهم حقيقة هو الدولة التي لا تعرف أي سلطة فوق سلطتها.

إذن فأنصار الواقعية الكلاسيكية يؤمنون بالطبيعة الشريرة للإنسان والتي تدفعهم دائما إلى العنف، وإصرارهم على ضرورة إبعاد الأخلاق عن السياسة، ويرجعون سلوكيات الدول النزاعية إلى غريزة حيوانية تتمثل في حب السيطرة والهيمنة، وتزداد هذه العدوانية عندما تنتقل من المستوى الفردي إلى مستوى الدولة نتيجة ازدياد الإمكانات الموجودة، أو ندرتها، وبالتالي فالأفراد يواجهون بعضهم البعض ليس كأشخاص وإنما كأعضاء في جماعة منظمة قد تكون قبيلة أو عشيرة أو دولة هذه الأخيرة لها معايير أخلاقية أعلى من تلك التي عند

[1] Jack Donnelly, **Realism and International Relation**, Frist Published , (London : the press syndicate of the university of Cambridge, 2000), in: http : // www.cup.cam.Ac.VK.13/04/2004.P03.

المواطنين ومختلفة عنها، فمن أولى واجباتها مثلا الحفاظ على ذاتها، فإن كان للفرد الحق الأخلاقي للتضحية بذاته دفاعا عن مبدأ أخلاقي، فالدولة لا يحق لها أن تقدم موقفا أخلاقيا على حساب عمل سياسي ناجح[1]، وبالتالي فالواقعية السياسية ترفض تطابق الأخلاق الروحية لدولة ما مع القوانين الأخلاقية التي تحكم الكون، وترى بأن المبادئ الأخلاقية العالمية لا يمكن تطبيقها على سلوك الدول.

إذن العامل الديني شبه منعدم في العلاقات الدولية حسب الواقعيين الكلاسيكيين و كان استعمال القوة أمرا لا مفر منه، بل لا يمكن أن يتصور الواقعيون العلاقات الدولية بمنأى عن متغير القوة.

ثانيا: الدين عند الواقعية الكلاسيكية:

يرجع الفضل الكبير في إرساء معالم النظرية الواقعية إلى نيكولا ميكيافيلي (NicolasMicheavelli) المبشر الحقيقي لها والمتمثل في الفصل التام بين السياسة والأخلاق واستقلال السياسة و أولويتها، حيث يرى بضرورة تبنى الدول سياسات أسوأ إن أرادت المحافظة على بقائها وكينونتها، وهو ما يلخصه في مقولته المشهورة: [2]

"إن الغاية تبرر الوسيلة وأن الضرورة لا تعرف القانون ."

إذن فأصحاب هذه النظرية يؤمنون إيمانا قطعيا باستعمال القوة كضرورة لتحقيق المصالح، ويقرون باشتراك شتى العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية كالجغرافيا الديمغرافيا الاقتصاد، التكنولوجيا العسكرية، الأيديولوجية، الديبلوماسية باستثناء العامل الديني الذي لا يعيرونه أي اهتمام من خلال مناداتهم بضرورة الفصل التام بين السياسة والدين، ورفضهم للمبادئ والأسس والمعايير الأخلاقية لأنها صعبة التطبيق على السلوك السياسي.[3]

[1] عامر مصباح، مرجع سابق الذكر، ص ص204 - 206

[2] فرانسيس فوكوياما، **نهاية لتاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين امين، (القاهرة : الاهرام للنشر، الطبعة الاولى ،1993)،ص2018

[3] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ،2007)،ص161.

ومن أبرز المفكرين الذين تناولوا موضوع القوة في العلاقات الدولية بعيدا عن كل المعايير الأخلاقية تذكر: نيكولاس سبيكمان(Nicolas Spekmann) فريديريك شومان (F. Chomann)جورج كينان، هانس مورغانتو، هنري كيسجنر، وزيمون آرون (Rymon Aron) [1]

المطلب الثاني: الواقعية الجديدة والدين:

إن الإطار التاريخي للواقعية الجديدة كان عالم المواجهة تحت تأثير صراع الحرب الباردة بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا بعد فشل سياسة الانفراج الدولي بينهما وهو إطار تهيمن عليه أيديولوجية المعارضة والقوة العسكرية أو كما يرى روبرت كوكس(Robert Cox) أن الواقعية الجديدة هي ظاهرة أمريكية American phenomenon تعكس الخصوصيات المتميزة للحرب الباردة تستعمل القوة Power العقلانية Rationality والفرضيات البنيوية Structural Hypothesis لبناء نوع جديد من التفكير.

اولا: تعريف الواقعية الجديدة:

تمثل الواقعية الجديدة Neorealism بحق المرحلة الأبرز بين مراحل تطور النظرية الواقعية. وقد تأسست هذه النظرية على يد كينيث والتر(Kenneth Waltz)، حيث أودعها كتابه الشهيرTheory of International Politics والصادر 1979 المعنون بنظرية السياسة الدولية ويتمثل المنطلق الفكري الأساسي للواقعية الجديدة في البنية الفوضوية للنسق الدولي باعتبار أن هذه البنية، وليست الطبيعة البشرية هي المحدد والموجه لسلوكيات الدول وخياراتها، وعلى ذلك يطلق على هذه النظرية أيضاً الواقعية البنيوية Réalisme Structural ، وأحياناً الواقعية النسقية Réalisme Systémique.[2]

[1] وليد عبد الحي ،**تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية** ،(الجزائر: مؤسسة الشروق ،1994)،ص31

[2] احمد محمد وهبان، **النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجانتو الى ميرشايمر"دراسة تقويمية، (**جامعة الاسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم والسياسية)،ص 23

نشأت الواقعية الجديدة في السبعينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية. متزامنة بذلك مع فترة وصول الرئيس الأمريكي الديمقراطي جيمي كارتر إلى سدة الحكم، وما نتج عن ذلك من تغيرات كبيرة في الرؤية بصفة عامة، إذ اعتمدت هذه الإدارة على النظرة الأخلاقية من خلال جعل مسألة حقوق الإنسان أولى أولويات أجندتها السياسة، وذلك بدلا عن النظرة الواقعية بمفهومها الكلاسيكي، وهي النظرة التي تتماشى إلى حد كبير مع النظرة الواقعية الجديدة للعلاقات الدولية القائمة أساسا على مفهوم الأمن بدلا من استعمال القوة العسكرية رغم أن الواقعية الجديدة تفضل في بعض الأحيان أن تفهم على أنها بديل للواقعية الكلاسيكية المنبثقة من التقاليد والقيم الليبرالية الأمريكية فوق ذلك صورت نفسها على أنها محاولة لتنظيم أفكار الواقعية الكلاسيكية من أجل جعلها في إطار نظري متماسك وقوي.

الفكرة الكامنة وراء تجديد الفكر الواقعي هي أن الواقعيين الجدد يعتقدون أن النظرية الواقعية تمثل مركز التفسير التقليدي في دراسة عالم السياسة، ومثل هذا التحليل للدولة الحالية يجب أن يقيم مدى قابليته للتطبيق على أرض الواقع في عقد القرن العشرين وما بعده، وللقيام بذلك لابد من تجديد في الواقعية لكي تصبح أكثر كفاءة في تحليل السياسة الدولية وهذا ما دأب عليه الواقعيون الجدد، وأصبحت أفكارهم منتظمة تحت عنوان الواقعية الجديدة، وهذه الإرادة الجديدة للواقعيين تتطلب منهم مراجعة شاملة لتراث العلاقات الدولية.[1]

ومهما يكن من أمر أوجه التشابه أو الاختلاف بين النظريتين الكلاسيكية والجديدة فإن ثمة دعامات تحليلية عديدة ارتكزت إليها الواقعية الجديدة في تحليل السياسة الدولية، وهي دعامات تتباين الدراسات التي عالجتها وأهمية كل منها. وفيما يلي نجتهد في عرض أبرز هذه الدعامات بشيء من التفصيل: [2]

[1] نجوى بوشحدان، نورة بجاوي، **البعد الديني في العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة "البعد الديني في السياسة الخارجية الامريكية نموذجا"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية والدراسات الامنية، (جامعة 08 ماي 1945،قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسية، 2012/2011)،ص ص78-79 .

[2] احمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص ص ص28-29-30

1- اعتبار أن الفاعلين الأساسيين في النسق الدولي هم جماعات متباينة بتباين وحداتها الإقليمية(دول).

2- اعتبار أن سلوك الدول يتسم بالرشد أو العقلانية، أو ما كان يطلق عليه مورجانثو افتراض العقلانيةRational Hypothesis.

3- اعتبار الدولة وحدة واحدة كفاعل دولي، بمعنى أنه طالما أن المشاكل المحورية للدولة ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة النسق الدولي فإن تصرفاتها ستأتي، بطبيعة الحال، استجابة لسلوكيات القوى السياسية الدولية لا الداخلية.

4- أن النسق الدولي يتسم دوما بالفوضى التي هي خاصة لصيقة ببنيته نظر لعدم وجود سلطة عليا فوق الدول.

5- التركيز في التحليل على معضلة الامن باعتبارها الهاجس الاساسي للدول قاطبة والذي يمثل افرازا طبيعيا لطبيعة النسق الفوضوية.

إذن إذا اعتبرت الواقعية الجديدة امتداد ورد فعل في أن واحد على الواقعية الكلاسيكية فماهي الفرضيات الأساسية التي انطلق منها المفكرون للوصول إلى هذه النتيجة ؟.

ثانيا: الفرضيات الأساسية للواقعية الجديدة:

يمكننا استعراض فرضيات الواقعية الجديدة في النقاط التالية : [1]

1- تتميز العلاقات الدولية بالفوضى والصراع المتواصل.

2- الدولة كوحدة تحليل وفاعل مركزي للنظام الدولي.

3- تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن فوق كل شيء.

4- تحاول الدول زيادة قوتها دون أن يؤدي ذلك لوضع الأمن في خطر.

5- تشكيل نظرية العلاقات الدولية يستند إلى التحليل البنيوي

[1] نجوى بوشحدان، نورة بجاوي، مرجع سابق، ص 81

6- نظام الثنائية القطبية أكثر استقرارا من نظام التعددية.

7- استقلال الحقل السياسي عن الحقول الأخرى.

ثالثا: المفاهيم المركزية للواقعية الجديدة

من معالجتنا للواقعية الجديدة تستخلص ثلاث مفاهيم مركزية هي:

1- **النظام الدولي:** والذي يركز فيه والتز على العناصر التالية:

ا المبدأ النسقي، ب - وظائف مختلف الوحدات، ج - توزيع الإمكانات والقدرات بين الوحدات.

2- **توازن القوى:** الذي يشكل عاملا أساسيا بين الدول في النظام الدولي لتحديد معايير الاستقرار الذي يكون حسب وجهة نظر الواقعيين الجدد ببقاء الفوضى والحفاظ على سيادة الدول المركزية، وسعي بنية النظام الدولي إلى منع أي فاعل سياسي من تحقيق هيمنة عالمية .

3-الأمن: يربط الواقعيون الجدد الأمن بعنصر الخوف لاعتقادهم أن هذا الأخير ناتج عن حالات اللأمن المنبثقة من الفوضى.[1]

انطلاقا من هذه الفرضيات التي اعتمدتها الواقعية الجديدة في تفسير السياسة الدولية فقد ارتأت وضع مفاهيم مركزية عملت من خلالها على دراسة وتحليل النظرية بالاستناد إلى الأفكار النظامية والبنيوية.

إذن جاء الواقعيون الجدد بأفكار جديدة كالفوضى الناتجة عن غياب سلطة مركزية دولية كمعيار لقياس مدى استقرار النظام الدولي من عدمه وفكرة الخوف بدلا من فكرة الغريزة العدوانية، والتي هي ناتجة عن الفوضى في النظام الدولي، وفكرة الأمن كهدف وليس فكرة القوة التي هي وسيلة وغاية في آن واحد عند الواقعيين الكلاسيكيين .

[1] نفس المرجع، ص81

رابعا: الدين عند الواقعية الجديدة: بما أن الواقعية الجديدة هي امتداد ورد فعل في أن واحد على الواقعية الكلاسيكية فإنها لم تذهب بعيدا في رأيها عن دور العامل الديني في العلاقات الدولية عما تناولته الواقعية الكلاسيكية، ويمكن أن تلخص أهم أفكار الواقعية الجديدة عن دور الدين في العلاقات الدولية فيما يلي:

- تعتبر الواقعية الجديدة أن مبادئ الأخلاق العالمية مشكوك في وجودها.

- ويؤكدون أن القيم يتم تقاسمها داخل الجماعات وليس بين الجماعات لأن المعرفة بالصدفة في نظرهم وليست مبنية على السببية العالمية، وأن الثقافات العالمية متناثرة ومتناقضة فالدين لا يجد ممارسته إلا داخل الدولة بين أفرادها أو يستعمل في خطابات سياسية من طرف القادة في ظروف خاصة ولتحقيق مصالح معينة.

- لذلك فالسياسة الداخلية غالبا ما توصف بأنها هرمية البنية والتي يكون مختلف الأطراف (الفواعل)فيها يصنفون في علاقات متنوعة، أي علاقة التابع والمتبوع.

- الحاجة إلى بقاء الدولة يتطلب من قائد الدولة أن يبعد نفسه عن الأخلاقية التقليدية التي تلصق قيمة إيجابية للحذر والحنان.

- وأنه على أي قائد للدولة أن يكذب ويخدع ويقتل لأن السياسة الدولية تفرض ذلك مما يجعل الواقعية الجديدة توصف بأنها غير أخلاقية.

لكن الملاحظ أن الواقعيين الجدد مزجوا بطريقة تقليدية ما بين القيم الأخلاقية المنبثقة من الدين والقوة، فالرئيس بيل كلينتون(Bill Clinton) كان يؤمن بالمدنية الفاضلة والقدر الأمريكي " المصير المحتوم بأنهم شعب الرب المختار المكلف برسالة ما، وقد انعكست هذه الرؤية في خطابه الإفتتاحي لسنة 1997 حينما قال:

استرشادا بالرؤية القديمة الأرض الميعاد "دعونا نوجه أبصارنا إلى أرض ميعاد جديد "[1]

[1] ، نفس المرجع ، ص82

وعلى هذا الأساس فإن دور الدين عند الواقعيين الجدد في خلق علاقات دولية يميزها التعاون وتحكمها القوانين والقيم الأخلاقية يكاد يكون شبه معدوم، إلا ما تعلق بالمزاوجة التقليدية بين الدين والسياسة عندما يتعلق الأمر بمصالح الدولة، التي تركز فيها على الأمن والحرب، إذن فعجز الواقعيين على الربط بين المصلحة والقوة والأخلاق في السياسة الدولية، وكذلك عدم قدرتهم على التنبؤ بنهاية الحرب الباردة.

المطلب الثالث: نظرية توازن القوى والدين

البنية الأولى لنظرية توازن القوى أسست في أفكار جورج ليسكا(George Liska) الذي استلهم أفكاره من علم الاجتماع خاصة الأفكار التي طرحها كل من ارثر كابلان(Arthur Caplan) وهارولد دوايت لاسويل (Harold Dwight Lasswell) و تالكوث بارسونز(Talcott Parsons).

بالنسبة لكابلان(Kaplan) التوازن في أي نظام اجتماعي هو شرط أساسي لبقاء النظام والاندماج الاجتماعي، والذي يؤدى بدوره إلى الإرادات ضمن علاقات مستقرة ومسيطر عليها، بالنسبة لـ لاسويل(Lasswell)"استخدم فكرة التوازن مع الأخذ بعين الاعتبار مشكلة القوة والأمن، في حين وضع تالكوت بارسونز فكرة التوازن بوصفها عملية منظمة للتغير في النظام الاجتماعي المتكامل والمدعم بواسطة عدد من الآليات المسطرة.

اولا: تعريف نظرية توازن القوى.

يعرف دانيال باب(Daniel Papp) توازن القوى بأنه:" اصطلاح استعمل للتعبير على النماذج العديدة للعلاقات ما بين الدول، ففي بعض الأحيان يعني وجود دولتان لهما قدرات متساوية تقريبا"، وهذا يعني أن وجود توازن القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا يعني أن لهما قدرات متساوية تقريبا.

فمفهوم ميزان القوى بالنسبة إلى هانس مورغانتو(Hans Morgenthau) هو مجرد مفهوم لما هي عليه علاقات القوى الدولية من توازن يتحقق ميكانيكيا بعامل قانون الفعل ورد الفعل وبصدد التوازن الدولي فإن هناك عاملين يتحكمان فيه هما: [1]

1- وجود مجموعة دول(قوى) وأن هذه المجموعة من القوى متدرجة في القوة، ويتحقق توازنها بتوازن قواها القطبية.

2- وجود عداء (صراع) وعندما يضطرب التوازن بفعل قوة معينة (حرب) أو نتيجة تبدل عنصر أو أكثر من عناصر النسق فإن هناك اتجاها للوصول إلى توازن جديد.

ويمكننا تعريف توازن القوى بأنه:

تعادل في القوى بكل معانيها بين دولتين أو كتلتين أو حلفين أو دولتين، بحيث يمنع هذا التوازن قيام أي طرف بمغامرة عسكرية ضد الطرف الآخر، ويتحقق بموجبه الاستقرار والسلم المبني على القوة، أو نموذج من العلاقات الدولية القائم على التكافؤ في القوة العسكرية في المقام الأول مما يؤدي إلى توازن في العلاقات الدولية.[2]

ثانيا: افتراضات نظرية توازن القوى:

وتقوم على مجموعة من الافتراضات، حيث يبني أصحاب هذه النظرية تحليلهم للعلاقات الدولية على جملة من الافتراضات يمكن رصدها في النقاط التالية:

1 - التأكيد على أحادية الدولة كلاعب منفرد في السياسة الدولية تسعى وراء إنجاز أهدافها في السياسة الخارجية وعلى رأسها الرفاهية والهيبة، من خلال سياسة القوة ونتيجة الآلية عمل توازن القوى المحددة في وسائل منظمة دولية فعالة، فإن توزيع الأمن والرفاهية والهيبة يتوقف على نتيجة الصراع والمنافسة.

[1] نفس المرجع، ص84
[2] عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص245

2- تقسيم سياسات الدولة وأهدافها في السياسة الخارجية إن كانت مطابقة لقواعد النظام أم لا، ويكون ذلك وفق نظام العقوبات وقواعد اللعبة المتعارف عليها بين أعضاء النظام.

3- هناك توزيع سلطوي للقيم مقيد بقواعد قانونية وعقوبات والتزامات أمنية خاصة بالمنظمة الدولية والمدى الوظيفي والهيكل المؤسساتي، ومتى ما تشعر الدول بأن توزيع الأمن والرفاهية والهيئة لا يمكن أن يتم إلا عبر نظام توازن القوى، فإنه في هذه الحالة يكون نظام توازن القوى في حالة توازن مثالية .[1]

إذن هل هذا التوزيع السلطوي للقيم المقيد بقواعد قانونية والتزامات أمنية ينفي دور العامل الديني في ترسيخ الأخلاق بين الوحدات السياسية ضمن علاقات دولية قائمة على التعاون الإحلال السلم والأمن وإرساء قواعد العدالة والحرية بين الشعوب؟.

ثالثا: العامل الديني وتوازن القوى:

يعتقد الباحثون في تاريخ العلاقات الدولية أن التجانس الثقافي والفكري والحضاري والإجماع السياسي العام حول قواعد سلوكية بين الدول كانت عوامل البيئة الطبيعية لنجاح واستقرار نظام ميزان القوى من القرن السابع عشر حتى القرن التاسع عشر في أوروبا.

وعلى هذا الأساس حذر إيمانويل كانط (L.Kant) من مخاطر فقدان التجانس الثقافي في العالم على نظام ميزان القوى في حين اعتبر غوليك (Golick) كبير منظري ميزان القوى الكلاسيكي - أن التجانس الثقافي هو شرط مسبق وضروري لنجاح واستمرارية نظام ميزان القوى، وذلك أن الكثير من النزاعات الدولية كانت دوافعها الاعتبارات الأيديولوجية والتباين الثقافي والتي تكون دافعا قويا التحريك الرأي العام نحو الحرب أو نشر العداء .[2]

إذن المنظور الواقعي بأقسامه الثلاثة أي الكلاسيكية و الجديدة وحتى نظرية توازن القوى التي ركزت على التجانس الثقافي والايديولوجيا ، اهمل العامل الديني في العلاقات الدولية، مركزا على دور القوة والمصلحة، ونافيا الدور الأخلاق والقيم.

[1] سعد حقي توفيق، **مبادئ في العلاقات الدولية**، (عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الاولى،2000)،ص113
[2] عامر مصباح، مرجع سابق، ص250

المبحث الثالث: النظريات التي تقر بدور العامل الديني في السياسة الخارجية

لطاما لعب الدين دورا هاما في المجتمعات البشرية، وكان له من التاثير العميق على الافكار والقيم والسلوكيات، والحكم وفي السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، ولعل ابرز الامثلة الحروب الدينية (الحروب الصليبية) او حتى في الاسلام كالفتنة العظمى، لذا تقدم العديد من النظريات تحليلات مختلفة لكيفية تأثير الدين على السياسة الخارجية، حيث يعد فهم دور العامل الديني في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية امرا ضروريا لتحليل الاحداث العالمية المعقدة بشكل فعال .

المطلب الاول: المنظور المعياري للدين:

هو تيار ظهر في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، ، حيث ركز المثاليون على دراسة القانون الدولي وجل المواضيع المتعلقة بتصفية النزاعات الدولية وتجسيد السلام العالمي، ومن أبرز منظري هذا الفكر نجد كل من أوبنهايم (Opnhaym)و جيمس برادلي(James Bradely) ويشير هذا الاتجاه النظري المعياري إلى مجموعة من الأفكار النظرية التي تتقاطع في فكرة التعامل مع الواقع كما يجب أن يكون وليس كما هو كائن، كما أن السلوك الإنساني يجب أن يتقيد بقواعد السلوك التي ترتقي به الى مستوى لائق.

مصادر هذا الاتجاه هي الأفكار التي جاءت في أفكار الفلاسفة و الاديان، والقانون الطبيعي، ويضم هذا الاتجاه مجموعة من النظريات نذكر منها النظرية المثالية والنظرية القانونية، النظرية المعيارية، و موقف كل واحدة منها من اهمية ودور العامل الديني في السياسة الخارجية.

اولا: النظرية المثالية والدين:

المدرسة المثالية تمتد جذورها التاريخية إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، لكن بلورتها في شكل ممنهج ومنظم تزامن مع ظهور العلاقات الدولية كفرع يدرس في الجامعات العالمية، وتحديدا في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى. جاءت هذه

المدرسة لتعبر عن نظرة تفاؤلية طموحة للطبيعة البشرية وعن إمكانية حل النزاعات والصراعات الدولية بالوسائل والطرق السلمية والقانونية في إطار نظرية قيمية معيارية.

1- تعريف النظرية المثالية:

يعرف البعض المثالية بأنها " توجه فلسفي مقابل للمادية" وتعد فلسفة هيجل(Hegel) أكثر نماذجه شيوعا وتأثيرا، أما في النظرية الاجتماعية، فقد أخذ استخدام المصطلح عن كارل ماركس (Karl Marx) ليطلق على النظريات التي تضخم من دور الأفكار في الحياة الاجتماعية ويؤكد هذا على التوجه المثال الذي ينبغي أن يكون، والذي يجب على الواقع أن يتغير ليتطابق معه، وينطلق من أولوية الروح أو الوعي، ويقول بتعالي القيم والمثل في الحياة العملية، وبدور الذات التأسيسي في الفعل، وينظر إلى المادة على أنها شيء ثانوي مشتق وتكمن جذور التوجه المثالي في المبالغة في جوانب معينة من عملية المعرفة بالنظر إلى تعقدها وتناقضها، ويعود تاريخ استعمال كلمة مثال إلى القرن السابع عشر حيث كان الفلاسفة وبالأخص ليبتز - يستعملونها في مقابل كلمة مادي، أما اليوم فيغلب على التداول ترادف مثالي وطوباوي ومقابلته بواقعي[1] .

ويرى اخرون بأن المثالية في العلاقات الدولية: "نشأت بعد الحرب العالمية الثانية لتبسيط السياسة الدولية ، ونتيجة ازدياد الشعور الشعبي بأن الحرب قد طالت حياة الجميع وأن مسبباتها الأساسية الاتفاقيات الدولية السرية وسياسات وتحالفات بعض الدول، ويهتم التيار المثالي في الحقل الأكاديمي بتدريس القانون الدولي والمنظمات الدولية بهدف القضاء على النزاعات وإقامة تنظيم أفضل للعالم وخدمة أهداف السلم ودعم وتطوير التفاهم الدولي" .

ساهم المفكر البريطاني جيريمي بنتهام من خلال كتاباته في القرن التاسع عشر في بلورة الكثير من المفاهيم والمبادئ المثالية، وينطلق المثالي من أولوية الأخلاق في العلاقات بين الأفراد، إن كان في إطار المجتمع الوطني أو الإطار الدولي، ويرى المثالي أن واجب الفرد الخضوع للقوانين والقواعد التي وضعت لخدمة الجماعة، وينطلق المثالي من مسلمة انسجام المصالح ليعتبر أن هناك توافق طبيعي بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة.

[1] توم بوتومور، **مدرسة فرانكفورت**، ترجمة سعد هجرس، (طرابلس: درا اويا، الطبعة الاولى، 1998)،ص203

يمكن تعريف المثالية بأنها اتجاه فكري يغلب الجوانب القيمية العلوية في الإنسان على الجوانب الأخرى، بهدف جعل السياسة الدولية أكثر إنسانية، ازدهرت في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى التي عقب إعلان عن إنشاء عصبة الأمم والأفكار المثالية التي نادى بها الرئيس الأمريكي ولسن" عام 1919 بفرنسا، وترجع خلفيتها إلى أفكار جيرمي بنتهام.[1]

2- أهم أفكار النظرية المثالية:

تتمثل أهم أفكارها فيما يلي:

أ- أهمية الأخلاق في العلاقات الدولية:

يرى أنصار هذه النظرية أنه كما هي الأخلاق ضرورية في علاقات الناس العادية وحياتهم الاجتماعية والشعور المجتمعي هي كذلك ضرورية للعلاقات بين الدول ويرى المثاليون أنه لابد من تأهيل دور الأخلاق إلى المستوى الذي تصبح فيه راسخة بدرجة عالية في المؤسسات الدولية، وان المصالح والأهداف التي تتعارض مع هذه القواعد توصل إلى مرحلة حادة، تؤدي إلى الزيادة من درجة احتمال نشوب الحرب وإن هذا الاعتقاد يساعد على إقامة مجتمع مندمج يصبح أساس البناء القيمي الأعضاء المجتمع الدولي.

فمن وجهة نظرهم، هناك مبررات تجعل من القواعد الأخلاقية تملك صفة التأثير القوي في العلاقات الدولية أكثر من المصالح، عددها الأستاذ سعد حقي" في النقاط التالية: [2]

- إن القواعد الأخلاقية هي بالضرورة وضعت في صيغ عامة وواسعة، وأصبحت نتيجة لذلك موضوعا لتفسيرات مختلفة وواسعة إزاء قضية معينة.

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص20
[2] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص86-87

- إن النظام القانوني لقيم فردية متعددة رغم كونها عرضة للتغيير هي التي كونت القواعد الأخلاقية، وكما تتطور الحاجات الاجتماعية وتتطلب وضع قيم جديدة، فإنها تضيف قواعد جديدة أيضا.

- القوانين الأخلاقية ضعيفة **أمام** السلوك بسبب اختلاف كثافة القواعد.

ب- تفعيل القانون الدولي:

ان استقرار العلاقات الدولية يستلزم ان يكون للقانون الدولي المكانة اللازمة في ضبط وتنظيم سلوك الفواعل الدولية، فبالنسبة للمثاليين القوانين تلزم الدول الأعضاء في المجتمع الدولي في علاقاتهم المتبادلة، وان المثاليون يدعون إلى دراسة وتدريس القانون الدولي والمنظمات الدولية بغية القضاء على النزاعات وإقامة تنظيم أفضل للعالم وخدمة أهداف السلم ودعم وتطوير التفاهم الدولي.[1]

د- إعطاء الأولوية للمنظمات الدولية:

يركز المثاليون على دور المنظمات الدولية كإطار دولي للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. ويعتقدون انها تقيد القضايا المشروعة والتي يمكن أن تكون السبب في نشوب الحرب بين الدول العظمي، والأهم من ذلك هو أنه بفضل الأمم المتحدة أصبح هناك إمكانية تمييز السلوك الدولي الشرعي وغير الشرعي، وبدت مسألة الشرعية الدولية قضية حساسة بالنسبة للعديد من الفواعل الدولية.

ه- نبذ الحرب كأداة في السياسة الخارجية:

يرى المثاليون أن الحرب أداة غير قانونية ووسيلة غير مناسبة لحل النزاعات الدولية أو الحصول على المصالح، ويمكن أن تحقق الحرب مصلحة للدول العظمي، لكن السلام يحقق

[1] ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص20.

المصالح لجميع الفواعل الدولية وبأقل التكاليف، كما يعتقد المثاليون أن النزاعات تنجم عن الظروف الاجتماعية وليس عن الميل العدواني الغريزي للإنسان في المجتمع كما تدعى النظرية الواقعية.[1]

و- الأمن والسلم الدوليين:

كما ركز المثاليون على موضوع الأمن والسلم الدوليين الذي له لدى صناع القرار والرأي العام والأكاديميين في المجتمع الدولي، خاصة بعد التجربة الإنسانية في الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث ارادوا خلق مقاربة تطور عموميات محددة تتعلق بمعرفة الظروف التي تؤدي إلى تجنب الحرب وتحافظ على السلم، ومن ثم التمكن من تطوير نظرية تمكن صناع القرار من التنبؤ باندلاع الحروب وهذه هي ثمرة الاهتمام بقضايا الأمن والسلم الدوليين.[2]

ي- دور الأديان في العلاقات الدولية:

تعد الأديان مصدر العديد من مبادئ العلاقات الدولية في نظر النظرية المثالية، باعتبارها الوعاء الذي يحتوي الأخلاق والالتزامات والواجبات والحقوق وكذلك نظام متكامل للتقييم السياسي فالأديان نظام قيمي يصنف الأفعال السياسية للفاعلين ضمن فئات معينة بشكل يؤثر مباشرة على سمعة الوحدات في النظام الدولي فالحرب الهجومية بالنسبة للأديان جريمة إنسانية تستحق الإدانة. [3]

ثانيا: النظرية القانونية والدين:

إن أصول النظرية القانونية ترجع إلى معاهدة واستفليا لعام 1648 التي كرست مبادئ القانون الدولي وأنهت حرب الثلاثمائة سنة، وبعد غروشيوس(Grotius) من أهم وأبرز

[1] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص84-86
[2] مصطفى عبدالله ابو القاسم خشيم، **قضايا وازمات دولية معاصرة :النظرية والتطبيق**، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثانية ،1997) ،ص50
[3] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص84

ممثلي النظرية القانونية في العلاقات الدولية، حيث ساهم مساهمة فعالة في بلورتها، مؤلفا بذلك كتابا لهذا الغرض بعنوان: " هيوغو غروشيوس والعلاقات الدولية

Hugo Grotius International Relation" الذي يعد مرجعية فكرية هائلة حسب هادلي بول(Hedley Bull) إمكاننا أن توظفها في وقتنا المعاصر، كما ساهم في طهور وتطوير النظرية القانونية في العلاقات كل من: هانس كلسن(Hans Kalssen) و كوينسي رايت(Quincy Right).

1- التعريف بالنظرية القانونية:

النظرية القانونية هي تلك النظرية التي تركز على مبادئ القانون الدولي، وضرورة الرجوع إلى هذه الأخيرة والاحتكام إليها من أجل فض النزاعات الدولية والحروب، وضمان السلم والأمن في العالم.[1]

2- أهم أفكار النظرية القانونية:

يمكن تلخيصها فيما يلي: [2]

1 – تقوم هذه المقاربة على المطابقة بين المجتمع المحلي والمجتمع الدولي وذلك لأنه لا يمكن إقامة مجتمع دولي ما لم يخضع أفراده لقواعد السلوك، اي ان الدول تخضع لقواعد القانون الدولي كما تخضع المجتمعات المحلية للقوانين الخاصة.

2- دور القانون الدولي: التأكيد على دور القانون الدولي في ضمان الأمن والسلام في العالم، كما ان إنشاء مؤسسات دولية يساهم في القضاء على مصادر العدوان في المجتمع الدولي، وفي حل النزاعات الدولية بالوسائل المناسبة.

3- المنظمات الدولية: تعد المنظمات الدولية أحد أهم الانظمة المؤسساتية للتعاون الدولي، تستمد وظيفتها من التعاون الفني والاقتصادي في سبيل الحفاظ على السلام العالمي، كما ان

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص60
[2] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص 87-88

تأسيس هذه المنظمات سواء كانت جهوية او عالمية فهمي تساعد على حل النزاعات بالطرق السلمية وتعمل على تطوير مفهوم الاعتماد المتبادل والاندماج بين الفواعل الدولية، وخلق الأجواء المناسبة للتعاون الدولي وفق قواعد قانونية.

يعد القانون الدولي مصدر وركيزة اساسية للنظرية القانونية ، وهذا الأخير يجد مصدره في الأديان السماوية فهنا تتجلى أهمية الدين بالنسبة للنظرية القانونية، أي أنها تجمع ما بين المبادئ الربانية و المبادئ الوضعية، وهذه المبادئ إذا احترمت من طرف الدول في علاقاتها مع بعضها البعض، فإن ذلك سيؤدي لا محالة إلى تطبيق النظرة المعيارية للعلاقات بين الدول.[1]

كما ترى النظرية القانونية، ان تخليص العلاقات الدولية من كل الشوائب ولتحقيق الاستقرار والسلام والرفاه تستوجب الرجوع الى المبادئ الدينية وعبادة الله وتنفيذ تعاليمه وكذا إلى المبادئ الأخلاقية واحترامها وتقديسها، لأنه يتوقف عليها تجسيد ونشر العدل والمساواة بين الشعوب والأمم ، ومنه تفلح في تنظيم واخلقه العالم.[2]

ثالثا: النظرية المعيارية والدين

إن النظرية المعيارية ساهمت في بلورة الحوارات العامة، والتي تؤثر في مشهد التطورات المختلفة في عالم السياسة وبالتالي فإن أكثر هذه الأفكار إقناعا هي التي يصبح فيها قادة الفكر والفواعل الأخرى من أصحاب النفوذ السياسي أكثر تأثيرا في طريقة تقييم صناع القرار للخسائر وفوائد الخيارات العملية التي أمامهم.

1- التعريف بالنظرية المعيارية:

ان تشكيل عالم السياسة المعاصر، وطريقة تحولها في المستقبل، ليس من البساطة التسليم بأنه يتم من خلال القوانين الطبيعية في التطور السياسي، فخيارات القادة السياسيين

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص122

[2] محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة :دراسة المفاهيم والنظريات**، (بيروت/طرابلس: دارالجيل/دار الرواد، الطبعة الاولى،1999)،ص61

ومقوماتهم يمكن أن تؤثر بعمق في تطور عالم السياسة وهذه الخيارات هي جزء من قائمة تفضيلات طرف معين في الحياة التي تعارض تفضيلات أطراف أخرى، فالأمر يدور حول الأحكام التي هي في الواقع نتيجة الاعتقادات حول القيمة الخلفية للموضوع أو الشرط المفضل، وليس الأحكام البسيطة حول العملياتية، المنفعة، المعقولية وما إلى ذلك هذه الأحكام المعيارية تشمل نمطيا الأفكار حول ما هو صحيح وعادل أو ما يتضمن السلوك الاخلاقي في عالم السياسة، كما أن هذه التقييمات هي قابلة للتطبيق على جوهر السياسة العامة، مثلها مثل عملية صناعة القرار، والنظام، وتوزيع القوى التي تنتج السياسة.

فالاهتمامات المعيارية تكمن في التوحد بين الاعتبارات المعقولة والعملية، التي ستؤثر إلى مدى أن الواحد منا يسلم عقله، وجسمه والأشياء المادية إلى مسارات الموقف ومحاولة إقناع الآخرين يوضع نفس التعهدات، هذه اللعبة الداخلية بين قيم الأفراد والجماعات ستكون أحد المحددات القوية للسمة الأساسية لعالم السياسة .[1]

2- أفكار النظرية المعيارية: تتمثل أفكارها فيما يلي:

أ- مفهوم المصالح العالمية:

أي إطار نظري لتقييم السياسة العالمية والسلوك في عالم السياسة يجب أن يتضمن الافتراضات حول ما هو حسن أو سيء للعالم ككل فخطاب السياسة الداخلية والخارجية داخل الدول يفترض أن هناك " مصالح وطنية "، لكن هناك سبب كبير للتفكير في مصالح العالم كتلك الشروط التي هي جذابة لكوكب الأرض ككل والذي ينظر له ككينونة الأكثر مدى من ذلك، هو أن مصالح العالم يجب أن تتجاوز المصالح الوطنية والإقليمية، ما تقرره النظرية المعيارية كحد أدنى هو أن هناك مصالح عالمية لها قيمة أخلاقية في ذاتها وهذه

[1] Seyom Brown, **International Relations in changing Global System: Theory of the world Policy**, Second edition, (USA: west View Press, 1996), PP121-122.

المصالح العالمية تحتاج في النهاية إلى أن تؤخذ في الحسبان عند تقييم الصور المختلفة للسياسة العالمية وسلوك الدول والفواعل الأخرى في المجتمع الدولي. [1]

ب- مصالح العالم ذات القيمة العليا:

- بقاء النوع الإنساني وهي مصلحة عالمية أساسية، توضع بجانب القضية المرفوعة من طرف بعض الأديان الشرقية خاصة الإسلام ككون بقاء النوع الإنساني هو الأكثر أهمية من بقاء حياة باقي الأشياء الأخرى.

ومن هنا نستشف أن النظرية المعيارية توظف العامل الديني، وذلك من خلال توظيفها لبعض المبادئ الدينية السائدة في الإسلام خاصة منها:

- الحفاظ على بقاء النوع الإنساني والحفاظ على كرامته وصحته.. الخ، فالبقاء هنا يجب أن يؤخذ بمعنى الشرط الصحي المعقول للجسم والعقل وبالتالي إعادة الإنتاج الصحي للنسل الذي يستطيع أن يكون مقويا للأجيال المستقبلية.[2]

- التخفيض في مقدار القتل والمعاملة الوحشية المفرطة للوجود الإنساني: لا يشعر أنصار هذه النظرية يتردد في تأكيد أن هذه المصلحة هي عالمية ولها الأولوية، ولا تتطلب بيانا ذاتيا حسنا للمطالبة ببقائها واستمرارها، فقتل وتعذيب المواطنين يعتبران شران داخل معظم الدول باستثناء فترات الحرب الأهلية، ومالم تبرر من طرف ضرورة تجنب الشر الأكبر، فهي من المحرمات المرتبة للعقوبات القانونية.

ومن بين تعاليم الدين الإسلامي كذلك نجد تحريم قتل النفس البشرية، وهذا ما تبنته النظرية المعيارية من خلال هذا المبدأ، وهنا يبرز توظيف هذه النظرية للعامل الديني.[3]

- توفير الشروط الأساسية القوام الصحي لكل شعوب العالم:

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص64-65
[2] Seyom Brown, Op.C it., P136.
[3] عامر مصباح، مرجع سابق،ص66

وتشمل هذه المضامين التعهد بإزالة مظاهر المجاعة والأمراض المهددة الحياة الناس، كذلك تتضمن إزالة التفسخ غير الصحي المحتوم للأنظمة الكونية والبيئة المحلية هذه الافتراضات تتمحور حول المقدمة المنطقية أن معظم الحقوق الإنسانية الأساسية تتمحور حول الحق في الحياة، والاعتراف بأن هذا الحق لا يمكن أن يكون لاغيا بواسطة العنف الجسمي فحسيه، ولكن بواسطة إنكار أساسيات البقاء الإنساني، كعدم التلوث والماء المناسب... الخ...

- حماية الحقوق الفردية للمواطن.

- وقاية التنوع الثقافي

- حماية البيئة الطبيعية لكوكب الأرض.

- امتداد المسؤولية .[1]

صحيح أن المنظور المعياري آثار مسائل دينية وأخلاقية وقانونية تقضي إلى اعتماد أعراف وقيم معينة في العلاقات الدولية، كما نبهت إلى مخاطر طغيان القوة وحدها، وحركت حوافز إنسانية، غير أن الصحيح كذلك هو أن المثالية لم تفسر التفاعلات الدولية الجارية وما تنطوي عليه من صراعات قوى وتجاذبات وإرادات دولية، عندما ركزت على الجانب المعنوي القيمي دون أن تتفحص الجانب المادي المؤثر في أنماط التفاعلات الدولية.

لقد جاءت التطورات الدولية، بعد الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من حوادث وحروب لتدحض هذه الفرضية المثالية وتبين مدى الخطأ في ربطها بين الأنظمة الديمقراطية الغربية وتحقيق السلم والأمن الدوليين، وأن الأخلاقيات والمثاليات التي كان المثاليون يدعون لتطبيقها في فترة ما بين الحربين باعتبارها قيم مطلقة تخدم مصلحة الإنسانية كانت تعد قيما ثقافية ومجتمعية عند دول معينة وتخدم بالفعل مصلحة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى والتي كان لها مصلحة في الحفاظ على الأمر الواقع، وعندما تبدلت مصلحة هذه

[1] نفس المرجع، ص ص67،70

الدول تبدلت مواقفها من السلام والأمن الدوليين، لتفشل بذلك الفرضيات المثالية في فهم العوامل المؤثرة في تحديد سلوكيات الدول .[1]

المطلب الثاني: النظرية البنائية والدين

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينيات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، حيث تزامن ظهورها مع نهاية الحرب الباردة، التي شكلت عقبة فشل أمام العديد من النظريات وخاصة النظرية الواقعية باتجاهيها، في التنبؤ بنهاية هذه الحرب بطريقة سلمية، كما ساهمت هذه الحرب في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وحدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيرا له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها **ميخائيل غورباتشوف** (Mikhail Gorbachev) في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا جديدة كالأمن المشترك.[2]

إن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة في بروز أجندة جديدة على مستوى السياسة العالمية، وخاصة صعود البعد الديني في العلاقات الدولية وتزايد الصيحات الدولية حول تنامي دور هذا البعد.

اولا: البنائية ودور الأفكار الإنسانية:

البنائية كإطار نظري، جاءت المعالجة إشكالية العلاقة بين الفاعل (Actor) والبنية (Structure)أو ما يسمى مشكل الفاعل/ البنية وهي ثنائية تتصل بمستوى التحليل، كما تشير إلى أفضل تصور للعلاقة بين الدولة والنظام الدولي والفاعلين الآخرين.

[1] محمد منذر، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة** ، (بيروت/لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،2002)،ص32

[2] عامر مصباح، مرجع سابق،ص250

وقد استعارت البنائية هذه الثنائية من النظرية الاجتماعية وتم إقحامها في العلاقات الدولية من قبل الكسندر واندت(Alexandre Wendt)عام 1987. وهي تتمحور حول حقيقتين بديهيتين، وهما:

الأولى تتمثل في غائية البشر ومنظماتهم، والثانية تتعلق بتنظيم العلاقات الاجتماعية للتفاعلات بين الأعمال الغائية.

أما البنائية كإطار مفهوماتي ، فإنها تركز على مفاهيم البنية الفاعل، الهوية المصالح والمعايير، وهو إطار اجتماعي قائم على الأفكار. فالبنائيون ينظرون إلى الواقع من الخبرة الذاتية، وهي موجود بفعل الاتصال الاجتماعي الذي يفسح المجال أمام تقاسم بعض المعتقدات والقيم .

وفي رأي واندت المفهوم الواقعي للفوضى لا يفسر لنا كيف تحدث الصراعات بين الدول تفسيرا كافيا، وفي اعتقاده فالمسألة الحقيقية تكمن في كيفية استيعاب الفوضى وفهمها.

فالفوضى في اعتقاده هي نتائج ما تصنعه الوحدات السياسية وليست قانونا مسبقا.

كما سعى البنائيون إلى انتهاج تصور تعاوني معياري غير صراعي واقعي للعلاقات الدولية التي تتميز بفوضوية النظام الدولي القائم، فهم يعترفون بان النظام الدولي ليس هيكلًا موضوعيًا ثابتًا، بل هو نتاج تفاعلات وتفسيرات بشرية. [1]

لقد حاولت البنائية احتلال موقف وسط بين الوضعيين وما بعد الوضعيين في مسألة إدراك العالم أو الواقع، أي بين الإدراك المادي المباشر له من طرف الوضعيين وبين النفي لوجوده المادي الا من خلال اللغة والخطاب كما يقول به ما بعد الوضعيون حيث تؤمن البنائية بامكانية الوجود المستقل لهذا الواقع ولكن امكانية ادراكه ومعرفته تتم عن طريق الهوية

ثانيا: الافتراضات الأساسية للنظرية البنائية

[1] عبدالناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص326-327

هناك أربعة افتراضات تنطلق منها البنائية في العلاقات الدولية: [1]

1 - تتخذ البنائية موقعا مغايرا لموقف النظريات الوضعية من مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية مثل (المصلحة الوطنية، الهوية الأمن القومي)، إذ يرفض البنائيون قبول هذه المفاهيم كما هي معطاة، كما يهتم البنائيون بالقوى الفاعلة من غير الدولة، مثل: المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى ذلك يركز أتباع البنائية

على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في علاقاتها البيئية

2- يرى البنائيون بنية النظام الدولي على أنها بنية إجتماعية تتضمن مجموعة من القيم، والقواعد، والقوانين هذه البنية تؤثر على الهوية والمصلحة للفاعلين.

3- البنائية كما يستدل من اسمها، تنظر إلى النظام الدولي بأنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه، فبالنسبة للبنائيين العالم دائما هو قضية متجددة ليس شيئا تم، وانتهى وعلينا قبوله كما هو ، وهذا بالطبع موقفا مختلف عن موقف الواقعيين والليبراليين وحتى الراديكاليين بنظرتهم للبناء.

4- لقد قدم أتباع النظرية البنائية مساهمات جادة في الحوار، والجدل الإبستيمولوجي والأنطولوجي في العلاقات الدولية، إذا يرفض البنائيون الإفتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة الإجتماعية والسياسية بعيدة من ارادة الفاعل وقدرته على التاثير في محيطه، كما ترفض افتراضات الوضعية بامكانية الموضوعية .

ثالثا: الاسس المنهجية للنظرية البنائية:

استخدمت البنائية المنهج العلمي السلوكي في معالجة بعض المسائل مثل حركية وصيرورة الأحداث الدولية، معتقدات وإدراكات الفاعلين ومواقفهم ومسألة الهوية ... الخ.

وجنبا إلى جنب مع هذا المنهج، استعملت البنائية تقنية تحليل المضمون في تحليل الخطاب

[1] حنان دريسي، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة مدارات سياسية** : المجلد05/العدد02،2021،ص 243

لاسيما في مسألة الهوية، سواء ذلك الخطاب الرسمي الصادر عن صناع القرار أو ذلك الخطاب السائد. داخل المجتمع والذي يعبر عن مجموع القيم والمعتقدات المكونة لهوية مجموعة معينة من الأفراد. ويعد دايفيد كامبل(David Campbell) أول المطبقين لهذه التقنية، ففي تفسيره المسألة الهوية، توصل كامبل إلى نتيجة مفادها أن الهويات تتشكل في خضم الاختلاف بين ما هو داخليInside ما هو خارجي Outside .[1]

رابعا: دور العامل الديني في السياسة الخارجية في المنظور البنائي:

ان بروز قضايا الأقليات والإرهاب والتنظيمات الإرهابية، أو ما يعرف بالفاعل الخفي ،وتركيزه على قوة الخطاب الموجه إلى المجتمع المدني سواء الوطني أو الدولي، واللعب على مستوى النعرات الذاتية والانتماءات الثقافية للأفراد، بالإضافة إلى تزايد التركيز على الشعور بالهويات في عالم ما بعد الحرب الباردة، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور النزاعات التي كانت سمتها الأساسية دور الهويات داخلها وشعورها بضرورة ممارسة دورها في السياسة العالمية كفاعل مستقل، وبالتالي إعطاء الصيغة الجديدة للتفاعل العالمي داخل النظام الدولي، والذي يشهد بروز العديد من الفواعل .

أما عن نظرة البنائيين إلى دور وأهمية العوامل الدينية في العلاقات الدولية وبالأخص في تكوين وتوجيه سلوك الدول، تجد بأن للبنائية في هذا المجال إسهاما كبيرا، فالبنائية تقوم أساسا على الاهتمام بالعنصر البشري ومكوناته الاجتماعية والثقافية والدينية، إذ يؤكد نيكولاس أنوف(N.ANOF)على الطابع الاجتماعي للعلاقات الدولية من خلال مجموع القيم التي يحملها الأفراد، والتي يحاولون تجسيدها في صنعهم العالم الذي تشكله تلك التصورات الفكرية والثقافية للأفراد، فتشكل مجموع المبادئ والقواعد الاجتماعية يعطي نوعا من التداخل بين الأفراد يظهر في شكل نظام اجتماعي للقيم والثقافات والديانات، تعبر

[1] عبدالناصر جندلي، مرجع سابق،ص327

من خلاله المجموعة عن إرادتها وقناعاتها وكذا تصوراتها عن طريق الدول والحكومات التي ما هي في الأخير سوى وكالات اجتماعية تتصرف بإيعاز من النظام الثقافي للأفراد.[1]

من خلال الأفكار التي قدمها الطرح البنائي، تجد بأن النظرية البنائية تولى اهتماما كبيرا وأوليا للعوامل الثقافية والدينية، وتؤكد على أهمية الدور الذي تؤديه هذه الأخيرة في مجال السياسة الخارجية وتوجيه سلوك الوحدات السياسية.

وفي هذا النطاق، يجب التذكير بأن الإطار النظري المفهوماتي البنائية وجد بينته المناسبة في عالم ما بعد الحرب الباردة، إذ شهد العقد الأخير من القرن العشرين إقبالا واسعا لمفهوم الثقافة والدين، وهو التطور الذي عاينته البنائية في تركيزها على أهمية الأفكار والقيم والمعايير، فقد استخدم بيتر كاتزنشتاين (Petter Katzenchetein)متغيرات ثقافية لتفسير واستيعاب الأسباب التي أنت. بكل من ألمانيا واليابان إلى عدم اعتمادها على سياسة عسكرية، رغم أنهما يمتلكان تكنولوجيا عالية للقيام بذلك، وهو التفسير الذي يواكب الصراع الحضاري بمفهومه المعاصر وكذا الصراعات الإثنية والعرقية التي برزت على الساحة الدولية عقب الانهيار السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية.[2]

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي ...نظريات واشكاليات** ،(القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،2005)،ص ص160-164.

[2] عبد الناصر جندلي، مرجع السابق، ص326.

خاتمة الفصل:

بناء على ما سبق التطرق إليه من خلال الدراسة في هذا الفصل، ان هناك اتجاهين يفسران الدين الاتجاه الاول عقلاني ينقسم الى نظريتين الاولى النظرية الارواحية التي ذهبت الى تقديس ارواح الموتى ثم انتقلت هذه الارواح الى مظاهر الطبيعة والنظرية الثانية ترى بان الاعتقاد الديني يقوم على الادراك الحسي والتصور المسبق وان المشاهد الطبيعة هي التي زرعت في انسان العصر القديم الاحساس الديني والاتجاه الثاني الغير عقلاني ترى بان الدين هو انعكاس لعاطفة الخوف والطمع عند الانسان.

كما تناولت هذه الدراسة في هذا الفصل الحديث عن متغير جديد يحمل الصبغة الدينية والثقافية، تباينت فيه المواقف النظرية حول مدى أهمية وتأثير العامل الديني في مجال السياسة الخارجية وتحديد سلوكيات الفواعل في العلاقات الدولية بين إعطاء الأولوية للعامل الديني أو وضعه في المرتبة الثانية، فكان الحديث عن المنظور المعياري و البنائي والواقعي، ونظرة كل منهم لمكانة هذا العامل ودوره في العلاقات الدولية.

وتوصلت الدراسة في هذا الفصل إلى أن كل موقف من المواقف النظرية التي تم التطرق إليها، كان له منظوره الخاص حول دور وأهمية العامل الدين في السياسة الخارجية يختلف عن المواقف الأخرى حيث تراوحت هذه المواقف بين موقف مؤيد لأهمية الدين في العلاقات الدولية، وآخر معارض لذلك...

بعد التطرق على الإطار المفاهيمي والنظري للعامل الديني في السياسة الخارجية، فإنه من الضروري دراسة السياسة الخارجية الايرانية كنموذج يمثل تجسيدا لهذين الإطارين على أرض الواقع.

الفصل الثالث

دور الدين في السياسة الخارجية الايرانية

(دراسة حالة)

تمهيد:

تتميز دراسة السياسة الخارجية لأي دولة بأهمية متصاعدة وذلك لأنها تهدف الى وصف وتحليل اتجاهات حركة الدولة وسلوكها السياسي على الصعيد الخارجي بالشكل الذي لم يعد بالإمكان الاستغناء عنه.

ان نجاح الثورة الإيرانية مهد الطريق لتأسيس كيان سياسي جديد قائم على مجموعة توجهات جديدة ومغايرة، حيث برز في الخطاب السياسي الإيراني النزعة إلى أسلمة التوجهات العامة للسياسة الخارجية الإيرانية، وهذا ما يمكن ملاحظته في محتوى الدستور الإيراني الذي خصص هامشا كبيرا للبعد الديني، وجعله أحد المقومات الرئيسية للجمهورية الإيرانية بإضافة كلمة الإسلامية. عمل النظام الجديد الذي أفرزته الثورة والقائم على حكم رجال الدين الشيعة، على إضفاء الصبغة الدينية في كل مخططاته ومبادئه، وذلك من أجل خدمة مصالحه الوطنية وتعزيز حضوره .

المبحث الاول: العوامل الدينية المؤثرة على السياسة الخارجية الايرانية

تتعدد العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية سواء كانت هذه العوامل على المستوى الداخلي او الخارجي وفي هذا المبحث سيتم التطرق الى عوامل دينية اثرت على سياسة ايران الخارجية .

المطلب الاول: مبادئ الثورة الاسلامية

الثورة الإسلامية في ايران مثل كل الثورات في العالم التي تحدث نتيجة الحاجة الملحة للتغيير على كافة الأصعدة والمجالات او احتقان المجتمعات ورفضها للأوضاع السائدة سواء كانت سياسية او اقتصادية او دينية ومن الطبيعي أن تكون لها امتدادات وتراكمات زمنية طويلة، كما وضعت العديد من الاهداف على لائحة أولويات الثورة للقيام بتحقيقها منها إنشاء دولة دينية وفق التصور الإيراني، تحقيق العدل ومكافحة الظلم ، تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ولأجل ذلك تبنت عدة مبادئ ومرتكزات في سياستها الخارجية وهذه المرتكزات والمبادئ هي:

- **تحقيق مبدأ وحدة الأمة الإسلامية:** أكد الخميني * على أنه لا سبيل إلى توحيد الأمة الإسلامية إلا عن طريق إقامة حكومة إسلامية وتحقيق مبدأ الأممية الإسلامية، حيث رأى أن الوحدة هي مصدر قوة المسلمين لأنها تمنحهم القدرة على التصدي للتهديدات الداخلية والخارجية، وهو ما ثبته دستور الجمهورية الإسلامية في المادة11:" يعتبر المسلمون أمة واحدة وعلى حكومة إيران الإسلامية إقامة كل سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية ووحدتها "، حيث رأى الخميني أن مبادئ الثورة الإسلامية لن تتحقق إلا عن طريق ترسيخ مبدأ الوحدة والأممية الإسلامية، كون النعرات القومية ليست سوى مصدر تهديد لتقويض مصالح المسلمين ووحدتهم[1] .

[1] سالم الكتبي، "الخطر الإيراني على الأمن الإقليمي"، **صحيفة العرب**، العدد26،10583/03/2017، ص 26

*الخميني: ولد في 24سبتمبر 1902بمدينة خمين في ايران وهو فقيه وعالم دين شيعي ،الهبت خطبه حماس الايرانيين فثاروا على الشاه ونصبوه مكانه قائدا ومرشدا للثورة.

- **مبدأ تصدير الثورة لدول الجوار**: كانت إيديولوجية الثورة الإيرانية، في تصور روادها، عابرة للقوميات فهي تتعدى الحدود الجغرافية والثقافية للشعوب، مستندة في ذلك على الدين وهدفها هو التأثير داخل محيطها وخارجه طبقا لمبدأ تصدير الثورة، ولقد ارتبط هذا المبدأ ارتباطا وثيقا بإمامة ولاية الفقيه، ويقصد بتصدير الثورة من وجهة نظر الخميني؛ تجسيد مبادئ الثورة داخل إيران باعتبارها ثورة إيديولوجية، والعمل على نشر هذه المبادئ في الخارج، ويعد هذا مبدأ تصدير الثورة أحد أهم الأدوات التي يستخدمها النظام الإيراني في إستراتيجياته مع الخارج ومن نماذج ذلك : "الحركة الحوثية في اليمن ."غير أن هذه الفكرة عملت على إحداث توترات في علاقة إيران مع بعض الدول العربية، وكان من نتائجها حدوث الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت لمدة ثماني سنوات.

- **مبدأ استقلالية القرار السياسي**: رأى الخميني أن من أهم مبادئ الثورة الإيديولوجية هو تحقيق الاستقلالية في القرار السياسي والتحرر من التبعية للشرق والغرب، موجها جميع اهتماماته لقضايا العالم الإسلامي وأمته، وأيضا تحقيق الاستقلالية الثقافية وذلك عن طريق احتفاظ إيران بخصوصية ثقافتها الإسلامية والسياسية.[1]

المطلب الثاني: اهمية مبدا ولاية الفقيه في جمهورية ايران الاسلامية

إن الأساس الفكري لنظرية ولاية الفقيه يقوم على فكرة" المهدي المنتظر "عند الشيعة الاثنى عشرية * تلك الفكرة الجدلية التي تناولتها تحليلات وتفسيرات عديدة، حيث يرى أحد الباحثين أن أهمية فكرة "المهدي المنتظر " للمذهب الاثنى عشري، تأتي من أنها أتمت صورة المذهب عقائديا وساعدته على التماسك في وجه التحدي الذي فرضه موت" الحسن العسكري" (الإمام الحادي عشر)دون أن يترك وصايا، حيث اتسمت الفترة التي أعقبت وفاته بحيرة الشيعة وضياعهم. [2]

[1] نفس المرجع ، ص26

* **الشيعة الاثني عشرية** : أو الامامية او الجعفرية هم طائفة دينية إسلاميَّة، وعادة فإن لفظة الشيعة إذا قيلت مطلقة دون تخصيص فإن الذهن ينصرف نحو الاثني عشرية لكونها الطائفة الكبرى من حيث عدد الأتباع من بين الطوائف الشيعية الأخرى، وتتميز على الطوائف الاخرى باعتقادهم بان النبي صلى الله عليه وسلم قد نص على اثني عشر اماما خلفاء من بعده ،فكانت عقيدة الامامة هي الفارق الرئيس بينها وبين الطوائف الاخرى

[2] مهدي هادوي، **تاريخ نظرية ولاية الفقيه**.في: WWW.ALWELAYAH.NET/ALFIKERISLAMI/DERASAT

عبر الخميني عن أفكاره وتصوره لولاية الفقيه في كتابه" الحكومة الإسلامية"، والذي عرض فيه رؤيته لولاية الفقيه والحكومة الإسلامية، من خلال استعراضه لأدلة وجوب قيام الحكومة الإسلامية وخصائص هذه الحكومة وسماتها ثم أهمية دور ولي الفقيه فيها فيقول ": في الحق إن القوانين والأنظمة الاجتماعية بحاجة إلى منفذ في كل دول العالم، لا ينفع التشريع وحده ولا يضمن سعادة البشر، بل ينبغي أن تعقب سلطة التشريع سلطة التنفيذ، فهي وحدها التي تنيل الناس ثمرات التشريع العادل"، [1] وقد نصت المادة الخامسة من الدستور الايراني على انه "في زمن غياب الامام المهدي يكون الامر وامامة الامة في جمهورية ايران الاسلامية بيد الفقيه العادل.[2]

إن ولاية الفقيه المطلقة هي أساس قيام الدولة عند الخميني، لذلك فقد أسس في ظل المكون السياسي والنظرة الافتراضية للإسلام دولة يحتل موقع الفقيه قمة الهرم السياسي فيها، هذا الأخير- الذي يرقى وظيفيا إلى رتبة الإمام في عصر الغيبة -هو امتياز خاص بالفقيه بوصفه المكافئ الوظيفي للإمام، لذلك كانت صلاحيات الإمام الخميني أو الولي الفقيه تتجاوز كل الحدود، ويعود جذر هذه الممارسة إلى أن الإمام الخميني لا يعتبر شرعية الفقيه في الحكم مستمدة من الأمة، وانما هو منصب ومعين من قبل الإمام المهدي أو الأئمة السابقين، ولذلك فإنه ليس بحاجة إلى أخذ رضا الأمة في أيه مسالة، ولديه الحق في أن يعمل بما يتوصل إليه من اجتهاده وعلى الأمة أن تطيعه دون مناقشة أو تردد، وهو ما منحه صلاحيات مطلقة.[3]

تعتبر ولاية الفقيه أحد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذه المرتكزات هي: الدستور، ولاية الفقيه، مجلس الشورى، السلطة التنفيذية ووزارة الخارجية .وتكمن أهميتها - في السياسة الخارجية الإيرانية - في كونها محور الحكومة الإسلامية التي دعا إليها الخميني وطبقها في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وقد رأت القيادة الإيرانية، لاسيما آية الله الخميني، ضرورة دعوة البلدان الإسلامية

[1] نفس المرجع
[2] مصطفى محمود عبده عنتر، تأثير العامل الديني في السياسة الخارجية الايرانية-دراسة تحليلية -،2023/11/06،المركز الديمقراطي العربي https://democraticac.de/?p=92925
[3] عبد الله يوسف سهر،" السياسة الخارجية :تحليل لصناعة القرار"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد138،1999، ص ص10-11

الاخرى للسير على طريق الثورة الإسلامية في نمط التغيير، وشكل الحكومة الإسلامي، وكانت القيادة الإيرانية تأمل في أن تحقق هذه الدعوى من خلال مبدأ تصدير الثورة، هذا المبدأ الذي كان له ما كان من صدى وتأثير في السياسة الخارجية.[1]

المطلب الثالث: المذهب الشيعي

الشيعة هم من شايعوا علياً رضوان الله عليه، ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان في صدر الإسلام الأول لا يسمى الشخص شيعياً إلا من قدم علياً على عثمان، ولذلك قيل شيعي وعثماني. [2]

ويعرف شيخ الشيعة القُمِّى الشيعة بقوله: هم شيعة علي في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وبعده بإنقطاعهم إليه وقولهم بإمامته . [3]

وقد إنقسمت الشيعة إلى فرق عديدة، واختلف العلماء والباحثون في عددهم ، فأبو الحسن الأشعرى يرى أن الشيعة ينضمون إلى ثلاث فرق رئيسية كالاتي: [4]

أ- الفرقة الرئيسية الأولى: الغلاة، وقد تم تقسيم هذه الفرقة إلى خمس عشرة فرقة.

ب- الفرقة الرئيسية الثانية: الإمامية، وهم (الإثنا عشرية) وقد تم تقسيم هذه الفرقة إلى أربع وعشرين فرقة، والفرقة الشيعية الإمامية أو " الإثنا عشرية " هي المذهب الرسمي لجمهورية إيران الإسلامية، كما ينص الدستور الإيراني " الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري " الإثنا عشرى"، وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير" ويدين بها أغلب شعب إيران.

[1] بيزن ايزدي، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، ترجمة : سعيد الصباغ،(القاهرة : الدار الثقافية للنشر، 2000)،ص87

[2] أبى الحسن على بن إسماعيل الأشعري، **مقالات المسلمين وإختلاف المصلين**، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، ج1 ، 1990م)، ص. 65

[3] ناصر القفارى، أصول مذهب الشيعة الإثنا عشرية، ط1 ، رسالة دكتوراه،(المملكة العربية السعودية : جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، قسم العقيدة والمذاهب، 1994 م)، ص. 40

[4] دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة الثانية عشر.

ج - الفرقة الرئيسية الثالثة: الزيدية، وقد تم تقسيم هذه الفرقة إلى ست فرق .[1]

أساس الخلاف العقائدي بين الفرق الإسلامية المختلفة هو خلافة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يمثل العامل الأهم لنشأة الفكر السياسي الشيعي وتطوره خلال المراحل التاريخية، كما أن الإمامة وشروطها وكيفية تنصيب الإمام / الخليفة وصلاحياته، التي كان السبب الرئيسي لإندلاع أول ثورة في الإسلام التي أطلق عليها " الفتنة الكبرى " في زمن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه عام 35هـ قد شغلت الحيز الأكبر في الجدل بين فقهاء المسلمين وكانت أساساً لتطور الفكر السياسي الإسلامي بمختلف مذاهبه ومدارسه، وكان الموقف منها السبب المحرك لكل أنواع الإحتزاب المذهبي بين فرقتي المسلمين الرئيسيتين الشيعة والسنة الذي ما زال قائماً حتى الآن .[2]

ويعتقد الشيعة الإثنا عشرية أن غياب الإمام الثاني عشر محمد بن حسن العسكري، نتج عنه فراعاً عملياً في منصب الإمامة السياسية والدينية، وللإجابة على المسائل الفقهية والدينية المستجدة التي تواجه أتباع المذهب من جهة أو من أجل قيادة الجماعة وترشيد سلوكهم السياسي والاجتماعي تجاه السلطة السياسية سواء كانوا معارضين أم موالين لها من جهة أخرى، وهكذا بدأ علماء. الإثنا عشرية " بتطوير العلوم الدينية، وخصوصاً علوم الفقه والحديث والتفسير، ومن ثم شرعوا في وضع علم الأصول كأداة لإستنباط الأحكام الفقهية من الآيات القرآنية والأحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم، والأئمة الإثنى عشر، ومع تطور علم الأصول نشأت لاحقاً نظرية النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدى الغائب في إدارة الأمور الحسابية التي تتضمن إدارة أموال الأوقاف وأموال السفهاء وأموال من لا ولى له والتكفل باليتامى والمحتاجين، ثم تطورت نظرية النيابة العامة للفقهاء مع ولادة مفهوم المجتهد الأعلم ووجوب تقليده من قبل المكلفين ليكون المرجع الأعلم أو الأعلى.[3]

يوجد مدرستان شهيرتان للجعفرية الإثنا عشرية " هما الأصولية والإخبارية، وهما قائدتا الخلاف بين الشيعة حتى اليوم، وتتحكمان في مسيرة التشيع المعاصر، وترسمان خريطة

[1] أبى الحسن على بن إسماعيل الأشعري، مرجع سابق ، ص65

[2] فاخر جاسم، **الفكر السياسي لدى الشيعة الإثنا عشرية فى عصر الغيبة**، رسالة دكتوراه، (الأكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك: كلية القانون والسياسة 2008م)، ص 8

[3] هيثم مزاحم، **تطور المرجعية الدينية : من الغيبة إلى ولاية الفقيه**،(بيروت : دار المحجة البيضاء، 2012 م)، مقدمة الكتاب

طريقه السياسية، وميلان ثقله الجماهيري، إلا أن المدرستين تتشابكان إلى درجة يصعب معه تحديد أسبقية الوجود التاريخي، أو تشابه المرجعية الإخبارية الأصولية لعموم الشيعة، إذ الخلاف بين المدرستين هو في بنية المذهب ومصادر تلقى مرجعياته وعلمائه.

إن نجاح الثورة الإيرانية عام 1979م، أحدث ثورة موازية في المدرسة الأصولية على الصعيد السياسي، ووسعت الفارق بينها وبين الإخباريين على الصعيد العقائدي، إذ أنها نتيجة لعملية توظيف عقيدة القدر في الشأن السياسي، فالمدرسة الأصولية التي هيمنت عليها الفارسية الصفوية تنتهج في مسائل القدر العقيدة القدرية، وقد أثر مشروع تصدير الثورة الأصولي الشيعي، وهو مشروع فارسي بالدرجة الأولى في شيعة الجوار الإيراني، إذ أن مصيرهم إشتبك مع مصير الإيرانيين، الأمر الذي إضطرهم إلى إعلان ولائهم للثورة الإسلامية ودخولهم في إشكاليات المواطنة في بلدانهم، وحدوث خلل في الهوية الحضارية المستقلة داخل هذه الخصوصية الشيعية، وهو ما يعني أن مصيرهم ليس متوحداً مع مصير الإيرانيين. [1]

وفي السياسة الخارجية، التيار الأصولي يستمد أدبياته من ثقافة معادية للخارج، تابعة من حدوث التغيير في الثقافة الدينية التقليدية، التي تعتبر المعقل الأساسي لهذا التيار، وربما نفر هذه الجوانب الثقافية التعامل المحتاط لهذا التيار مع الغرب، في حين أنه مارس أسلوباً أكثر إعتدالاً في التعامل مع العالم العربي .

المطلب الرابع: رجال الدين (المؤسسة الدينية)

تعد المؤسسة الدينية في إيران هي السلطة المهيمنة على جميع المؤسسات الأخرى، ومن بين المؤسسات التي ساهمت المؤسسة الدينية في إنشائها ولعبت أدوار متعددة في العمل السياسي هي الحزب الجمهوري الإسلامي، وحرس الثورة ومجلس الشورى الإسلامي . ويعود استخدام المؤسسة الدينية إلى القرن السادس عشر ميلادي حيث لم تكن – في البداية – سوى أداة بيد حكام الأسرة الصفوية، استخدموها لتحقيق أهدافهم ومصالحهم.

[1] محمد عبد المحسن حسين واخرون، اثر التغيرات السياسية في ايران على علاقاتها الخارجية في عصر ما بعد الثورة الايرانية، **مجلة: كلية السياسة والاقتصاد**،العدد-21، 2024، ص ص46-47

تتألف المؤسسة الدينية في إيران من " الفقيه"، ويمثل رأس المؤسسة وآيات الله العظمى، ويأتي بعده المجتهدون الذين هم أقل منه في المرتبة الدينية، [1] بالإضافة إلى شبكة الجوامع وأئمتها وامام الجمعة كما تعتمد كذلك على علماء الدين، أو ما يُعرفون بالمراجع، وطلبة العلوم الدينية الذين يقدر عددهم بالآلاف، ويعتبرون الوقود الحقيقي لقوة هذه المؤسسة.

لعب المسجد دورا مهما في قيام الثورة وتدعيمها، إذ كان" الإمام الخميني"، منذ البداية، واعيا بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه المسجد في الحفاظ على النظام، وضمان استمرار التعبئة السياسية للجماهير حول أفكار الثورة، ومن ثم فقد تحولت صلاة الجمعة، منذ فجر الثورة، إلى اجتماع سياسي يتم فيه توضيح سياسات الدولة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما قام الإمام الخميني بتعيين أئمة الجمعة في كل المدن الصغيرة والكبيرة، وربطهم بتجمع إقليمي يكون مركزه مدينة " قُم "يقوم بمتابعة التنسيق والرقابة لأعمالهم في أنحاء إيران.

في مراحل لاحقة قام أئمة الجمعة بتوحيد موضوعات الخطبة في المدن الإيرانية، حرصا منهم على توحيد الخطاب السياسي، كما تولى وظيفة إمامة الصلاة بعض رموز الدولة الذين تولوا مهمة تعبئة الجماهير، وشرح سياسات الحكومة في الموضوعات المختلفة، وقد استُخدمت خطبة (الجمعة في بعض الأحيان لإعلان موقف إيران من قضايا دولية بعينها.[2] يمكن معرفة ممارسات القوى الدينية وتأثيراتها، من خلال أطر هذه القوى المتمثلة في(مؤسسات الحوزة، والأمانة العامة لأئمة الجمعة والجماعات)، وللحوزة العلمية في " قُم " شهرة خاصة فهي التي اخرجت رجال الدين من المؤسسة الدينية أمثال" منتظري"، و"غلب بجاني ."أما الأمانة العامة لأئمة الجمعة، فتقوم بتنسيق الأمانات الفرعية المنبثقة عنها، وتتصل بالتنظيمات التي يؤلفها رجال الدين في الداخل والخارج، وتنظم المؤتمرات لأئمة الجمعة. وهذا يدفعنا للتأكيد على أن للمؤسسة الدينية في إيران دور كبير ومؤثر في الحياة السياسية الإيرانية، وذلك من خلال نفوذها الذي يمتد إلى السلطات السياسية والدينية العليا في الدولة، كديوان المرشد الأعلى، وكذلك إلى أجهزة الإعلام والصحافة، وتدخلها في أمور

[1] حسيب عارف العبيدي، **النظام السياسي في ايران منذ1979**،(بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر،1987)،ص 138
[2] امل كامل حمادة، **الخبرة الايرانية في الانتقال من الثورة الى الدولة**، رسالة دكتوراه،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2007)، ص ص156،157

السياسة الداخلية الإيرانية، كما لا يمكن – في هذا السياق -إغفال دور حرس الثورة، الذي يعتبر اليد العسكرية للمؤسسة الدينية هذه الأخيرة التي انقسمت حول اختيار السياسات الأكثر نفعا وفائدة في المحيط الخارجي، فالمحافظون حرصوا على أن تكون الدولة أمينة للمبادئ والنهج الذي تركه الخميني في معاداة الشرق والغرب معا، أما الإصلاحيون فإنهم يرون أن مصلحة المؤسسة الدينية وديمقراطية بقائها، هو في تعديل سياستها الخارجية من الثورة إلى العقلانية والواقعية، وقد تغلب التيار الداعي إلى مزيد من المهادنة والتنازل.[1]

في تأكيد واضح على الدور الكبير الذي يضطلع به رجال الدين في المؤسسة الحاكمة، أعلن رجال الدين في" قم"، التي تعد مركز الدراسات الدينية في إيران، مساندتهم للرئيس "خاتمي"، وحصل هذا عندما شعرت المؤسسة الدينية بنمو تيار اجتماعي لم يعد يرغب في وجود القيود الواسعة التي كبلته ويطمح للقيام بإصلاحات جذرية، حيث قامت بدفع التيار الإصلاحي إلى الواجهة لامتصاص الزخم الشعبي واحتوائه، وتقديم بديل مقبول من داخل المؤسسة الدينية، ونلاحظ أن المحافظين في الانتخابات الرئاسية التي جرت عام 2001 م، أي في الدورة الثانية للرئيس" محمد خاتمي"، لم يرشحوا أية شخصية معروفة حتى لا تزاحم خاتمي لأن قناعة المؤسسة الدينية كانت بأن الرغبة الشعبية مع التغيير ولا سبيل لتجاهلها.

لقد كان لقيام الثورة الإسلامية في إيران أثر كبير في إقامة مؤسسة دينية قوية ومتطورة، تدعم النظام الحاكم الذي يمثل علماء الدين أهم رموزه، وقد أدرك الرئيس" محمود أحمدي نجاد" ذلك الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة في تدعيم النظام، فاستحدث منصب مستشار لشؤون علماء الدين والحوزة العلمية، وقام بتعيين" حجة الإسلام والمسلمين مصلحي "على رأسه، في سعي منه لإيجاد علاقة قوية ومتبادلة في الحوزات الدينية .ولم يكن هدفه من هذه المسألة إطلاع علماء الدين على مجريات الأمور السياسية، أو الإنجازات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وانما كان الهدف هو دعم التوجه الديني للنظام والمجتمع الإيراني، وخاصة المؤسسات التنفيذية.

[1] ظافر ناظم سلمان، النظام السياسي الايراني التحديات وأفاق المستقبل، **شؤون ايرانية** ، العدد17،2001، ص ص6-7

كما كان اختيار" حجة الإسلام مصلحي - "وهو أحد علماء الحوزة المقربين من كبار المراجع الدينيين والمحيطين بتفاصيل الأمور في الحوزات الدينية -لهذا المنصب الجديد يشير إلى رغبة الرئيس" أحمدي نجاد "في أن يكون للحوزات الدينية ممثل في رئاسة الجمهورية. وقد لقي هذا التوجه من جانب الرئيس الإيراني آنذاك ترحيبا كبيرا بين علماء الدين والمراجع، لأنه حقق نوعا من الانسجام بين القطاعين الديني والقطاع التنفيذي في النظام، وحقق مفهوم الجمهورية والإسلامية في نظام ولاية الفقيه .كما عين الرئيس الإيراني أيضا حجة الإسلام والمسلمين" سيد أحمد موسوي" مستشارا له للشؤون القانونية والبرلمانية، وجعل اثنين من علماء الدين في أهم وزاراته وهما: حجة الإسلام والمسلمين "غلام حسين محسني إيجي "وزيرا للمعلومات، وحجة الإسلام والمسلمين الدكتور"مصطفى بور محمدي "وزيرا للداخلية. وجدير بالذكر أن المؤسسة الدينية كان لها دور كبير في نجاح الثورة الإسلامية التي أدت إلى قيام دولة ثيوقراطية لأول مرة في تاريخ إيران الإسلامي الحديث.[1]

تحاول إيران تعزيز علاقاتها مع جميع الدول الإسلامية على المستوى الرسمي أساسا، وهي تهدف من وراء ذلك للحصول على الشرعية لأطروحاتها الدينية كي لا تُقلق الدول الإسلامية الأخرى التي يزعجها التو جه الديني الإيراني، كما تحاول إيران أيضا نزع الصفة القومية عن القضايا الدينية وتمنحها سمة إسلامية بحتة، وفي هذا الإطار شهدت السنوات السابقة تحركا إيرانيا مميزا تجاه الدول الإسلامية، وخاصة في توجهها نحو تطوير العلاقات وبكافة المجالات مع الدول الإسلامية، فضلا عن دعم إيران كافة القضايا التي تخص العالم الإسلامي، خاصة منها القضية الفلسطينية، التي تعد القضية المركزية بالنسبة إلى العالم الإسلامي، وفي الوقت ذاته فإنها تهدف من وراء تحركها في الدائرة الإسلامية إلى تنشيط دورها الإقليمي، وكذلك خلق مكانة بارزة ومؤثرة لها في المنطقة، بالإضافة إلى أن تحركها هذا يمكن أن يؤدي إلى فك طوق العزلة الدولية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن هذا الأمر يشكل عامل قوة ودعم لسياسة إيران الإقليمية.

[1] امل كامل حمادة، مرجع سابق، ص ص 162-163

المبحث الثاني: الادوات الدينية في السياسة الخارجية الايرانية

السياسة الخارجية هي احد المكونات الرئيسية العامة للدول حيث تتواصل الدول فيما بينها سعيا لتحقيق اهدافها ومصالحها القومية و ذلك باستخدام مجموعة من الادوات والوسائل المتاحة للدولة . سعت إيران إلى توظيف قوتها الناعمة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية القائمة على مبدأ تصدير الثورة واستخدمت في ذلك عدة أدوات وهي:

المطلب الاول: الادوات الثقافية

تعددت هذه الأدوات وتنوعت، وذلك من أجل ترسيخ ثقافة جديدة في عقلية أبناء المناطق التي تسعى إيران إلى مد نفوذها فيها، وهذه الأدوات هي:

-البعثات الطلابية : دأبت إيران على تقديم عدد من البعثات العلمية للطلبة الأجانب، وتكفلت بجميع تكاليف الإقامة والدراسة، وسعت إيران من وراء هذا إلى إشباع أفكارهم بالمذهب الاثنى عشري من أجل العمل على نشره في بلدانهم، واكسابهم المهارات الكافية لكي يكونوا دعاة أو أئمة يدعون إلى هذا المذهب وانشاء حسينيات خاصة ولو بشكل سري في هذه الدول لحين تمكنهم من إشهارها علانية .وقد قامت بتجنيد هؤلاء الطلاب للعمل لصالحها في اليمن، على سبيل المثال، من أجل دعم الحركة الحوثية، وبعض الأحزاب السياسية الشيعية اليمنية.[1]

- المدارس الايرانية في الخارج: تنتشر العشرات من المدارس الإيرانية في الكثير من الأقطار العربية والإسلامية بهدف نشر الثقافة الفارسية والمذهب الشيعي الصفوي بين السنة، وكذلك ترسيخ انتماء الشيعة العرب لإيران وتجنيدهم لدعم" نظام الملالي"* ليكونوا فيما بعد ممثلين عنه في بلدانهم، بل عملت في كثير من الأحيان لجعلهم عملاء لأجهزة الاستخبارات الإيرانية.[2]

---

[1] عبد الواسع الفاتكي، التمدد الإيراني والتبدد العربي، في:2016/06/25
.http://www.alaraby.co.uk.8547/arabic.html.52

[2] شرين عبد الحميد،" الطلاب الدارسون في إيران مخططات النفوذ الناعم لنشر التشيع عبر العالم"، **مجلة الراصد**، العدد 2017،ص54.

***ملالي**: هي تحريف للفظ العربي مولى ،فقيه مسلم عند بعض الطوائف الاسلامية ،ويستخدم بشكل شائع في مناطق مثل العراق والكويت ،وايران ،البحرين ،تركيا وافغانستان .. ،حيث يكون خريج مدرسة دينة اسلامية ويطلق عل رجل دين محلي او لإمام مسجد

- وكلاء مرشد الثورة في الخارج: تقوم على تقديم الدعم المالي لطلاب الحوزات الدينية، والإشراف على أداء عمل المؤسسات الإيرانية في الخارج، وترويج مرجعية مرشد الثورة علي خامنئي. والى جانب هذه المراكز والمؤسسات هناك دوائر أخرى تعمل في إطار تحقيق المخطط الإيراني وهذه الدوائر بعضها ثقافي وسياسي وخدمي،وتستند السياسة الخارجية الإيرانية إلى مَصدرين مهمين وموثوقين هما : رؤية الخميني لصورة الحكومة التي يدعو إليها، والمصدر الثاني فقد جاء في وثيقة منشورة بالفارسية تحت عنوان : "مقولات في الإستراتيجية الوطنية "وتعرف اختصارا بنظرية" أم القرى "التي وضعها مهندس السياسة الخارجية الإيرانية الدكتور" علي جواد لارجاني "وتكشف هاتان الوثيقتان خارطة طريق المرجعية والحكومة الإيرانية التي تسير عليها في تنفيذ طموحاتها السياسية، والمرامي البعيدة والقريبة الساعين إلى تحقيقها على المستويين الإقليمي والدولي.

وقد ركزت معظم الأدبيات الثورية الإيرانية عام 1979 م، على إبراز النموذج الإيراني بوصفه النموذج الثوري الإسلامي الوحيد وبالتالي فهو ملزم بمساندة الحركات الإسلامية الراديكالية في بقية أنحاء العالم الإسلامي، مما يجعل تصدير الثورة واجبا دينيا وليس مجرد هدف سياسي يتمثل في جمع علاقات إيران الخارجية مع الشعوب على وجه الخصوص وليس مع الدول، ومن هذه الميليشيات الإيرانية: " فيلق القدس" التابع للحرس الثوري بقيادة الجنرال قاسم سليماني و"الباسيج" *.[1]

المطلب الثاني: الأدوات الدينية

تعمل إيران على نشر فهمها للنموذج الشيعي- المتمثل بولاية الفقيه -حول العالم، كما تعلي من شأن مدينة "قم " كمركز لتخريج الأئمة الموالين لها والذين يعملون كسفراء لقوتها الناعمة، وذلك من خلال نشر رسائل إيران الدينية الثورية والتوعية الإعلامية والثقافية والسياسية، كما تسعى طهران لتوحيد الأقليات الشيعية أينما وجدت تحت رايتها، وتستخدم أيضا المصطلحات التي تساعد على توسيع نفوذها في هذا الإطار لنشر شعارات التشيع في

[1] مأمون كيوان، الميليشيات الإيرانية، ظاهرة قيد الانحصار، في:3.http://www.assakina.com.mcsr/arabic.html
*الباسيج: وتعني بالعربية قوات" التعبئة الشعبية "وهي ميليشيات شبه عسكرية تتكون من متطوعين مدنيين.

بيئات أخرى، كالوحدة الإسلامية والتضامن الإسلامي والتسامح والحوار، مما يعد مكسبا سياسيا، ويتم ذلك من خلال: [1]

- نشر الكتب التي تدعو للتشيع علانية وانشاء مكتبات ودور نشر متخصصة لهذا الغرض، والمشاركة الدائمة للمكتبات الشيعية في معارض الكتاب الدولي المقامة في دول المنطقة ونشر أفكارهم وكتبهم بين هذه الشعوب، وتوزيع عدد كبير من هذه الكتب مجانا كنشاط مرافق لهذه المعارض والعمل على طرح منتجات بأسماء إسلامية.

- إنشاء مراكز إسلامية ثقافية شيعية تحت مسميات مختلفة ومن ثم إصدار المنشورات والصحف والبيانات منها وتبني العديد من الفعاليات والأنشطة الثقافية المجتمعية.

- استغلال الأضرحة والمزارات لنشر التشيع بين المتصوفة في بعض هذه الدول.

- المشاركة في إحياء المناسبات الدينية الشيعية.

- الاحتفال بالأعياد والمآتم الشيعة المختلفة في دول المنطقة، كل بلد بحسب السيطرة والقدرة فيه مع ما يرافق ذلك من ندوات ولقاءات ومحاضرات يتم فيها شرح ما وقع في هذه المناسبة وسبب الاحتفال بها وسرد المآثر والقصص وغيرها.

- تقوم منظمة التبليغ الإسلامي بالإشراف على الحسينيات والمراكز الدينية الشيعية في الخارج وتقديم الدعم والرعاية لهاء ومد هذه المراكز بمُبلغين يتم إرسالهم من إيران بعد أن يجري إعدادهم إعدادا جيدا للمهام المنوطة بهم، إضافة إلى ذلك تقوم المنظمة بطبع الكتب الدينية والثقافية وتوزيعها بالمجان وتعقد المؤتمرات لنشر ثقافة التشيع وتمجيد النظام الإيراني ورموزه.

المطلب الثالث: الأدوات الإعلامية

تملك إيران إمبراطورية إعلامية هي الأكبر على مستوى المنطقة، تهدف من خلالها إلى إعلام الجمهور الخارجي، والترويج للتاريخ الإيراني والحضارة الإيرانية والثقافة الإيرانية

[1] هيثم الكسواني، **الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم**،(القاهرة :مكتبة مدبولي، 2007)، ص ص 256،257

، لكل من هو مهتم بالحصول على نظرة واقعية عن إيران وغناها الحضاري عبر آلاف السنين، كما تقوم بنشر وترويج قيم النظام الإيراني والموقف الرسمي للحكومة الإيرانية، بخصوص التطورات الداخلية والدولية، ومقابل كل هذا الانتشار الإعلامي الإيراني نجد إيران قد طاردت العديد من المكاتب لقنوات عربية أو اقفلتها وشردت إعلامييها ومن أبرز تلك القنوات، قناة العربية التابعة للسعودية. وقد استغلت إيران ذلك الفراغ الإعلامي العربي المعارض لتوجهاتها، لمد نفوذها عبر الإعلام عن طريق القنوات الفضائية.[1] فبحسب دراسة الفضائيات الشيعية التبشيرية فإن هناك 66 قناة شيعية عربية على قمري عرب سات، ونايل سات، تبث من إيران والكويت والعراق ولبنان، وهي تتبع جهات ومرجعيات شيعية مختلفة أغلبها على علاقة بإيران، والقليل منها يتبع التيار الشيرازي* أو الشيعة الشيخية* التابعين لمرجعية الإحقاقي، ونذكر منها: [2]

وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية:وهي مؤسسة حكومية يشرف عليها شخصيا "المرشد الأعلى علي خامنئي"، كما يشرف على السياسات الإعلامية الخاصة بجميع المحطات التلفزيونية واذاعات الراديو في البلاد بما يتناسب مع توجهات الدولة، وترتبط الوكالة بعدد من الوزارات كالثقافة والخارجية، ويتم استخدامها أيضا لخدمة الرسائل التي تصدر عنهم فيما يتعلق بالترويج للثورة الإسلامية والثقافة الإيرانية والدبلوماسية العامة، وتشير المادة 162 من الدستور بوضوح إلى أن حرية التعبير ونشر الأفكار يجب أن تتم عبر الإذاعة والتلفزيون وبما يتناسب مع القوانين الإسلامية والمصالح القومية للبلاد، اضافة الى قناة المسيرة الفضائية و قناة الساحات الفضائية.

[1] الهيثم زعفران، **الفضائيات الشيعية التبشيرية:** دراسة وضعية مع تحليل المحتوى لقناة الكوثر الفضائية،(القاهرة :التنوير للدراسات الإنسانية، 2010) ، ص 68

[2] سلوى فاضل، **إيران تزرع قنوات فضائية في المنطقة والعرب ينسحبون**، في:32
/http/www.janoubia.com.3568/html.ons

* **التيار الشيرازي** : هم فئة من الشيعة الإثني عشرية يُشكّلون تياراً دينياً كبيراً متمدداً في البلدان والمناطق التي يتواجد بها الشيعة، وهم أتباع المرجع المُتوفّى محمد الحسيني الشيرازي

* **الشيعة الشيخية**: هي مدرسة فكرية شيعية اثنا عشرية .أوجدها وأرسى قواعدها أحمد بن زين الدين الأحسائي، حيث تُنسب إليه آراء خاصة في الحكمة وردّ الفلسفة، ونبذه لكثير من الأفكار المستمدة من الفلسفة اليونانية والرومانية .وقد تسبب ذلك بخلافات مع عدد من علماء عصره كصدر الدين الشيرازي

المطلب الرابع: الأدوات السياسية

يمكن ملاحظة ثلاثة أدوات استخدمتها السياسة الخارجية الإ يرانية في توجهها وهي:

-التشيع السياسي: يُستخدم التشيع في إطار علاقات إيران الخارجية على نطاق واسع وهو عنصر مهم لتوليد القوة الناعمة الإيرانية على مستوى الحاضنة الشيعية الموالية للولي الفقيه في الحد الأدنى بما يخدم المشروع الإيراني،[1] ويرى الباحث الإيراني والخبير في السياسة الخارجية الإيرانية في طهران(فرزاد بيزيشكبور)في مقال له بعنوان" إيران وميزان القوى الإقليمي" :"إن النظام العراقي بقيادة صدام حسين لم يعد موجودا اليوم، أما النظام الثاني المعادي لإيران والمتمثل بنظام طالبان الأفغاني فقد تم التخلص منه، واليوم فإن القادة الجدد للعراق وأفغانستان أكثر قربا لإيران من أي طرف آخر، وبدلا من صدام لدينا الآن رئيس عراقي غير عربي فخور بمعرفته واتقانه اللغة الفارسية، وعدد كبير من أعضاء الحكومة العراقية والبرلمان العراقي كانوا قد أمضوا سنوات طويلة في إيران وأنجبوا أولادا لهم هنا ودخلوا مدارس طهران وتعلموا بها"، كذلك يحتل الشيعة اليوم في العراق ولبنان والبحرين مواقع مهمة داخل الأنظمة السياسية لبلدانهم مما يعطي إيران ،كنتيجة لذلك، اليد العليا في المنطقة.[2]

- الخطاب الثوري المعادي لأميركا والغرب: استطاعت إيران من خلال هذا الخطاب أن تكسب قطاعات واسعة من الراي العام لصالحها لاسيما على الصعيد الإقليمي، واستغلت حساسية هذه القاعدة تجاه أميركا والغرب ووظفتها في إطار سعيها لتعزيز قوتها الناعمة في المنطقة، وذلك من خلال محاولة إقناع العرب بأنها الدرع الواقي للعرب والمسلمين من القوة الأمريكية والصهيونية، ومن أي خطر يهدد أمن المسلمين بشتى بقاع الأرض.[3]

يتضمن الدستور الإيراني إشارة واضحة إلى السياسة الخارجية للبلاد ضمن الفصل الأول المخصص للأصول العامة، إذ يشير البند 18 من المادة الثالثة من الفصل الأول من

[1] الهيثم زعفران، مرجع سابق، ص70

[2] علي حسين باكير، السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة، (ما الفرق بين إيران وإسرائيل؟)، **دورية مدارات إستراتيجية، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية**، العدد3، مارس /2010

[3] نسرين القصاب، **النفوذ الإيراني في إفريقيا السودان مرتكزا**، في:
www.falsharq.2545/arabic.html.2365!/org/falsha.

الدستور إلى هذا الموضوع بالقول" :تنظم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم ". أما الفصل العاشر فيتضمن أربع مواد تقول المادة 125 : " تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع والمحافظة على الاستقلال الكامل ووحدة أ راضي البلاد والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة."

- **القضية الفلسطينية**: تهدف إيران من خلال خطاب دعم القضية الفلسطينية إلى تخطي حزام من شملتهم في العنصرين السابقين، وكسب قطاعات واسعة لدى الرأي العام لصالحها، واستقطاب الشارع لخلق بيئة مناسبة لتقبل الدور الإيراني الإقليمي عبر هذا الباب، وقد عقدت مؤتمرا لدعم الانتفاضة الفلسطينية، ترأسه أول الأمر الشيخ" علي أكبر محتشمي بور "السفير الإيراني الأسبق في سوريا، والمؤسس الأول لحزب الله في لبنان، واستمر هذا المؤتمر في الانعقاد في طهران مرة كل عام، وتجري فيه دعوة قيادات من فصائل الحركة الفلسطينية، وبعض قادة التنظيمات الإسلامية والقومية العربية ممن لهم علاقات متينة بإيران، أما السواد الأعظم من المدعوين لهذا المؤتمر فهم كتاب وصحفيون ونخب ثقافية من عدة دول عربية واسلامية وأغلبهم عاطل عن العمل، يتم إغراؤهم بالهدايا وبعض الهبات المالية ومساعدتهم على تحقيق رغباتهم في بلدانهم، ومع الأيام يصبحون مرتبطين بالمشروع الإيراني من حيث لا يعلمون أو يعلمون، بعد أن أسرتهم الإغراءات.[1]

[1] نفس المرجع .

المبحث الثالث: تأثير الدين على علاقات ايران مع بعض الدول الاخرى

تعتبر إيران دولة محورية لها دور كبير في منطقة الشرق الأوسط قبل الثورة الإيرانية او بعدها وذلك من خلال سياساتها وتحالفاتها مع العالم، ومع احداث 11سبتمبر 2001 والذي شكلت أحد أبرز التحولات الاستراتيجية في العالم بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص، كانت إيران تحاول بكل الوسائل ان يكون لها موطئ قدم في الشرق الأوسط وذلك منذ نجاح الثورة الإيرانية الإسلامية 1979، بدا هذا الامر يظهر بقوة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 وتحولت الى دولة تشارك في بنية منطقتها بدلا من ان تكون مادة يشكلها الاخرون.

المطلب الاول: تأثير الدين على علاقات ايران مع بعض الدول العربية

اتسمت السياسة الإيرانية على توزيع الأدوار واللعب على عامل الزمن، فضلا عن التداخل فيها بين الديني والقومي، والثوري بالبراغماتي، وقد انعكست هده السمات على طبيعة السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية، متأثرة بالعوامل والمرتكزات التي اعتمدتها كأساس لتحركاتها، والتي تتمثل في: [1]

1 - تفضيل طهران للوضع القائم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2- العمل على تصدير الثورة الدينية إلى الدول المجاورة

3- رغبة إيران في حماية الأنظمة الشيعية المجاورة لها بصورة مباشرة، وتنصيب وكلاء ومندوبين لها.

1- السياسة الخارجية الايرانية في منطقة الخليج:

يعد الخليج العربي من أهم دوائر المجال الحيوي المباشر لإيران وذلك لتمتعه بأبعاد إستراتيجية متعددة(جغرافيا، أمنيا، اقتصاديا).

[1] فؤاد كيمن، **توجهات تركيا و إيران في الشرق الأوسط-سياسات و مصالح**، (أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2014) ، ص22

ارتبطت سياسة إيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي على كافة الأصعدة، بعدة محددات، منها ما يستند إلى الرؤية العقائدية لصناع السياسة والقائمين على تنفيذها، ومكانة العقيدة في أسس المشروع الإيراني كمشروع إسلامي، وأيضا الرؤية والأهداف الثورية لذلك المشروع الذي يقع الخليج في إطاره، كما حدد تلك السياسة مفهوم النظام الإيراني لدور إيران القومي والعالمي، ومقومات هذا الدور، وإستراتيجية تفعيله، وأيضا موقع الخليج في تلك الإستراتيجية.[1]

يشكل الشيعة حضور واسع ومتفاوت النسب في المناطق الساحلية للخليج، وتتهم دول الخليج ايران بممارسة الطائفية ودعمها لها وذلك لإثارة عدم الاستقرار في المجتمعات الخليجية، إذ تعد أنظمة الحكم الخليجية تنامي مطالب الطائفة الشيعية في بلدانهم بالمساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية مصدر قلق لها، وفي الوقت نفسه تؤدي دور الموجه لصانع القرار السياسي الخارجي، وقد بلغت هذه المطالب ذروتها اثناء موجة الربيع العربي وكان أخطرها في البحرين، والتي وصلت حد المطالبة بإسقاط النظام القائم، كما شهدت المملكة السعودية مظاهرات في المنطقة الشرقية طالبت بمزيد من الحريات ووضع دستور، وكان دخول إيران المؤيد للمظاهرات في كل من الكويت والسعودية عاملا مؤثرا.

تحاول إيران البروز على شكل قوة إقليمية في منطقة الخليج عن طريق تصدير ثروتها الإسلامية من خلال العداء الموجه إلى النظم الملكية في الخليج وسعيها الحثيث للإطاحة بها، ولعل هذا الصراع الإقليمي بين إيران ودول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية يتمحور أصلا وأساسا حول طبيعة الصراع المذهبي السني-الشيعي الذي لم يحسم فقهيا لكي يأخذ منعرجا سياسيا ومن ثم يتحول إلى فضاء جيو- سياسي متكامل من خلال تزعم قيادة المنطقة.

تتمثل الغاية القومية العليا للجمهورية الإسلامية الإيرانية في بسط نفوذها على منطقة الخليج، سياسيا واقتصاديا وأمنيا وإيديولوجيا، وذلك انطلاقا من مفهوم عقائدي بأن إيران

[1] نجلاء مكاوي و آخرون، **الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي** ،(بيروت :مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث،2015)،ص.82

قوة عسكرية مؤهلة حضاريا لقيادة المنطقة، كذلك تريد ايران ان يصبح الخليج اقليما مغلقا عن الخارج يعمل على تكوين ترتيبات أمنية محلية.[1]

2- السياسة الخارجية الايرانية تجاه العراق :

مثلت السياسة الإيرانية الخارجية تجاه العراق في مرحلة الاحتلال الأمريكي أنموذجا جيدا لاختبار طبيعة تلك السياسة وتطورها وصولا لتحقيق مصالح إيران الحيوية في هذا البلد . لذا فكان منطقيا أن ترصد إيران تطور الملف العراقي بعيون وموازين مختلفة عما يرصده الآخرون، ليس فقط لميراث الصراع السياسي والإيديولوجي والعسكري الشديد بين البلدين، ولكن أيضا لسببين جوهرين، وهما:

السبب الأول: احتمال حدوث فراغ سياسي في العراق بسبب الاحتلال، وما قد ينجم عنه من مخاطر جيو-إستراتيجية على الأمن القومي الإيراني.

السبب الثاني: أن يتيح الفراغ السياسي المتوقع حدوث إمكانية عودة إيران بقوة إلى العراق وتحقيق أهدافها الجيو-إستراتيجية فيها.[2]

إن موقف طهران منذ بداية الاحتلال كان أقل من الحد الأدنى المطلوب لدى الإدارة الأمريكية، وكان ذلك من أسباب ممارسة واشنطن ضغوطا مختلفة على إيران محاولة استخدام ورقة شيعة العراق، وهي ورقة محسوبة في رصيد الإيرانيين وليس العكس، إذ دأبت إيران مند الغزو الأمريكي للعراق في أفريل من عام 2003 بتعزيز حضورها السياسي فيه لدوافع أمنية تتعلق بالأسباب الرئيسة للوجود الأمريكي في العراق، وأخرى تتعلق بالرغبة في تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية مع العراق[3]. وبذلك فرض الغزو الأمريكي للعراق على دول الخليج العربية اختيار أحد الخيارين إما أن تلعب دورا فاعلا في تشكيل العراق الجديد، أو أن تقف مكتوفة الأيدي تاركة إيران تلعب الدور المركزي، لا

---

[1] الوليد ابوحنيفة، البعد الديني في السياسة الخارجية الايرانية تجاه المنطقة العربية –المنطلقات والاهداف، **مجلة المعيار**،العدد-47،المجلد-23(2019)، ص ص 187-188-189

[2] عمر كامل حسن، **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية**،(بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص 267.

[3] ممدوح بريك محمد الجازي، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة** 2001-2003،(عمان: الأكاديميون للنشر و التوزيع ،2014)، ص ص 76-78

سيما بعد أن قامت إيران بأمور عديدة لضمان حسم الوضع في العراق لصالحها، لتحقق نوعا من التقارب مع الدول الخليجية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية. في محاولة منها(أي إيران) للاعتراف بالحكومة العراقية المؤقتة عام 2003 ، واستيعابها لعشرات لآلاف من المهجرين العراقيين، والاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي، وتقديم المساعدات المالية كالتسهيلات البنكية والإنمائية.[1]

لقد بدا واضحا ارتباط إيران بالعديد من القوى الشيعية التي انخرطت في حرب إبادة طائفية بلغت أوجها عام 2006 ولم يستطع النفوذ الأمريكي كبح الهيمنة الإيرانية على العراق، وذلك لأسباب مذهبية وتاريخية. فالأسباب المذهبية لا تحتاج إلى بيان لأنها واضحة، أما الأسباب التاريخية فتتمثل في استضافة إيران للمعارضة العراقية المسلحة التي أصبحت جزءا أساسيا من مجلس نظام الحكم، والذي شكله الحاكم الأمريكي" بول بريمر Paul Bremer "حيث قامت إيران بتوثيق علاقاتها مع الجماعات العراقية المختلفة، والتي اشتغلت في ملأ الفراغ الذي خلفه سقوط النظام العراقي السابق. ومن بين هذه التنظيمات الشيعية التي أصبحت في الحكم ولها علاقات وثيقة مع إيران" المجلس الأعلى للثورة الإسلامية " وجناحه العسكري منظمة بدر، التي يبلغ عدد أفرادها 80 ألف مقاتل، كما شجعت إيران مجلس الثورة على الاستيلاء على المؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية المختلفة كالشرطة والجيش.

بالنسبة للجماعات الشيعية الأخرى المتطرفة والتي أصبحت جزءا من النظام العراقي بعد الغزو الأمريكي فقد وثقت من صلتها مع إيران، كحزب الدعوة العراقي، وحزب الدعوة مكتب لندن الذي قاده" إبراهيم الجعفري" ، وحزب الدعوة الإسلامية مؤتمر الشهيد الصدر، وحزب الدعوة المجلس الفقهي، حيث أن القاسم المشترك لكل هذه الأحزاب هو ارتباطها

[1] محمد سالم الكواز، **العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية**،(عمان :دار غيداء للنشر و التوزيع ،2013) ، ص 101.

الوثيق بإيران وتوظيفها من قبل أجهزة المخابرات الإيرانية بنسبة معينة، من أجل رعاية المصالح الإيرانية داخل العراق. [1]

3-السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا:

بدأت العلاقات السورية الإيرانية مند استقلال دمشق في1946، غير أنها لم تبلغ مرحلة الشراكة الإستراتيجية إلا بعد نجاح الثورة الإسلامية، إذ وجد فيها الرئيس السوري السابق حافظ الأسد سندا قويا وإستراتيجيا في دعم وتأييد حق العرب في تحرير أراضيهم المحتلة وعودة الفلسطينيين إلى ديارهم، وفي دعم وتقوية مشروع الدولة الوطنية السورية الذي سعى الأسد لانجازه للوصول إلى توازن القوى في الصراع العربي-الإسرائيلي.

وفي انطلاق موجة الربيع العربي سنة 2011 ، والتي مست سوريا، كان الموقف الإيراني مغايرا لما كان عليه تجاه بقية الثورات الأخرى، إذ عدت الثورة السورية على أنها مؤامرة غربية تستهدف محور المقاومة، و يتلخص موقفها في:

1- الثورة في سوريا لا تملك شرعية الثورات العربية الأخرى.

2- دعم نظام بشار الأسد، مع التأكيد على أن ما حدث للقذافي ومبارك وزين العابدين لن يحدث له.

3- استخدام النظام الإيراني مصطلحات مشابهة ومماثلة لتلك التي استخدمها أثناء موجة الاحتجاجات التي شهدتها طهران بعد الانتخابات الرئاسية عام 2009 ، ومن هذه المصطلحات مصطلح الفتنة.

8- الدعم المالي والدعم العسكري، وهي كلها عوامل ساعدت على بقاء نظام الأسد، و تعزيز التواجد و النفوذ الإيراني في سوريا.[2]

[1] حمد بن محمد آل رشيد، **السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2011-2012) ، ص ص 79-80

[2] الوليد ابو حنيفة، مرجع سابق، ص 192

المطلب الثاني: تأثير الدين على علاقات ايران مع الولايات المتحدة الامريكية

العلاقات السياسية بين إيران والولايات المتحدة الامريكية علاقات قديمة تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر وبنظرة سريعة على علاقات البلدين يتضح أن العداء كان السمة الغالبة على علاقاتهما، ولم تكن العلاقات بين البلدين على قدر كبير من الاهمية حتى فترة الحرب الباردة فيما بعد الحرب العالمية الثانية وقد شهدت العلاقات العديد من التوترات عقب قيام الثورة الإيرانية عام 1979 م وتأثرت السياسة الخارجية الايرانية بالتحولات الدولية من خلال بعض القضايا الدولية والإقليمية.

وقد ذكر وزير الخارجية الأمريكية في عهد إدارة ريتشارد نيكسون " هنري كيسنجر "كان يردد مقولة " أن بلدان قليلة في العالم لها مصالح إستراتيجية مشتركة كما لإيران وأمريكا " ، ورغم ما يدعيه كاتب الدولة الأمريكي السابق للخارجية في البيت الأبيض، إلا أنه لم تشهد علاقة بين بلدين في العالم ما شهدته وتشهده حالياً العلاقات الأمريكية الإيرانية من تصادم وعدم إستقرار، خاصةً بعد قيام الثورة الإيرانية حيث إتخذت الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفاً شديد العداء إتجاه الحكومة الأمريكية لأسباب متعددة، منها إستقبال الولايات المتحدة الأمريكية للشاه المخلوع واستنهاضها الدول العربية ضد إيران بحجة مخاوف تصدير الثورة، بالإضافة إلى القرار الذي اتخذه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في 12 نوفمبر 1979م حظراً شاملاً على النفط الإيراني،[1] وفي 14 نوفمبر 1979م أصدر قراراً بتجميد الارصدة الايرانية سمي بـ International Emergency "(IEEPA) Economie Power"وهي تقدر بحوالي 12مليار دولار في كل مصارف الولايات المتحدة الأمريكية واعتبار ما يحدث تهديداً للأمن القومي الأمريكي.

موقف الجمهورية الاسلامية الايرانية تمثل في رفض أي محاولة للإتصال المباشر أو غير المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمارس نقداً صريحاً لمحاولات البعض فتح الحوار معها، ويرى أن خط الإمام لا ينسجم مع خط التفاوض معها لأنها عدو للثورة الإسلامية رقم واحد، ولن تتوقف عن نسج المؤامرات ضد الجمهورية الإسلامية، ويتخذ

[1] محمد عبد المحسن حسين واخرون، مرجع سابق، ص50

الجناح الأصولى موقف معاداته لأمريكا بصورة نهائية، وذلك كما نص عليه قائد الثورة الإسلامية " الخميني " عندما صرح وقال " الموت الأمريكا "، فنجد أن هذه الجملة ليست شعار الجناح الأصولي فحسب، بل هو شعار العوام من الإيرانيين،[1] ونجد أن هذا الشعار في مقدمة الشعارات المرفوعة أثناء أي مظاهرات في إيران، ويُرجع التيار الأصولي إنقطاع علاقته بأمريكا هذه إلى عدة أسباب منها:

1- العقوبات التي تفرضها أمريكا على إيران.

2- الحصار الإقتصادي والسياسي.

3- دعم النظام الصهيوني في إسرائيل.

4- التدخل في شؤون العالم الاسلامي بلا صفة .

بعد نهاية الحرب الباردة وانتصار الولايات المتحدة الامريكية تواصت الضغوط الاقتصادية والعسكرية من قبل الادارات الامريكية المتعاقبة على الجمهورية الاسلامية الايرانية، حيث فرض جورج بوش الاب عام 1991 قرار يحظر فيه كل التعاملات التجارية مع ايران وحظر الأسلحة خاصة تكنولوجيا صناعة الصواريخ والتكنولوجيا النووية، كما قرر كلينتون عام 1995 اقامة حظر تجاري كلي على ايران. مما اثر سلبا على سياسات ايران وتنمية اقتصادها في مختلف المجالات. كما تصاعد العداء الامريكي في عهد الرئيس بوش الابن وصفها احد اضلاع الشر في العالم وسط تصعيد اسرائيلي، كما تم تصنيفها بانها تدعم الارهاب ولها علاقة به مثل: حزب الله وحركة حماس وهي من تدعمها بالسلاح لتنفيذ عمليات ضد إسرائيل .

ابدى الرئيس باراك اوباما رغبة في سلوك القنوات الدبلوماسية مع ايران لطي الاخلاف المستحكم بين البلدين وقد استجاب المرشد الاعلى للمرة الاولى بالتواصل المباشر مع الولايات المتحدة الامريكية بما يمهد الطريق للطرفين بالتعاون معا على استقرار الشرق الاوسط .

[1] نفس المرجع،ص49

بعد تولي ترامب الحكم قرر إعادة فرض العقوبات الاقتصادية على ايران سنة 2016 لان حسبه ان رفع العقوبات عنها لم تستفد منها الولايات المتحدة الامريكية شيئا بل استفادت منها الشركات الروسية والاوربية.

اما ادارة بايدن فقد تعاملت مع الشرق الاوسط باعتباره ايران وتعامل ايران باعتبارها ببساطة قضية نووية، وتعي ايران انها لم تعد على راس قائمة الاولويات لهذه الادارة وان اولوياتها انحصرت حول مصادر تهديد الامن الامريكي في الصعود الصيني وروسيا وان الشرق الاوسط لم يعد اولوية للسياسة الامريكية. [1]

المطلب الثالث: علاقة ايران مع روسيا

بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي تخلصت إيران من مشكلة الجار القوى، مما مثل مكسباً مادياً وأيديولوجياً حرر النظام الإيراني من أحد هواجسه الأمنية، إلا أنه بنفس الوقت تزامن مع بروز القوة الأمريكية على رأس النظام العالمي لفترة ما بعد الحرب الباردة، مما أثر على حدود علاقة هذا القطب بالدول الطامحة في لعب دور أكبر في محيطها الإقليمي، من جهة أخرى وجدت روسيا في سياسة الحياد الإيرانية إتجاه أزمات البلقان كأزمة أرمينيا - أذربيجان وقضية الشيشان، ما هدأ مخاوفها من تصدير ثورتها الإسلامية، فالصراعات والإضطرابات القائمة في جورجيا وأرمينيا وأذربيجان وطاجيكستان وأفغانستان كلها تؤدى إلى تهديد وزعزعة الإستقرار الروسي.[2]

ويمكن تقسيم العلاقات الايرانية الروسية الى خمسة مراحل هي:

المرحلة الأولى : خلال الفترة من عام 1979م إلى عام 1981م، وقد عرفت هذه المرحلة نوعاً من الحرص في العلاقة نتيجة الحظر الاقتصادي الغربى المفروض على إيران.

[1] نفس المرجع، ص ص51-52

[2] جمال سند السويسي، **المأزق الأمني في الخليج : دول الخليج العربية والولايات المتحدة**، (إيران والخليج: البحث عن الاستقرار،2014) ،ص 183

المرحلة الثانية: خلال الفترة من عام 1981م إلى عام 1983م، وكانت تتميز تلك الفترة بدعم عسكري روسي لإيران، إلا أن العلاقة بين إيران وروسيا عرفت نوعاً من التوتر نتيجة مساندة روسيا للعراق في حربه ضد إيران.

-المرحلة الثالثة: من 1983م إلى عام 1988م، تأزم الوضع بين كل من إيران وروسيا، وخاصة بعد سحب الخبراء الروس من إيران بحجة التخوف من قصف العراق للمنشآت الإيرانية.

-المرحلة الرابعة: من 1988م إلى 1991م تهدئة الوضع بعد إنسحاب الروس من أفغانستان.

المرحلة الخامسة: وهي منذ بداية التسعينيات بسقوط الإتحاد السوفيتي وجدت إيران نفسها أمام تطورات جيوبوليتيكية وإستراتيجية جديدة، وقد عرفت العلاقات بين البلدين تطوراً كان له إنعكاساته على السياسة الخارجية الإيرانية. وبرز التطور من خلال الإتفاق في الرؤية بين البلدين على أهمية ما يشكله بحر قزوين للبلدين، بدليل تأسيس منظمة بحر قزوين والتي تضم كلاً من إيران وروسيا وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان[1].

يوجد هناك تفاهم بين موسكو وطهران، بشأن إعتبار التدخل الأجنبي دافعاً إلى تصعيد التوترات ونشوب واستفحال الأزمات الإقليمية بما في ذلك توسع حلف الناتو شرقاً وهذا ما يستدعى إعادة النظر في تأسيس حلف ومحور يضم إيران وروسيا وربما الهند والصين، لمواجهة هيمنة وتدخل وتغلغل الحلف الأطلسي في الجمهوريات السوفيتية السابقة وآسيا الوسطى، ويبدو واضحاً التوجه الإيراني والتحركات الجديدة نحو الجمهوريات الإسلامية الجديدة في آسيا الوسطى والتي برزت عقب إنهيار الإتحاد السوفيتي، فظهرت إيران بمظهر الراغب في ملء هذا الفراغ .

[1] نيفين عبد المنعم، **صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2001)، ص ص 42-43

ونظراً لتعارض الإستراتيجية الأمريكية مع مصالح كل من إيران وروسيا والصين الأمر الذي أدى إلى تكوين تحالف مضاد للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة يضم الدول الثلاث.

إلى جانب ذلك حاولت الولايات المتحدة أن تخلق نوعاً من التحالف القوى من دول ذات مصلحة في المنطقة، فأقامت شراكة مع تركيا تلك الدولة الطامحة لدور أكبر في المنطقة وساعدت التوجهات التركية الإقامة إستثمارات في كل من أذربيجان وتركمانستان، ودعمتها بقوة لمد جسور ثقافية وعلاقات إقتصادية وسياسية تحت لواء النموذج العلماني وضد المشروع الإسلامي المتنامي،[1] ولكن التحالف الأمريكي التركي أنتج تحالفاً روسياً إيرانياً على الجانب الآخر وأهمها في المجال العسكري، كان له أهمية كبيرة للإقتصاد الروسي، ونالت إيران إهتمام خاص من جانب روسيا في هذا المجال فكانت أحد أهم المصادر الأساسية للأسلحة والتكنولوجيا النووية لها، إلى جانب رفضها فرض عزلة دولية وعقوبات على إيران من جانب المجلس الأمن ولذلك تحاول إيران دائماً إيجاد شبكة من المصالح وتقديم إغراءات اقتصادية لروسيا تستند عليها لمواجهة الضغوط الغربية، وترى إيران أن عودة روسيا إلى مصاف الدول القوية والقادرة على من نفوذها باتجاه جيرانها من جديد لن يخدم المصالح الإيرانية سواء بإتجاه آسيا أو بإتجاه الشرق الأوسط، لكن إيران لديها مصلحة في التعاون مع روسيا من أجل إحتواء النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى وأفغانستان وشبه القارة الهندية ومنطقة الخليج، كما شاركت إيران في منظمة شنغهاي في قمتها السادسة كعضو مراقب، وكان الدافع وراء مشاركة إيران في هذه القمة هو الطموح الإيراني في إكتاب العضوية الكاملة فيها والتي تمثل نقطة إنطلاق للتوجه نحو الشرق وتفعيل العلاقات مع القوى الإقليمية مثل الصين وروسيا والدول الإسلامية.

وهذا التطور في توجه إيران في الاهتمام نحو حدودها الشرقية يتعلق أساساً بالتحولات المهمة في بعض الأقاليم الأسيوية على المستويين الأمني والاقتصادي، كما يتعلق أيضاً بالواقع الراهن في الدوائر التقليدية للسياسة الخارجية الإيرانية وآفاقها المستقبلية، وقد أثرت التحولات الدولية الجديدة على إيران من جانب دخولها المنظمات الإقليمية كمنظمة شنغهاي

[1] محمد عبد المحسن حسين واخرون، مرجع سابق، ص54

ومنظمة بحر قزوين وكذا دخولها أيضاً ضمن منظمة التعاون الاقتصادي "الإيكو " بعد ان كانت مجمدة في 15 فبراير 1992م إستعادة نشاطها بمشاركة أفغانستان، وكذا المنظمات الدولية.[1]

مع وصول فلاديمير بوتين إلى رئاسة روسيا عام 2000م، حدثت مراجعات للسياسة الروسية عبر عنها بوتين في كلمة ألقاها في إجتماع مجلس الأمن الروسي لمناقشة الوضع في بحر قزوين قال فيها علينا الفهم أن شركائنا في الدول الأخرى (تركيا، بريطانيا، والولايات المتحدة) في بحر قزوين ليس مصادفة، وهذا لأننا غير فاعلين، فهذه منافسة وعلينا أن تكون منافسين وتدفع الأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والمصلحة المشتركة الروسية الإيرانية إلى إضعاف النفوذ الأمريكي وزيادة التعاون بين كل من موسكو وطهران، وتطوير هذا التعاون إلى شراكة حقيقية تتعدى إطار العمليات العسكرية المشتركة في سوريا، ومن غير المؤكد أن تتوسع الشراكة الراهنة إلى حلف إستراتيجي بين إيران وروسيا يغطى كل منطقة الشرق الأوسط، ونجد من مجمل السياسات والمواقف الإيرانية أن طهران ترعب في الحفاظ على وحدة قرارها الإستراتيجي،[2] ولكن بشكل عام من منحنى العلاقات بين الطرفين تعاوناً وتنافساً، يعي كل منهما إدارة علاقاته بما يخدم مصالحه، لا سيما في مواجهة الأطراف الإقليمية والدولية.

المطلب الرابع: علاقة ايران مع الدول الاوربية

ان مفهوم العداء والترقب لم يشمل الغرب ككل، بل كان هناك نوع من الإنتقائية في هذه العلاقات من جانب إيران مع الدول الاوربية عكس الوضع مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979م لم يكن للإتحاد الأوروبي أي نوع من العلاقات مع الجمهورية الإسلامية في إيران ما عدا إتفاقية تم توقيعها وقت الشاه إنتهت عام 1977م ولم تتجدد، وقد حدثت أول أزمة سياسية بين الإتحاد الأوروبي والجمهورية الإيرانية عام 1989م حين أصدر الخميني فتواه بالإعدام ضد الكاتب البريطاني من أصل هندي سلمان

[1] نفس المرجع السابق، ص55

[2] هدى رؤوف، روسيا وإيران وعلاقة "الأصدقاء" ، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، عمان، الأردن، الجمعة 20 مارس 2020م، على الرابط التالى : https://natourcenters.com .

رشدي " في 25 سبتمبر 1989م حيث قامت الدول الأوروبية لأول مرة بفتح حوار مع طهران حيث صادق المجلس الأوروبي التابع للإتحاد الأوروبي في مؤتمر الذي عقد في أدنبرة في 11 و 12 ديسمبر 1992م على الحوار الحاسم بإعتباره سياسة أوروبية وضعت للإبقاء على الإتصال مع إيران للتأثير على نظامها. [1]

أزمة سياسية اخرى عام 1997م حدثت مع إيران بسبب قضية " ميكونوس " في برلين، عندما تم قتل معارضين أكراد في 17 سبتمبر 1992م، فعلقت أوروبا الحوار النقدي مع إيران وسحبت سفرائها لمدة معينة وتم تجميد الزيارات على المستوى الوزاري، بدأت الهرولة الأوروبية نحو طهران في شهر فبراير 1998م حينما أدركت أوروبا أن الفشل في التفاهم مع إيران ستكون هي الخاسر الأكبر فيه، خاصة مع سعى إيران الإحلال روسيا والصين في علاقاتها التجارية بدلاً من أوروبا، وفي مرحلة ما فقدت سياسة الإتحاد الأوروبي الحوار النقدي بإعتباره آلية قادرة على البقاء تستطيع أوروبا عن طريقها أن تعرض التغيير في إيران، وقد تعرضت هذه السياسة لهجوم عنيف ليس فقط من الولايات المتحدة وإسرائيل وإنما أيضاً من الرأى العام الأوروبي، وأصبحت تعتبر غطاء غير أخلاقي للحفاظ على علاقات تجارية مريحة مع إيران، والذي يتجاهل السلوك الإيراني فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل وحقوق الإنسان والإرهاب وعملية السلام العربية الإسرائيلية.

التحولات الدولية فيما يخص قضية حقوق الإنسان والإرهاب قد أثرت في مرحلة من المراحل على العلاقات الإيرانية الأوروبية بطريقة سلبية، بحيث كادت أن تفقد إيران حليفاً قوياً تستند على سياساته والتجارة معه في سبيل دفع التنمية وتقوية الاقتصاد الإيراني، ولولا أن تراجعت الدول الأوروبية عن سياساتها تلك واستمرت في الحوار النقدي مع إيران وجعلته حواراً شاملاً، وبدأت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين من الجانبين وكانت معظم الوفود الأوروبية في طهران ذات طابع اقتصادي، حيث قرر الإتحاد الأوروبي فتح طريق آخر للحوار مع إيران وذلك على ضوء التحولات السياسية في إيران بوصول خاتمي إلى الرئاسة وهو من التيار الإصلاحي المعتدل الذي إتبع سياسة إنفتاح على الخارج من خلال

[1] ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، **العسل والخل : الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية**، ترجمة إسماعيل عبدالحكم، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط 1 ، 2002 م) ، ص33

طرحه لفكرة حوار الحضارات، وفي إطار إستبدال الحوار النقدى بحوار شامل مع إيران، قرر أن تجتمع بموجبه الثلاثية الأوروبية (الرئاسة الحالية والسابقة والمقبلة)، مع الوفد الإيراني دورياً كل ستة أشهر يتم فيها تناول الثلاث نقاط التالية:

- المباحثات العامة وتشمل الإرهاب وحقوق الإنسان وأسلحة الدمار الشامل.

- المباحثات الإقليمية وتشمل منطقة آسيا الوسطى والعراق والخليج الفارسي ومسار عملية السلام في الشرق الأوسط.

- المباحثات المحلية وتشمل التعاون في ميدان الإستثمار والتجارة والطاقة والمخدرات واللاجئين .

بوصول الرئيس خاتمي الى الرئاسة طرأ تحسن على العلاقات الايرانية والدول الاوربية وتم تبادل زيارات بين الرؤساء واعادة العلاقات الدبلوماسية مع بعض دول اوربا، وكان من بين أهداف سياسة الحوار الشامل الإبقاء على الإتصالات مع إيران ليس فقط كوسيلة لتغيير السلوك الإيراني، وإنما أيضاً كوسيلة للإبقاء على العلاقات التجارية بين الإتحاد الأوروبي وإيران، والتي ساعدت بشكل كبير إيران في رفع وتطوير اقتصادها .

عقب إعلان الحرب الأمريكية على العراق وسقوط بغداد في 9 أبريل 2003م أعادت أوروبا حساباتها، وبدأ الخطاب السياسي الأوروبي يتبدل على الساحة الإيرانية، فتنكرت أوروبا لسياسة الحوار النقدي وتبعت الأجندة الأمريكية لتتولى التحدث بإسمها والدفاع عنها في جولات التفاوض التي تقوم بها كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وذلك فيما يخص الملف النووي الإيراني، وعليه بدأت إيران تبحث بصورة مكثفة عن شركاء جدد في الشرق، وعوملت روسيا والصين كشريكين إستراتيجيين وإعتبرت البلدان الصناعية الأسيوية كبديل عن أوروبا، وإن ظهرت علامات الحدة في الخطاب السياسي الإيراني إلا أن إيران محتم عليها المضي في مسار التفاوض للخروج من العزلة وإنقاذ اقتصادها من التدهور. [1]

[1] محمد عبد المحسن حسين واخرون، مرجع سابق، ص ص ص56-57-58

المبحث الرابع: مستقبل دور الدين في السياسة الخارجية الايرانية

يلعب الدين دورًا هامًا في السياسة الخارجية الإيرانية منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979. ولعل ذلك جاء نتيجة عدة عوامل، كالنظام السياسي فايران دولة اسلامية قائمة على مبادئ الاسلام وتتبع المذهب الشيعي، ويشكل الاسلام جزءا هاما من هوية الشعب الايراني، مع ذلك من المهم ملاحظة ان دور الدين في السياسة الخارجية الايرانية ليس ثابتا، بل يتغير مع الوقت وحسب الموقف. فيما يلي بعض السيناريوهات المحتملة لدور الدين في السياسة الخارجية الإيرانية في المستقبل:

السيناريو الاول: استمرارية استخدام الدين في السياسة الخارجية الايرانية

من المستبعد ان تتخلى ايران لعب دور الراعي الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط و المدافع عن القيم والمعتقدات فهي دولة ذات ايديولوجية تؤمن بها وتسعى لنشرها داخل الاقليم كألية من اليات البحث عن القوة والمجال الحيوي كما انه من غير المستبعد ان تستخدم كافة الوسائل المتاحة ايديولوجيا وعسكريا في نطاقها الاقليمي.

ستستمر ايران توجهها نحو زعامة العالم الاسلامي وستحاول ان تحسن علاقاتها مع جميع الدول الاسلامية على المستوى الرسمي للحصول على الشرعية لأطروحتها الدينية لكي لا تقلق الدول الاسلامية في العالم العربي كما ستستمر في نزع الصفة القومية من القضايا الدينية وتعطي لهذه القضايا مسحة اسلامية لكي تتحرك بشكل لا يقلق الدول الاسلامية.

يمكن القول ان ما حققته ايران باستخدام الدين في سياستها الخارجية تجاه العراق بعد الاحتلال الامريكي للعراق وبعد اعدام صدام حسين الذي كان يعتبر حصنا ضد طموحات ايران في الشرق الاوسط فهو حكم البلد الذي يضم أكبر كثافة سكانية شيعية في العالم العربي، ويتضمن أهم المقامات والمزارات ومراكز التدريس الشيعية. سيحفز ايران الى استمرار استخدام الدين في السياسة الخارجية .

من المرجح ان تستمر ايران في دعم واستقطاب الجماعات الشيعية في الدول المجاورة وتعليمهم وزرع فكرة الولاية والتأثير فيهم وجعل الاوضاع في هذه الدول مرهون بطهران وما تتوجه اليه في قضاياها في الشأن الدولي.[1]

ان استخدام الدين في السياسة الخارجية الايرانية سيتواصل في السنوات القادمة وهو خيار تكتيكي يقوم على استثمار الاستعداد الذاتي لقوة محلية للارتباط بإيران، بمعنى أن لا ترفض إيران استعداد قوى سياسية ذات خلفية شيعية تسعى للتعاون معها، ويكفي في هذا الجانب الإشارة إلى أن إيران غير متهمة من قبل باكستان بأنها "تستغل" البعد المذهبي رغم العدد الكبير للشيعة في باكستان على غرار ما تُتَّهم به من قبل دول الخليج العربية، كما أنها أقامت علاقات وطيدة مع حركة حماس الفلسطينية "السنية" بمثل ما عمّقت علاقتها مع حزب الله، في الوقت الذي تعد علاقاتها مع جمهورية أذربيجان ذات الأغلبية الشيعية المطلقة هي الأسوأ بين دول أقاليم الجذب الإستراتيجي. من جهة اخرى في العلاقة مع الولايات المتحدة يبدو أن إيران ستستمر في تبني إستراتيجيتها التفاوضية مع الولايات المتحدة على أساس إدراكها أن إستراتيجية "التمدد الزائد (over stretch) "التي حذّر منها بول كينيدي في دراسته الشهيرة قد بدأت تفعل فعلها في السلوك الأميركي من خلال عدة مظاهر:

- محدودية النتائج للحرب على العراق وأفغانستان رغم التكلفة السياسية والبشرية والاقتصادية لهما.
- التنامي الهائل في الإنفاق العسكري الأميركي والذي جعل مجموع الإنفاق الأميركي يتساوى تقريبًا مع مجموع الدول التسع التي تليها في قائمة الدول العشر الأكثر إنفاقًا عسكريًا في العالم[2].

[1] مصطفى محمود عبده عنتر، تأثير العامل الديني في السياسة الخارجية الايرانية :دراسة تحليلية،2023/11/06 على الموقع: المركز الديمقراطي العربي https://democraticac.de/?p=92925

[2] وليد عبد الحي، بنية القوة الايرانية وآفاقها،2013/04/03،على موقع :مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.html

- محدودية نتائج السعي للتصالح مع المجتمعات الإسلامية، ومحاولة تجفيف مصادر ما تعتبره الولايات المتحدة "إرهابًا ."

وقد انعكست هذه المؤشرات على السلوك الأميركي الذي أصبح أكثر نزوعًا لقدر من "التلكؤ" في نطاق اللجوء السريع للقوة العسكرية، وهو ما عززته الأزمة المالية الدولية والتي لا تزال تأثيراتها فاعلة، ناهيك عن استكمال الانسحاب من العراق والاستعداد للانسحاب من أفغانستان، والحديث عن توجهات جديدة للإستراتيجية الأميركية نحو منطقة الباسيفيكي لمواجهة الصعود الصيني.

السيناريو الثاني: ازدياد دور الدين في السياسة الخارجية الايرانية

رغم تبني الاصلاحيين سياسة الانفتاح والحوار مع الدول الاخرى ومهما كانت سياسة ايران الخارجية عندما تتصادم مصاحها الاستراتيجية مع المصالح الايديولوجية فتكون الاعتبارات الاستراتيجية تتفوق باستمرار، كما ان استخدامها للدين ومبادئ الثورة الاسلامية في سياستها الخارجية ساهم في تخوف الدول العربية من تصدير ثورتها اليها بالخصوص في منطلقة الخليج والشرق الاوسط من جهة وتأزم العلاقة مع الدول الغربية بالخصوص الولايات المتحدة الامريكية حيث تم تصنيف الحرس الثوري كإرهاب اضافة الى الحصار الاقتصادي الذي فرض عليها والذي ترتب عليه خسار اقتصادية وخيمة على ايران وتراجع نموها مما اثر على تراجع قوتها وكذا ابطاء تطورها وحتى عرقل مساعيها لتصبح قوى اقليمية .

الا ان هذا لا يمنع من ان دور الدين في سياستها الخارجية كان له اثر كبير في تحقيق اهداف سعت الى تحقيقها وكانت من ضمن مبادئها مثل ما حدث في العراق فبالرغم من عدم قيام نظام عراقي اسلامي الا ان لإيران يد في السلطة بحكم وجود وكلائها في السلطة . حيث حولت العراق من قوة اقليمية عدوة ومنافسة الى صديق يستجيب حكامها لأوامرها . كذلك في سوريا بالرغم من قيام ثورة شعبية ضد النظام الا ان وقفت ضد سقوط حليفها الاسد ، أي ان ايران سعت الى توسيع نفوذها في المنطقة باستخدامها للدين الى تجميع العالم الشيعي بوصفها قائد له .

من جهة اخرى ان استخدام الدعوة الاسلامية الايرانية والخطاب الاسلامي المعادي لاسرائيل وسعي ايران تحييد الحكومات العربية الموالية للغرب في المنطقة عبر مخاطبة الشارع العربي ، فاذا جرى عرض حالة الجمود في الموضوع النووي على انها اعتداء امريكي اسرائيلي على ايران الاسلامية التي نهضت لدعم الفلسطينيين سيكون من المستحيل على الحكومات العربية بصرف النظر عن مدى كراهيتها لطهران الوقوف في وجه ايران ، لان ذلك سيجعلها تبدو وكأنها تقف الى جانب (اسرائيل) .

ومما سبق يبدو ان ايران لن تتخلى عن استخدام الدين في السياسة الخارجية وعلى العكس فإنها ستعمل على زيادة تفعيل دول الدين في سياستها الداخلية والخارجية وايجاد وسائل جديدة ومتنوعة لأحكام نظامها داخليا من جهة، ومن جهة اخرى لزيادة توسيع منطقتها ونفوذها في المناطق العربية وحتى في دول شرق اسيا، كما انه من المستبعد اسقاط النظام او تغييره مستقبلا فقد بني على اساس ديني وافق على اقامته عموم الشعب الايراني فاذا لقي معارضة كان بمثابة معارضة الدين لا معارضة النظام في نظره

كما انه من غير مستبعد ان يتولى احد المحافظين المتشددين رئاسة الجمهورية الذي لن يتوانى من التشديد على البعد الديني في السياسة الخارجية الايرانية .

السيناريو الثالث: تراجع استخدام الدين في السياسة الخارجية الإيرانية والتركيز على العوامل الأخرى.

يتأسس مشهد التغيير على جملة من المشاهد والافتراضات التي تخالف الواقع الراهن منها

ان نظرة الاتهامات الموجهة لإيران بانها ترعى الارهاب وتقدم له كافة التسهيلات كما صرحت بعض الدول العربية ان لم يكن غالبها وكذا تصريحات الدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية التي صنفت حتى احدى مؤسسات الحرس الثوري الايراني وفيلق القدس ضمن المنظمات الارهابية وذلك بشكل رسمي من قبل الرئيس الامريكي دونالد ترامب، اضافة ان استخدام الدين في السياسة الخارجية الايرانية يدخلها في صراعات ذات بعد طائفي حيث دعمت انصارها من المذهب الشيعي وتدفعهم الى حروب

المذاهب والطوائف الاخرى كالسنة وغيرهم كما حدث في السعودية والعراق واليمن ولبنان وسوريا .

وبالرغم من المبادئ التي نادى بها الخميني وابداء دعمه للقضية الفلسطينية بيد أن هذا الدعم الحماسي للفلسطينيين لم يستجلب للخميني أو لقضيته دعماً سنيّاً يُعتد به. فالنكهة الشيعية الخاصة للثورة الإسلامية وللنظام الديني، المنغرسين بعمق في التقاليد الفقهية، خفضت بشكل حاد جاذبية نموذج الخميني في أعين القواعد الإسلامية السنّية، وقد حاول نشطاء إيرانيون تحقيق اختراقات في صفوف المنظمات الإسلامية السنّية، من أريتريا إلى الفيليبين، لكن الرسالة الخمينية بقيت عصية على الرواج. لم يكن السنّة وحدهم من جانبوا تقبّل هذه الرسالة، إذ حمل رجال دين شيعة بارزون خارج إيران على حجر الزاوية في إيديولوجيا الخميني- الحكومة الإسلامية بقيادة رجال الدين- بكونها انحرافاً عن الدور اللاسياسي لرجال الدين في المجتمع الشيعي ،كما لم تحظَ أفكار الخميني بالترحاب في بعض الدوائر الدينية ولم تكُ جذابة للعامة بين الجاليات الشيعية في جنوب آسيا والعالم العربي. [1] اما الضغط الثاني وهو الضغط الداخلي لاسيما في نطاق الحريات السياسية، فإن نقطة التضارب في رأينا تتركز في أن "الشحنة الدينية" في النظام السياسي أقوى منها في المجتمع، وهو أمر يمهّد لتباعد تدريجي بين الطرفين، قد يأخذ مسارًا متعرجًا بين صعود وهبوط.[2]

في العراق فرغم استثمار ايران موارد كبيرة لتوسيع اطار نفوذها في العراق بانها لم تحقق سوى نتائج متفاوتة، وقد تخللت علاقاتها مع عملائها العراقيين توترات وعنف بين حين واخر وبذلت طهران الكثير من الوقت والجهد في معرض قيامها بدور مباشر وتدبير مشكلات كان لها ضلع في نشوئها ، وكان تدخل طهران في السياسة العراقية يشكل من وقت آخر لآخر ، عائقاً سياسياً بالنسبة الى حلفائها المحليين.

[1] افشان استوار، المعضلات الطائفية في السياسة الخارجية الايرانية :حين تتصادم سياسات الهوية مع الاستراتيجية،2016/11/30 على الموقع : مركز كرنيغي للشرق الاوسط
https://carnegie-mec.org/research/2016/11/sectarian-dilemmas-in-iranian-foreign-policy-when-strategy-and-identity-politics-collide?lang=ar&center=middle-east.

[2] وليد عبد الحي، مرجع سابق

ومن المرجح أن تستمر حالة الصراع ما بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي وذلك نابع من بعض العوامل التي ارتبطت بتداعيات الربيع العربي والبيئة الاقليمية التي افرزتها ، فقد واجهت ايران بيئة اقليمية اظهرت درجة اقل من سلاسة الانقياد ، كما اضحت رسالتها الثورية ضعيفة وتجاوزتها الأحداث، ولم يقض عدم الاستقرار الاقليمي واسع الانتشار إلى توسيع قوة ايران و نفوذها ، بل تجد ايران نفسها في موقف رد الفعل تجاه الاحداث بدل توجيهها ، ولم يتحقق رؤيتها عن ولادة شرق اوسط اسلامي في المنطقة على انقاض الانظمة التي سقطت .[1]

ان التوجه الجديد الذي تبنته الولايات المتحدة الامريكية في عدم اللجوء الى السريع للقوة العسكرية وانسحابها من والعراق والانسحاب من افغانستان، يمكن ان يكون له اثر على السياسة الخارجية الايرانية والتراجع في استخدام البعد الديني فيها.

ومما سبق يمكن القول ان ايران ستسعى الى الاعتماد في سياستها الخارجية الى عوامل اخرى منها السعي لزيادة تطوير قدراتها العسكرية الى حد تحولت فيه الى شأن بالغ الأهمية في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص ، ونالت حيزاً لا يستهان به، وربما كان امتلاك ايران للقدرة والسلاح النووي يعد تطوراً بارزاً في هذا الشأن . لما سيكون له من انعكاسات كبيرة على الاستقرار الاقليمي والسياسة العالمية عموماً .

من المرجح ان تعتمد إيران على الجوار الشرقي لها أكثر من اعتماده على الجوار الغربي، لوجود بعض المؤشرات في الفترة المعاصرة، منها:

- حضور إيران كمراقب في منظمة تعاون شنغهاي، بينما لم تقبل دول الخليج انضمام إيران لها في أي إطار تنظيمي.

-إكمال خط أنابيب نفط عبر كازاخستان إلى الحدود الصينية بدأ عام 2006؛ مما سيجعل الصين طرفًا فاعلاً في سياسات المنطقة.

[1] اسراء شريف الكعود، مرجع سابق، ص ص39-40

- أن المكاسب المترتبة على العلاقة مع الشرق تفوق المكاسب المترتبة على العلاقة مع الغرب.

- أن التوجه نحو الغرب (الهلال الخصيب والجزيرة العربية) سيقود لصراع مع إسرائيل لا فائدة منه لإيران، كما ان الصراع السني-الشيعي لن يعود بدوره على إيران بأية فوائد إستراتيجية بل سيغرقها في صراعات جانبية.[1]

كما يبدو أن إيران تراوح في سياستها الخارجية في مجال البعد الديني خيار إستراتيجي يدفع بها بعيدًا عن استخدام المذهب الديني كأداة سياسية نظرًا لما ينطوي عليه من مخاطر على البنية الداخلية في إيران لاسيما إذا تعمق مثل هذا التوجه في المنطقة وبشكل يتقارب مع توجهات مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة والقائم على افتراض إعادة تشكيل المنطقة على أساس الحدود الاجتماعية بدلاً من الحدود السياسية.

[1] وليد عبد الحي، مرجع سابق

خاتمة الفصل :

- ان العوامل الدينية المتمثلة في مبادي الثورة الاسلامية ومبدأ ولاية الفقيه الاثر البالغ والكبير ان لم نقل العامل الاكثر تأثيرا في السياسة الخارجية الايرانية، كما ان انتشار الشيعة في الدول المجاورة لإيران وفي الشرق الاوسط ساهم بشكل كبير في توجيه سياسة ايران الخارجية ، اضافة الى الدور البالغ الذي يلعبه رجال الدين سواء التاثير على النظام او حتى تولي مناصب تنفيذية وكذا مرشحين لتولي منصب الرئيس في ايران، كما لها تأثير كبير من خلال مؤسسات الحوزة والامانة العامة التي يؤلفها رجال الدين في الداخل والخارج .

تنوع وتعدد الادوات الدينية في السياسة الخارجية الايرانية بين ثقافية ودينية واعلامية وحتى سياسية، مما ساهم بشكل كبير الى تحقيق الاهداف التي سعت ايران لتحقيقها .

- ساهم العامل الديني في السياسة الخارجية الايرانية تجاه الدول الاخرى في فرض نفوذها وتقوية حلفائها فيها مثل العراق وسوريا واليمن ولبنان ،كما ساهم في زيادة التوتر وخلق عداوة مع دول الخليج وحتى تهديد المنطقة امنيا ودول اخرى غربية على راسها الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل التي عبر عنها ولي الفقيه بانها العدو الاول لايران وهو ما يبرز دول العامل الديني في السياسة الخارجية الايرانية . كما تراوحت علاقاتها مع الدول الاوربية بين بعض التعاملات التجارية والاقتصادية والى مقاطعة احيانا او حتى تنفيذ الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية ، كما كانت علاقتها مع دول اخرى يقل فيها دول العامل الديني ولكنها اقامت تحالفات معها وحتى دافعت عنها في مجلس الامن لرفع الحصار الاقتصادي عنها مثل روسيا والصين.

خـــــــاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا التحليلية لهذا البحث يمكن ان نستنتج ما يلي

- ان هناك اتجاهين يفسران الدين الاتجاه الاول عقلاني ينقسم الى نظريتين الاولى النظرية الارواحية التي ذهبت الى تقديس ارواح الموتى ثم انتقلت هذه الارواح الى مظاهر الطبيعة والنظرية الثانية ترى بان الاعتقاد الديني يقوم على الادراك الحسي والتصور المسبق وان المشاهد الطبيعة هي التي زرعت في انسان العصر القديم الاحساس الديني والاتجاه الثاني الغير عقلاني ترى بان الدين هو انعكاس لعاطفة الخوف والطمع عند الانسان.

- تؤكد هذه الدراسة ان هناك تباين في المواقف النظرية حول مدى أهمية وتأثير العامل الديني في مجال السياسة الخارجية وتحديد سلوكيات الفواعل في العلاقات الدولية بين إعطاء الأولوية للعامل الديني أو وضعه في المرتبة الثانية، فكل من المنظور المعياري والنظرية البنائية كانت مواقفها تؤكد على مكانة هذا العامل في السياسة الخارجية ، والمنظور الواقعي يهمل ويعارض على مكانة دور العامل الدين في السياسة الخارجية.

أن البعد الديني في السياسة الخارجية هو متغير فعال في أي نظام سياسي داخل الدول، و يستطيع أن يؤثر على توجهات سياستها الخارجية، و قد اعتمدته العديد من الدول في تبرير رؤيتها السياسية اتجاه القضايا الدولية.

يعتبر العامل الديني ارث ايراني حيث كان له دورا بارزا ومؤثرا على نظام الحكم، فمنذ نجاح الثورة الاسلامية اعتمد صانع القرار في ايران مبادئها وتقديسها وتقديس المراجع الشيعية والاعتزاز بها وهذا بدوره ادى الى محاولة تصديرها ونشرها للدول المجاورة خاصة دول الخليج والدول العربية عموما.

لعبت المؤسسة الدينية دور المهيمن على عملية صنع القرار الخارجي، مجسدة بصفة رئيسية في ولي الفقيه الذي يملك صلاحيات مطلقة حسب ما يمليه الدستور الايراني، كذلك كان لرجال الدين والمساجد من خلال توحيد خطب الجمعة من اجل التعبئة السياسية للجماهير وحتى تحويل خطب الجمعة الى اجتماع سياسي وتولي رموز الدولة لإمامة

المساجد، اضافة الى المذهب الشيعي الذي غالبية الشعب الايراني واعداد معتبرة في اغلبية الدول المجاورة، هذه العوامل ساهمت في التاثير بشكل كبير في توجيه السياسة الخارجية الايرانية.

استخدم النظام الايراني العديد من الادوات من اجل تحقيق اهدافه بالخصوص مبدا تصدير الثورة وقد تنوعت وتعددت من ادوات ثقافية ممثلة في البعثات الطلابية وانشاء مدارس ايرانية في الخارج وكذا ادوات دينية وادوات اعلامية وحتى الادوات السياسية متمثلة في التشيع السياسي والخطاب السياسي المعادي لأمريكا واسرائيل والغرب ومن جهة اخرى خطاب يدعم القضية الفلسطينية.

ان الخطاب السياسي الايراني الذي يدعم القضية الفلسطينية ساهم في استقطاب الشارع العربي لتقبل الدور الايراني الاقليمي. من جهة اخرى الخطاب المعادي لأمريكا واسرائيل والغرب ساهم في خلق عدو اقليمي مجاور وعدو اكبر بقوة عالمية متمثل في الولايات المتحدة الامريكية والذي له من القواعد العسكرية في الخليج ما يشكل خطرا على استقراره، اضافة الى ان فرض الولايات المتحدة الامريكية عقوبات وحصار اقتصادي ما ساهم في تراجع النمو الاقتصادي الايراني .

ان مبادئ الثورة الاسلامية التي ترتكز على المرجعية الشيعية دفع بايران الى تصدير الثورة الى الدول المجاورة و دعم الاقليات الشيعية المتواجدة في الدول الخليجية والعربية، وهذا بدوره ساهم في توتر علاقاتها مع الخليج بالخصوص لما كان المذهب الشيعي اساس هذه الثورة والذي يتصادم مع السنة في الدول الخليجية والعربية بصفة عامة، مثل الدعم الايراني للشيعة في العراق الذي استحوذ على السلطة بعد اعدام صدام حسين على حساب السنة ما جعلت المخاوف في الدول الخليجية تزيد وزيادة اتكالها بدولة كبرى كالولايات المتحدة الامريكية من اجل حفظ امنها.

عندما تكون المصالح الاستراتيجية لإيران تتساوى مع المصالح والاهداف الدينية تميل الكفة لصالح المصالح الاستراتيجية وهذا ما شاهدناه في على ايران مع روسيا والصين ومحاولة

جعلها حليف لها في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل والغرب بالرغم من ان اهم مبادئها لا غربية ولا شرقية .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

اولا: باللغة العربية

1-المصادر:

القرآن الكريم

2- التقارير والوثائق الرسمية

دستور جمهورية ايران الاسلامية

3- الكتب:

- ابو القاسم خشيم، مصطفى عبدالله. **قضايا وازمات دولية معاصرة :النظرية والتطبيق**. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثانية، 1997.

- أحمد بيومي، محمد. **علم الاجتماع الديني ومشكلات العالم الإسلامي.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ط2 ،1985.

- ايزدي، بيزن: **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**،(ترجمة:سعيد الصباغ). القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000.

- بريك محمد، الجازي ممدوح. **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة** 2001-2003. عمان: الأكاديميون للنشر و التوزيع ،2014.

- بوتومور، توم: **مدرسة فرانكفورت**، (ترجمة: سعد هجرس). طرابلس: درا اويا، الطبعة الاولى، 1998).

- بوعشة، محمد. **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات**. بيروت/طرابلس: /دار الرواد، الطبعة الاولى، 1999.

- بن إسماعيل الأشعري، أبى الحسن على: **مقالات المسلمين وإختلاف المصلين**، (تحقيق : عبد الحميد محمد محيى الدين) . بيروت: المكتبة العصرية، ج1، 1990م.

- جندلي، عبد الناصر. **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ،2007.

- حقي توفيق، سعد. **مبادئ في العلاقات الدولية**. عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الاولى ،2000.

- الرحموني، محمد. **الدين والايديولوجيا: جدلية الديني والسياسي في الاسلام وفي الماركسية**. بيروت: دار الطليعة، 2006.

- زعفران الهيثم. **الفضائيات الشيعية التبشيرية: دراسة وضعية مع تحليل المحتوى لقناة الكوثر الفضائية**. القاهرة: التنوير للدراسات الإنسانية، 2010 .

- سند السويسي، جمال. **المأزق الأمنى فى الخليج: دول الخليج العربية والولايات المتحدة**. إيران والخليج: البحث عن الاستقرار،2014 .

- سالم الكواز، محمد، **العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية**. عمان: دار غيداء للنشر و التوزيع، 2013.

- السمالوطي، نبيل محمد توفيق. **الدين والبناء الاجتماعي.** جدة: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، الجزء الثاني، ط1، 1981.

- السواح، فراس. **دين الإنسان.** دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع، ط 04،2002 .

- السيد، حسين عدنان. **نظرية العلاقات الدولية.** بيروت: الجامعة اللبنانية، دار أمواج للطباعة و النشر، 2003.

- السيد سليم، محمد. **تحليل السياسة الخارجية.** القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ط 1، 1998.

- السيد سليم، محمد. **تحليل السياسة الخارجية.** بيروت: دار الجيل، ط2 ،2001

- صعب، أديب. **المقدمة في فلسفة الدين**. بيروت: دار النهار للنشر، 1994.

- عبد المنعم، نيفين. **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001 .

- عبد الشافي، عصام. **البعد الديني في العلاقات الدولية :الماهية والتأثير.** الاسكندرية: مكتبة الاسكندرية،2014.

-عبد الحي، وليد. **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**. الجزائر: مؤسسة الشروق ،1994.

- العبيدي حسيب، عارف. **النظام السياسي في ايران مند1979**. بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر، 1987.

- عودة، جهاد، **النظام الدولي ...نظريات واشكاليات**. القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2005.

- فهمي ،عبد القادر محمد. **المدخل إلى الدراسة الإستراتيجية.** عمان: دار المجدلاوي للنشر و التوزيع، 2006 .

- فوكوياما، فرانسيس. **نهاية لتاريخ وخاتم البشر.** (ترجمة: حسين امين)**.** القاهرة: الاهرام للنشر، الطبعة الاولى، 1993.

- القرضاوي، يوسف. **الدين والسياسة.** لندن: المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، 2007.

- كامل حسن، عمر. **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية.** بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

- كيمن، فؤاد. **توجهات تركيا و إيران في الشرق الأوسط - سياسات و مصالح**. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2014.

- محمد، وهبان احمد. **النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجانتو الى ميرشايمر"دراسة تقويمية.** جامعة الاسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم والسياسية.

- مزاحم، هيثم. **تطور المرجعية الدينية: من الغيبة إلى ولاية الفقيه**. بيروت: دار المحجة البيضاء، 2012 .

- مصباح زايد، عبد الله. **القوة الخفية في السياسة الخارجية- د راسة تحليلية في أهمية الاستخبارات- .** بيروت: دار الرواد، ط 1 ،2009 .

- مصباح، عامر. **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

- منذر، محمد. **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة**. بيروت/لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2002.

- مكاوي، نجلاء و آخرون. **الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي.** بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث،2015.

- النعيمي، أحمد نوري. **السياسة الخارجية.** عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1 ،2012 .

- هاس، ريتشارد و أوسوليفان، ميغان. **العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية**. (ترجمة: إسماعيل عبد الحكم). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط 1 ، 2002م.

- يوسف حتي، ناصيف. **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الاولى، 1985.

4- المجلات والدوريات:

- ابوحنيفة، الوليد، البعد الديني في السياسة الخارجية الايرانية تجاه المنطقة العربية – المنطلقات والاهداف، **مجلة المعيار**، المجلد.23، العدد.47. 2019.

- حسين باكير، علي، السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة، (ما الفرق بين إيران وإسرائيل؟)، **دورية مدارات إستراتيجية**، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، العدد3.مارس /2010

- دريسي، حنان، **النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة مدارات سياسية**، المجلد 05، العدد.02. 2021

- سليم العياصرة، اسلام احمد، محددات السياسة الخارجية، **المجلة العلمية للنشر العلمي**، العدد.9. 2019/07/02.

- شريف الكعود، اسراء، السياسة الخارجية الايرانية حيال دول الخليج العربي، جامعة بغداد: **ملجة كلية التربية للبنات**، المجلد.26. 2015.

- عبد الحميد، شرين،**" الطلاب الدارسون في إيران مخططات النفوذ الناعم لنشر التشيع عبر العالم"**، مجلة الراصد، العدد.169. 2017.

- عبد الشافي، عصام، البعد الديني في السياسة الخارجية : جدالات الفكر والحركة، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد. 191 .(يناير) 2013 .

- عبد المحسن، حسين محمد واخرون، اثر التغيرات السياسية في ايران على علاقاتها الخارجية في عصر ما بعد الثورة الايرانية، مجلة: كلية السياسة والاقتصاد، العدد.21. 2024.

- الكتبي، سالم، "الخطر الإيراني على الأمن الإقليمي"،**صحيفة العرب،** العدد.2017/03/10.26**.**

- ناظم، سلمان ظافر، النظام السياسي الايراني التحديات وأفاق المستقبل، **شؤون ايرانية،** العدد. 17. 2001.

- يوسف سهر، عبد الله،" السياسة الخارجية: تحليل لصناعة القرار"، **مجلة السياسة الدولية،** العدد138. 1999

5- المحاضرات والندوات:

- جغبلو، خولة. **تحليل السياسة الخارجية**. محاضرات غير منشورة مقدمة لطلبة العلوم السياسية. قسم السنة الثالثة ليسانس. باجي مختار-عنابة، 2023/11/15.

- جندلي، عبد الناصر. **الإطار المفهوماتي والنظري للسياسة الخارجية**. محاضرات غير منشورة مقدمة لطلبة العلوم السياسية. قسم الماجيستر. جامعة باتنة، 2006 .

- فهيم، رملي. **محاضرات مقياس السياسة الخارجية**. مقدمة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية. قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة البليدة2: لونيسي علي، 2022-2021.

6- البحوث الجامعية:

- بن محمد، آل رشيد حمد. **السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج**. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه .جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011-2012 .

- بوشحدان نجوى، بجاوي نورة. **البعد الديني في العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة "البعد الديني في السياسة الخارجية الامريكية نموذجا"**. مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية والدراسات الامنية. قسم العلوم السياسية. جامعة 08 ماي 1945، قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسة، 2012/2011.

- جاسم، فاخر. **الفكر السياسي لدى الشيعة الإثنا عشرية في عصر الغيبة**. رسالة دكتوراه. الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك: كلية القانون والسياسة، 2008م.

- حمادة امل، كامل. **الخبرة الايرانية في الانتقال من الثورة الى الدولة**. رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2007.

- حمدوش، رياض. **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي بعد أحداث 11 سبتمبر2001**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011-2012

- زعيمي، مراد. **النظرية العلم اجتماعية برؤية إسلامية**. رسالة دكتورا ه غير منشورة. جامعة قسنطينة: معهد علم الاجتماع ،1997.

- قادري، مليكة. **مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية- د راسة حالة التدخل الأمريكي في العراق-** . أطروحة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية. جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2009.

- القفاري، ناصر. **أصول مذهب الشيعة الإثنا عشرية**. رسالة دكتوراه. ط1 . المملكة العربية السعودية : جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، قسم العقيدة والمذاهب، 1994م.

- قساس، يونس. **اثر البعد الديني في السياسة الخارجية الامريكية تجاه المملكة العربية السعودية**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة .جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008.

8-القواميس والمعاجم:

- جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**. بيروت : دار الكتاب اللبناني، المجلد الأول، 1978 .

- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**. القاهرة :الهيئة العامة لشؤون المطابع، طبعة 2009

- هيثم الكسواني، **الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم**. القاهرة : مكتبة مدبولي، 2007 .

9- مواقع الانترنت:

- استوار، افشان، المعضلات الطائفية في السياسة الخارجية الايرانية :حين تتصادم سياسات الهوية مع الاستراتيجية،2016/11/30 على الموقع: مركز كرنيغي للشرق الاوسط

https://carnegie-mec.org/research/2016/11/sectarian-dilemmas-in-iranian-foreign-policy-when-strategy-and-identity-politics-collide?lang=ar&center=middle-east.

- رؤوف، هدى، روسيا وإيران وعلاقة "الأعداء" ، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، عمان، الأردن، الجمعة 20 مارس 2020 م، على الرابط التالى : https://natourcenters.com

- عبد الحي، وليد ، بنية القوة الايرانية وآفاقها،2013/04/03،على موقع :مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013431124297986 80.html.

- فاضل، سلوى، **إيران تزرع قنوات فضائية في المنطقة والعرب ينسحبون**، في:32 /http/www.janoubia.com.3568/html.ons

- الفاتكي، عبد الواسع، التمدد الإيراني والتبدد العربي، في:2016/06/25 .http://www.alaraby.co.uk.8547/arabic.html.52

- القصاب، نسرين، **النفوذ الإيراني في إفريقيا السودان مرتكزا**، في : www.falsharq.2545/arabic.html.2365!/org/falsha

- كيوان، مأمون، الميليشيات الإيرانية، ظاهرة قيد الانحصار، في:3 http://www.assakina.com.mcsr/arabic.html

- محمود عبده، عنتر مصطفى، تأثير العامل الديني في السياسة الخارجية الايرانية :دراسة تحليلية،2023/11/06 على الموقع: المركز الديمقراطي العربي https://democraticac.de/?p=92925.

- مولاي، الناجم ، عنوان المحاضرة: المؤسسة الدينية ودورها في الحفاظ على الهوية الوطنية، الملتقى الوطني المنظم من طرف مخبر العلوم الإنسانية و الاجتماعية، معسكر ، الجزائر،(مدونات إيلاف ، http://elaphblogs.com /).

- المؤسسات الدينية" ، في مركز المسبار للدراسات والبحوث شريك اليونسكو في دعم الشباب وحوار الثقافات http://www.almesbar.net

- هادوي، مهدي، تاريخ نظرية ولاية الفقيه.في: WWW.ALWELAYAH.NET/ALFIKERISLAMI/DERASAT

ثانيا: باللغة الانجليزية

1-Books:

1- Donnelly Jack, **Realism and International Relation**, Frist Published , (London : the press syndicate of the university of Cambridge, 2000), in:

http : // www.cup.cam.Ac.VK.13/04/2004

2- Brown Seyom, **International Relations in changing Global System: Theory of theworld Policy**, Second edition, (USA: west View Press, 1996),

2-Internet Links:

1- the difinition of monasterion", on: http//www.dictionnary.com

2- Compelling truth," what is the difinition of the church" ,on:http//www.compellingtruth/definitionchurch.html, (21/12/2017).

الفهرس

الفهرس

مقدمة:.....ب
الفصل الاول: الاطار المفاهيمي للدراسة 11
المبحث الاول: مفهوم السياسة الخارجية 12
المطلب الاول: تعريف السياسة الخارجية 12
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية 14
المطلب الثالث: اهداف وسمات السياسة الخارجية 19
المطلب الرابع: أدوات ممارسة السياسة الخارجية: 21
المبحث الثاني: ماهية الدين..... 25
المطلب الاول: تعريف الدين 25
المطلب الثاني: المؤسسات الدينية ووظائفها..... 27
المطلب الثالث: الدين والمفاهيم المتقاربة 30
المبحث الثالث: علاقة الدين بالسياسة الخارجية 34
المطلب الاول: البعد الديني وتغيير طبيعة دراسة السياسة الخارجية..... 34
المطلب الثاني: تأثير البعد الديني على مكونات السياسة الخارجية. 35
الفصل الثاني: النظريات والمدارس الفكرية التي تفسر دور الدين في السياسة الخارجية
..... 39
المبحث الاول: النظريات المفسرة للدين 40
المطلب الاول: الاتجاه العقلاني(الكلاسيكي) 40
المطلب الثاني: الاتجاه غير العقلاني..... 41
المبحث الثاني: النظريات التي ترفض العامل الديني في السياسة الخارجية 43
المطلب الأول: الواقعية الكلاسيكية والدين 43
المطلب الثاني: الواقعية الجديدة والدين: 47
المطلب الثالث: نظرية توازن القوى والدين..... 52
المبحث الثالث: النظريات التي تقر بدور العامل الديني في السياسة الخارجية 55
المطلب الاول: المنظور المعياري للدين: 55

المطلب الثاني: النظرية البنائية والدين 65
الفصل الثالث: دور الدين في السياسة الخارجية الايرانية (دراسة حالة)..... 71
المبحث الاول: العوامل الدينية المؤثرة على السياسة الخارجية الايرانية 72
المطلب الاول: مبادئ الثورة الاسلامية 72
المطلب الثاني: اهمية مبدا ولاية الفقيه في جمهورية ايران الاسلامية 73
المطلب الثالث: المذهب الشيعي 75
المطلب الرابع: رجال الدين (المؤسسة الدينية)..... 77
المبحث الثاني: الادوات الدينية في السياسة الخارجية الايرانية 81
المطلب الاول: الادوات الثقافية..... 81
المطلب الثاني: الأدوات الدينية 82
المطلب الثالث: الأدوات الإعلامية..... 83
المطلب الرابع: الأدوات السياسية..... 85
المبحث الثالث: تأثير الدين على علاقات ايران مع بعض الدول الاخرى 87
المطلب الاول: تأثير الدين على علاقات ايران مع بعض الدول العربية 87
المطلب الثاني: تأثير الدين على علاقات ايران مع الولايات المتحدة الامريكية 92
المطلب الثالث: علاقة ايران مع روسيا..... 94
المطلب الرابع: علاقة ايران مع الدول الاوربية..... 97
المبحث الرابع: مستقبل دور الدين في السياسة الخارجية الايرانية 100
السيناريو الاول: استمرارية استخدام الدين في السياسة الخارجية الايرانية 100
السيناريو الثاني: ازدياد دور الدين في السياسة الخارجية الايرانية 102
السيناريو الثالث: تراجع استخدام الدين في السياسة الخارجية الإيرانية والتركيز على العوامل الأخرى..... 103
خاتمة..... 108
قائمة المصادر والمراجع 111